

حياة الديموقراطية الليبرالية

وأطوارها

س.ب. ماكفرسون

ترجمة ودراسة
د/شعبان عبد الله محمد



حياة الديمقراطية الليبرالية وأطوارها

د. ب. ماكفرسون

فهرست الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

محمد، شعبان عبدالله

حياة الديموقراطية الليبرالية وأطوارها - س. ب. ماكفرسون ؛ ترجمة ودراسة
شعبان عبدالله محمد - ط ١ - الإسكندرية : دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر،
٢٠٠٧ م.

٢١٦ ص - ٢٤ سم

نرمك ١ ٦١٧ ٣٢٧ ٩٧٧

١ - الليبرالية (فلسفة) ١٤٨

أ محمد، شعبان عبدالله (مترجم ودارس)

ب. العنوان

الناشر: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر

العنوان: بلوك ٣ ش ملك حفنى قبلى السكة الحديد - مساكن

دربالة - فيكتوريا - الإسكندرية

تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٥٢٧٤٤٣٨ (٢ خط)

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

E_mail : dwdpress@yahoo.com

Website : www.dwdpress.com

رقم الإيداع: ٢٣٩٤٩ / ٢٠٠٦

I.S.B.N 977- 327- 617- 1

حياة الديموقراطية الليبرالية وأطوارها

د. ب. ماكفرسون

ترجمة ودراسة

دكتور

شعبان عبد الله محمد

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

شهد تاريخ الفلسفة بصورة عامة والفلسفة السياسية بصورة خاصة منذ بداياته الأولى صراعاً بين فريقين: يذهب أولاهما إلى القول بأن المصلحة الفردية هي ما تحرك مسار الفكر والسياسة في ذات اللحظة، الأمر الذي تجسد في جعل الإنسان معيار كل شيء عند بعض فلاسفة اليونان، وأضحى مع الإطلاات الأولى للفلسفة الحديثة المعيار الفعلي لكل شيء. فحريته الفردية ومنفعته وإشباع ملذاته وتلبية رغباته جسدت الغاية القصوى للمجتمع. إن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات الفلسفية والسياسية نُحتت لتلتقى مع هذه الفردية، مثل الليبرالية، الملكية، الإنتاج، الاستهلاك.. الخ من مفردات الفلسفة السياسية خاصة في القرن السابع عشر، التي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الفرد أضحى غاية ووسيلة في ذات اللحظة.

وفي مقابل ذلك وجد ذلك الاتجاه الذي يرى في المصلحة العامة الغاية القصوى. فالمجتمع منظومة مكونة من مجموعة أفراد يهدفون في النهاية إلى البحث عن الصالح العام - على الأقل على المستوى الفكري - الأمر الذي جعل أفلاطون يرى أن العدالة هي التزام كل فرد بدوره أو بوظيفته في المجتمع. هذا وقد ظهرت هذه النزعة في الفلسفة الحديثة والمعاصرة كرد فعل للانغماس في الفردية المطلقة، فظهرت الماركسية التي جعلت من الدولة المحرك الفعلي لشتى جوانب المجتمع المتغيرة.

ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه يتمثل في هل سار كل منهما بمعزل عن الآخر؟ وبصياغة أخرى للتساؤل أيمكننا الفصل تاريخياً بين الاتجاهين، بحيث يتسنى لنا القول بأن هذه حقبة الفردية وهذه مرحلة الجماعية؟

اعتقد أن الإجابة عن هذا التساؤل بالنفي لأن كلا الاتجاهين سارا جنباً إلى جنب طوال تاريخ الفلسفة السياسية. فإذا ما وُجد الاتجاه الفردي أصبح من الضروري وجود النزعة الجماعية.

وفى حقيقة الأمر إن الفصل التام بين الاتجاهين على المستوى الفلسفى لم يظهر بجلاء إلا مع الفلسفة الحديثة حيث الحديث عن الليبرالية الفردية ، وفى ذات اللحظة البحث عن الديمقراطية ، ومع ذلك فإن كلاً منهما حوى إلى جانب إيجابياته العديد من السلبيات ، التى حاول بعض المفكرين المعاصرين التخلص منها بالمزج بين الاتجاهين وإبداع ما يسمى بالديموقراطية الليبرالية والتساؤل الذى يفرض نفسه الآن يدور حول هل يمكن بالفعل المزج بينهما؟ وهل يمكن أن تكون الديمقراطية الليبرالية مرادفة للديموقراطية الحقيقية ، إذ ما نظرنا إلى الديمقراطية باعتبارها مرادفة للمشاركة الإيجابية على المستوى السياسى ، وباعتبارها تجسيدا للمساواة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى؟ وهل يعتبر المجتمع الرأسمالى - المعبر الرسمى عن الديمقراطية الليبرالية - مجتمعاً ديموقراطياً حقيقياً ، أم أن جل ما حدث هو التشديق بمبادئ الديمقراطية وسيطرة الليبرالية الفردية المطلقة... الخ من التساؤلات التى تدور حول هل تعتبر الديمقراطية الليبرالية الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه النظام السياسى؟ وهل يعتبر المجتمع الرأسمالى الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع؟.

وفيما يتعلق بالإجابة عن هذه التساؤلات انقسم فلاسفة السياسة المعاصرين إلى فريقين: يؤيد أولهما القول بأن الديمقراطية الليبرالية والمجتمع الرأسمالى هما الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه النظام السياسى من ناحية والمجتمع الإنسانى من الناحية الأخرى. ومن أشهر من عبر عن ذلك الاتجاه: **حنا أرندت Hannah Arendt (١٩٠٦ - ١٩٧٥)** ، **ريمون آرون Raymond Aron (١٩٠٥ - ١٩٨٣)** ، **اشعيا برلين Isaih Berlin (١٩١٥ - ١٩٩٧)** ، **وروبرت داهل Robert Dahel (١٩١٥ - ٩)**.

أما الاتجاه الرافض لهذا التصور تمثل فى جل الفلسفات الاشتراكية التى رفضت أن يكون الفرد ومصلحته هما معيار كل شىء ، ولعل أصدق مثال

على ذلك الفلسفة الماركسية وقطبين من أقطاب الفكر الاشتراكي هما هربرت ماركيوز ورالف دارندوف.

-٢-

فى غضون هذا الصراع بين مؤيدى الفردية المطلقة والباحثين عن الديمقراطية الجماعية، والداعين إلى الديمقراطية الليبرالية والرافضين لها يأتى ماكفرسون (١٩١١ - ١٩٨٧) Crawford Brow Macpherson ، وهو أحد فلاسفة السياسة الكنديين المعاصرين، آملاً فى إعادة تشكيل الواقع من منظور سياسى مصطبغاً بالصبغة الأخلاقية: فينظر إلى العالم المعاصر باعتباره ملثماً بالأزمات، ويعتبر التطور التكنولوجى فى وسائل الحرب والتدمير أشد هذه الأزمات وطأة. إن هذا التطور خلق إحساساً بعدم الأمان لدى الأفراد، لا فى أمة بعينها، وإنما على مستوى العالم بصورة عامة.

من هذا المنطلق يذهب إلى وجوب إحداث تغيير فى الواقع الاجتماعى، ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يوضح أن المهمة الأساسية للنظرية السياسية هى البحث فى الأفكار من أجل تغيير المجتمع. ولعل هذا ما حدا باينشتاين إلى القول بأن ماكفرسون كان يهدف إلى بناء ما يمكن أن نطلق عليه علم السياسة الإنسانى Humanistic Political Science ، العلم الذى يمكن أن يساهم فى إعادة بناء الأسس الأخلاقية للأنظمة السياسية، لا أن يكتفى بمجرد تحليل الأفكار والمفاهيم كهدف فى حد ذاته^(١).

لقد كان ماكفرسون مطبقاً لوجهة نظره سالفه الذكر، فبحث فى الديمقراطية بصورة عامة والديموقراطية الليبرالية بصورة خاصة من أجل أن يقدم أسس تغيير المجتمع الرأسمالى الغربى، مؤكداً على أن المجتمع الغربى إذا ما أراد أن يظل على قيد الحياة فعليه أن يغير أسلوبه ونهجه.

إن هذا التغير وفق ما يرى لا يتأتى بصورة فجائية، وإنما يتم بصورة تدريجية، ويتمثل فى التحول من الديمقراطية الليبرالية القائمة بالفعل إلى الديمقراطية كما ينبغى أن تكون. فكيف فعل ماكفرسون ذلك؟.

يذهب ماكفرسون بداية إلى القول بأن محاولة تقديم فكرتى الليبرالية والديموقراطية جنباً إلى جنب محاولة جائزة، فيجب أن تقدم كل منهما بمعزل عن الأخرى، مشتملة على إيجابياتها وسلبياتها.

من هذا المنطلق يذهب فى غضون معالجته للديموقراطية الليبرالية إلى التمييز بين مرحلتين:

– الليبرالية قبل الديموقراطية.

– الديموقراطية الليبرالية.

إذا ما عشنا مع المرحلة الأولى لوجدنا بداية أن ماكفرسون يؤكد على أنه على الرغم من هذا الربط التاريخى بين الليبرالية والرأسمالية إلا أن هذا الربط لا يمت للحقيقة بصلة. ذلك لأن المبدأ المحورى لليبرالية – حرية الأفراد فى إدراك خصائصهم وتطويرها – على الرغم من نشأته فى المجتمعات الرأسمالية، إلا أنه ليس من الضرورى أن يظل حبيسها، فمن الممكن لمثل هذا المبدأ أن يسود ويعم ويطبق بصورة أفضل فى مجتمعات غير رأسمالية.. لقد اغتصبت الليبرالية بوعى أو بلا وعى لتعبر عن الرأسمالى. وعلى الرغم من أن هذه تعتبر حقيقة إلا أن الليبراليين الأخلاقيين منذ مل حاولوا المزج بين حرية السوق وحرية تطوير الذات... إننى اقترح أن النظرية الليبرالية ليست بحاجة إلى أن تتناول إلى الأبد باعتبارها معتمدة على قبول افتراضات رأس المال... الحقيقة أن القيم الليبرالية التى نمت فى مجتمعات السوق الرأسمالى لا تحوى فى ذاتها سبباً عقلياً لأن يظل المبدأ الأخلاقى المحورى لليبرالية – حرية الأفراد فى إدراك خصائصهم – فى حاجة دائمة لأن يصبح حبيس مثل هذه المجتمعات^(١).

إن كان مبدأ البحث عن قدرة الإنسان على استخدام وتطوير خصائصه هو المبدأ المعلن لليبرالية، فإن ما حدث بالفعل يأتى على طرفى نقيض من ذلك. فلقد أضحى الإنسان مجرد مالك مطلق ومستهلك مطلق.

هذا وقد قامت الليبرالية على أرض الواقع على مبدأين أساسيين هما مبدأ المنفعة الفردية من ناحية، ومبدأ القوة الفردية المطلقة من الناحية الأخرى. وفيما يتعلق بالمبدأ الأول منهما يوضح ماكفرسون أن المنفعة لا تعبر بشكل ما أو بآخر عن متطلب اجتماعي أو موقف سياسي، وإنما هي حاجة اقتصادية. لأننا لو نظرنا إليها باعتبارها متطلباً اجتماعياً أو موقفاً سياسياً لأضحت غير عادلة، وبعبارة أعم إننا مع البحث عن المنفعة الفردية المطلقة نفقد مصداقية القول بأولوية ما هو سياسي واجتماعي على ما هو اقتصادي. إن الوضع يأخذ شكلاً معكوساً، حيث يصبح كل شيء وكل قيمة - اجتماعية كانت أم سياسية - مجرد شيء جزئي أو قيمة جزئية، تعتبر في جوهرها نتاجاً للقيمة الاقتصادية الأساسية^(٣).

الأمر الذي يرفضه ماكفرسون من منطلق قوله بأن العلاقة بين المجتمع والاقتصاد والفكر علاقة جدلية، بمعنى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تبدو في بعض الأحيان متكاملة وأحياناً أخرى تتكامل بواسطة الفكر، وبعبارة أخرى إن القوى الاجتماعية التي تظهر الصورة الحالية للفكر غالباً ما تنظر إلى التغيرات الاقتصادية التي تُشكل التصور النهائي للفكر^(٤).

وفي حقيقة الأمر إن تصور ماكفرسون سالف الذكر كان ذا أثر واضح في حديثه عن حقوق الإنسان. حيث يقرر أن الحديث عن حقوق الإنسان كان موضع خلاف، ويذهب إلى إمكانية تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام:

١- الحقوق المدنية المتمثلة في حق الأفراد في الثورة على الدولة إذا لم تحقق غاياتهم.

٢- الحقوق السياسية وتتمثل في مشاركة المواطن في الاقتراع.

٣- الحقوق الاجتماعية^(٥).

ويوضح ماكفرسون أن مناقشة حقوق الإنسان تستلزم تقسيم المجتمعات إلى ثلاثة أقسام:

١- العالم الرأسمالي الغربي.

- العالم الاشتراكي.

- العالم الثالث الذي ينقسم بدوره على ثلاثة أقسام:

- العالم الاشتراكي أمثال فيتنام وكوبا.

- العالم الرأسمالي أمثال أمريكا اللاتينية.

- العالم اللارأسمالي واللااشتراكي مثل دول إفريقيا^(٦).

ويوضح أن الحقوق المدنية والسياسية واجهت في الدول الاشتراكية النامية قوى تحول بينها وبين تحقيقها على أرض الواقع. ومرد ذلك لضعف صوها الاقتصادي، ذلك لأن العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية الحقوق الاقتصادية من الناحية الأخرى علاقة لزوم^(٧).

بينما واجهت الحقوق الاقتصادية قوى مناهضة لها في بعض الدول ليبرالية لأنها تُعد بمثابة هدم للدعامة الليبرالية الأساسية، المتمثلة في القول تراكم الملكية. إن الأمر لم يقف عند هذا الحد عند ماكفرسون بل يذهب إلى أن شل الديمقراطية الليبرالية في القرن العشرين يرجع لعدم إدراكها لأبعاد علاقة بين السياسة والاقتصاد^(٨).

يوضح ماكفرسون أن البحث عن المنفعة الفردية القصوى ترتب عليه جود اقتصاد السوق، الذي تمثلت العدالة فيه في إعطاء الفرصة المناسبة لكل أفراد لاستثمار طاقاتهم ومواردهم. وإذا كان جون ستيوارت مل J.S.Mill (١٨٠٦-١٨٧٣) قد أوضح في حديثه عن عدالة الملكية أن اقتصاد السوق يُثبت ما لا يدع مجالاً للشك أنه غير عادل، فإن ماكفرسون يذهب إلى أنه من غير منطقي أن تتوقف دخول العمال على طاقة ممتلكي رأس المال.

من هذا المنطلق يقرر أن السوق لا يعبر عن المنافع القصوى العادلة التي ترتب على العمل، كما أنه لا يعبر بمعنى ما أو بآخر عن المنافع المترتبة على حاجة^(٩) أيأ كان المعنى الذي ينسب لهذه الكلمة^(١٠).

وعلى هذا فإن البحث عن المنافع القصوى. ومحاولة إثبات عدالتها في تصاد السوق الرأسمالي وفق ما يرى ماكفرسون أمر لا يمكن قبوله، لأن اقتصاد

السوق الرأسمالى يتسم بالتنافس المطلق، احتكار السلع، والسعى لكسب المال وأدوات الإنتاج^(١١).

من هذا المنطلق يرفض ماكفرسون ذلك المبدأ الليبرالى، الذى يجعل من المنفعة الفردية غاية فى حد ذاتها، ليس ذلك فحسب بل إن كلمة إنسان وفق ما يرى لا تنطبق على هذا الباحث عن منفعة الفردية فحسب ويحيا بمعزل عن الجماعة، حيث يُعرف الإنسان بقوله "... إننا نقول أن الفرد إنسان وكائن بشرى عندما يكون عضواً فى جماعة"^(١٢).

إن هذا المبدأ وفق ما يرى- البحث عن المنفعة الفردية المطلقة- لا يقضى على البعد الإنسانى فحسب، وإنما يقضى أيضاً على العدالة الاقتصادية. حيث يذهب ماكفرسون إلى أن العدالة الاقتصادية تقوم على افتراضين:

- تبحث فى العلاقات الاقتصادية المغايرة وبشكل مطلق للعلاقات الاجتماعية، كما أنها تستلزم مبادئ أكثر دقة من تلك التى تقوم على أساسها العدالة بوجه عام.

- تهدف على غرس بعد أخلاقى فى العلاقات الاقتصادية يقوم على أساس من افتراض وجود طبيعة اجتماعية للإنسان^(١٣).

لذلك يذهب ماكفرسون إلى أن اصطلاح العدالة الاقتصادية يعنى بالعلاقات الاقتصادية التى تنأى بنفسها عن الوقوع تحت هيمنة شخص ما، أو دائرة أخلاقية بعينها^(١٤).

وفى حقيقة الأمر إن رفض ماكفرسون للمبدأ المحورى الأول لليبرالية كان عرضة للعديد من الانتقادات من قبل وليم ليس William Leiss، حيث يوضح ليس أن المنفعة هنا ليست تعبيراً عن الحاجة الفردية، ولكنها بناء اجتماعى بُنى على أساس من القيم الثقافية والخبرات الفردية الداخلية^(١٥). ويوضح أن نقد ماكفرسون هذا يعتبر البعد السلبي للنظرية الاجتماعية المعاصرة التى يتمثل بعدها الإيجابى فى إبداع الخصائص الفردية وتطويرها والتمتع بها^(١٦).

وفى حقيقة الأمر عن هذا النقد من قبل ليس لماكفرسون يدل على أن ليس لم يقرأ ماكفرسون كاملاً لأنه لو فعل هذا لتوصل إلى أن إبداع الخصائص الفردية وتطويرها والتمتع بها شرط أساسى من شروط تحقيق الديمقراطية كما ينبغى أن تكون عند كافرسون - الأمر الذى سيتضح فى الصفحات القادمة - .

-٤-

ينتقل بنا ماكفرسون لمنافسة المبدأ المحورى الثانى لليبرالية والمتمثل فى البحث عن القوى الفردية المطلقة .

ويوضح بداية أن هناك معنيين للقوة : يعتبر أولهما عن القوة الكائنة بالفعل ، وهذا هو المعنى الوصفى للقوة ، بينما يعبر الآخر عن القوة التى يحتاجها الإنسان من أجل بلوغ غاياته ، وهذا هو المعنى الأخلاقى للقوة ^(١٦) . يذهب ماكفرسون إلى أن التصور الأخلاقى للقوة الإنسانية ^(١٧) تصور عن إمكانية إدراك بعض الغايات أو الأهداف الإنسانية بحيث يجب أن تحتوى القوة الإنسانية على القدرات الطبيعية والقدرة على ممارستها ، الأمر الذى يستلزم مسبقاً حرية الوصول إلى الأشياء البعيدة عن الإنسان ، التى تكون أمراً لازماً لتحقيق هذه الممارسة. إن هذا التصور يستلزم القصور فى القوى الإنسانية حتى يتسنى الوصول لتلك العقبات التى تقف فى وجه الممارسة ، كذلك أمام تحقيق الأهداف الإنسانية ^(١٨) .

أما المعنى الوصفى للقوة الإنسانية فمرادف لتلك المميزات التى اكتسبها الإنسان من خلال السيطرة على طاقات ومواهب الآخرين . إن هذه التصور وفق ما يرى يتناسب تناسباً عكسياً مع إمكانية استخدام الإنسان لقدراته بصورة عامة. وبعبارة أخرى إن المعنى الوصفى للقوة الإنسانية عند ماكفرسون يعبر عن القوى التى يمتلكها الإنسان بالفعل ، لا تلك التى يحتاجها ليحقق إنسانيته بشكل تام .

ويجمل أبعاد الاختلاف بين كلا التصورين قائلاً " ... وعلى هذا فالفارق الأساسى بين كلا التصورين للقوة الإنسانية يتمثل فى أن التصور

الأخلاقي يفترض وجود بعض القصور في القوة الإنسانية ، من أجل تحقيق الغايات الإنسانية ، ومن ثم فإن الإنسان يمتلك حرية الوصول لغاياته بالتغلب على هذا القصور . أما في التصور الوصفي فإنه لا يوجد ثمة مجال للحديث عن القصور ، لأن الإنسان إما ممتلكاً لقوته أو مفقداً لها . " (١٨) .

إذا ما تساءلنا مع ماكفرسون أى تصور للقوة الإنسانية وجد مع الليبرالية لجاءتنا إجابته واضحة ومحددة، متمثلة في القول بأن القوى الإنسانية بمفهومها الأخلاقي لا يتسنى لها الوجود في المجتمع الرأسمالي، لأن مجتمع السوق الرأسمالي يقوم على التغير الكلي والمتتابع لقوى الأفراد . هؤلاء الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع من خلال بيعهم لطاقتهم ومواهبهم لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمتلكونها من أجل الحياة" .. إن رأس المال يمتلك لصالح قلة لا تعنى إلا بتنمية رأسمالها . والأعظم من ذلك أنهم ينشدون ألا يُمتلك سواهم رأس المال هذا لذلك فالإنسان (***) مع المجتمع الرأسمالي لا يستطيع استخدام طاقاته أو مواهبه إلا ببيعه لبعض طاقاته ومواهبه الأخرى ، وهذه هي طبيعة المجتمع الرأسمالي " . (١٩) .

يذهب ماكفرسون إلى أن القوة الإنسانية بالمعنى الأخلاقي مثلت غاية الديمقراطية الليبرالية ، الأمر الذي يعكس أبعاد ذلك التناقض بين المجتمع الرأسمالي وما تنشده الديمقراطية الليبرالية . فدولة الرفاهية ما هي إلا أنموذج للدولة التي ينبغي أن تترتب على الديمقراطية ، حيث كفالة الدولة للحريات والخدمات ، الأمر الذي ما زال قابلاً في دائرة ما ينبغي أن يكون ، أما دولة السعادة المطلقة فهي التي أضحت موجودة على الصعيد الواقعي في المجتمع الرأسمالي. وبعبارة أخرى إن القوى التي سادت في الليبرالية تمثلت في قدرة بعض الأفراد على إشباع رغباتهم من خلال إقصاء الآخرين " .. فالقوة التي اعتاد مجتمع الديمقراطية الليبرالية أن يفسرها تغاير تلك التي ينشد تفسيرها ، فالتفسير الكائن يتنافى مع التفسير المتطلب فالقوى المتطلب تفسيرها تتمثل في قدرة كل إنسان على استخدام وتطوير خصائصه الإنسانية . إما القوى

المفسرة فتعبر عن قدرة بعض الأشخاص على إشباع رغباتهم من خلال انتزاع لبعض قوى الآخرين " . (٢٠) .

من هذا المنطلق يذهب ماكفرسون إلى أن الحرية التى ترتبت على مجتمع السوق الرأسمالى من ناحية ، وكانت غاية ليبرالية ما قبل الديموقراطية من الناحية الأخرى حرية زائفة . إنها لا تنبع من داخل الفرد ذاته ، بل هى ما يختارها المالك للعامل . إنها ووفق ما يرى تدل على غياب الحرية أو فقدانها (٢١) .

-٥-

إن نقود ماكفرسون سألغة الذكر لليبرالية ما قبل الديموقراطية كانت فى السطور السابقة تحوى بعداً أخلاقياً ، ولكنه فى نقوده لها لم يقف عند هذه المرحلة ، بل يتجاوزها لفكرتين أساسيتين تبدوان من الوهلة الأولى ذات معان اقتصادية ، وهما الرغبة المطلقة والملكية المطلقة . ويوضح أن تحول القوى فى المجتمع الحر يصبح أمراً ضرورياً إذا ما قام على أساس من الرغبة والندرة ، هذين الافتراضين اللذين لعبا درواً بارزاً فى المجتمعات الليبرالية .

ويذهب إلى أن الحديث عن الرغبة المطلقة والملكية المطلقة مرتبط بشكل ما أو بآخر بتحول القوى ، هذا التحول الذى لم يكن قاصراً المجتمع الحر ، بل شهدت مجتمعات العبيد ، المجتمعات الإقطاعية ، المجتمعات المستعمرة ، وبعض المجتمعات المستقلة التى تخضع لضغوط من قوى أخرى ، تحولاً يعتبر فى جوهره تحولاً عسكرياً . (٢٢) .

الأمر الذى يقودنا إلى التساؤل معه حول ماهية التحول فى المجتمع الحر؟.

يجيب ماكفرسون عن التساؤل سالف الذكر موضحاً أن امتلاك فرد واحد لرأس المال والموارد المادية الأخرى ، والأوضاع التى يجب أن يمتلكها كل فرد من أجل أن يطور خصائصه الإنسانية ، كانت هى الدافع الفعلى لتحول القوى فى هذا المجتمع ، إن هذا الأمر وفق ما يرى لا يمكن تحقيقه على أرض

الواقع إلا إذا كان العمل الإنتاجي نتاجاً للعقل الاجتماعي. ولما كان العقل الاجتماعي في هذا المجتمع يقوم على أساس من مسلمة إطلاق العنان للفرد على كل المستويات، فإن تراكم الملكية كان هو النتيجة الفعلية لهذا التحول، الأمر الذي ترتب عليه أن أضحت الرغبة المطلقة عقلانية^(٢٣).

ويذهب ماكفرسون إلى القول بأن عقلانية الرغبة المطلقة في المجتمع الحر فتحت الباب على مصراعيه أمام البحث عن الملكية الفردية المطلقة، ذلك لأنها أضحت بمثابة الوعد الوهمي للتخلص من الندرة.^(٢٤)

ويؤكد على أن حق الإنسان في هذا الوهم المطلق هو ما حرك فيه إطلاق العنان للرغبات المطلقة من خلال سيطرته على الأشياء، حتى يتسنى له تفسير رغبته باعتبارها عادة. إن الأمر وفق ما يرى ماكفرسون لا يقف عند هذا الحد، بل يمكننا النظر إلى الملكية في هذا المجتمع باعتبارها الطريق المحرك للإنسان باعتباره فاعلاً ومبدعاً للقوى، لذلك أجاز للإنسان توسيع نطاق قوته من خلال السيطرة على قوى الطبيعة من ناحية وقوى الإنسان الآخر من الناحية الأخرى. الأمر الذي أدى به إلى القول بأن الملكية المطلقة ليست مرادفة لامتلاك الأشياء فحسب، وإنما السيطرة على قوى الآخرين. وبعبارة أعم إن افتراض الرغبة المطلقة يمكن أن ننظر إليه باعتباره الدافع الذي أدى إلى خلق المجتمع الحر من ناحية، وأنه خاضع لهذا المجتمع من الناحية الأخرى^(٢٥).

ويذهب ماكفرسون إلى أن افتراض الرغبة المطلقة والملكية المطلقة كانا الدافعين لتحول القوى في المجتمع الليبرالي القبل ديموقراطي، وأدى إلى أن يحيا الإنسان في ظل المجتمع الرأسمالي تحت سيطرة ما يسمى بالكد الإلزامي، الذي تخيل البعض إمكانية القضاء عليه من خلال التقدم التكنولوجي، الأمر الذي يرفضه ماكفرسون، موضحاً أن ما يترتب على التقدم التكنولوجي هو مزيد من الرغبات^(٢٦).

هكذا نخلص من معالجة ماكفرسون لمرحلة ليبرالية ما قبل الديموقراطية إلى القول بوجود تناقض واضح بين المبدأ المعلن - قدرة الإنسان على إبداع

خصائصه وتطويرها والتمتع بها- وما آل إليه الأمر على الصعيد الواقعي. فلم يعد الإنسان مبدعاً لخصائصه أو مطوراً لها أو متمتعاً بها، وإنما أضحي مجرد باحث عن المنفعة المطلقة والقوى المطلقة، باحث عن الملكية المطلقة التي تقوم على امتلاك الأشياء ومعانيها وإقصاء الآخرين من التمتع بمثل هذا الحق، وباحث عن الرغبة التي لا حدود لها. وبعبارة أعم إن الإنسان في مثل هذا المجتمع لم يتحرك على أساس من أى مبدأ أخلاقى، إن المنطق الوحيد السائد هو منطق المنفعة الخاصة المطلقة. لذلك يقرر ماكفرسون باستحالة بقاء هذا المجتمع من ناحية، وأن مثل هذا المجتمع لا يعبر بأى شكل من الأشكال عن ماهية المجتمع الإنسانى. لذلك فهو يعرف الليبرالية صراحة بأنها كانت على مدار تاريخها حرفة بالية عُتيت وبالدرجة الأولى بالمنافع المادية، حتى أنها نظرت إلى هذه الحقوق باعتبارها إحدى هذه المنافع المادية^(٢٦). كما نخلص إلى أن الملكية عند ماكفرسون لا تحوى معنى اقتصادى وإنما ذات معنى سياسى.

لذلك كان من المنطقى أن يواصل ماكفرسون بحثه عن المجتمع الإنسانى الأمثل، الأمر الذى يقودنا إلى التساؤل: ترى هل سيجده فى مجتمع الديمقراطية الليبرالية؟

-٦-

يذهب ماكفرسون بداية إلى القول بأن الليبرالية مثلت الصورة الأولى للوجود الإنسانى، بينما تمثل الديمقراطية الصورة الثانية لهذا الوجود. وإذا كانت الليبرالية قدمت الإنسان على أساس فردى مطلق فإن الديمقراطية تجعل من المساواة حق لكل فرد من أجل أن يصنع لنفسه الأفضل"... إن هذا التحول أدى إلى تحول فى النظرة إلى الوجود الإنسانى. حيث ساد التصور القائم على أساس من القول بأن الإنسان مبدع لقوته ومستمتع بها. أضحت الحياة غاية فى حد ذاتها لا وسيلة لكسب المنافع. أصبح هدف الإنسان وغايته متمثل فى استخدام وتطوير سماته الإنسانية المختلفة. لم تعد الحياة مجرد كسب، بل أضحت فكراً، وبعبارة أخرى إن وجود الإنسان ليس تفسيراً لرغباته بل تفسيراً

لقواه الإنسانية. وبعبارة أعم إن الإنسان ليس مستهلكاً مطلقاً ولا مالكا مطلقاً، وإنما مطور لخصائصه الإنسانية^(٢٧). إنها محاولة للمزج بين فردية الليبرالية وجماعية الديمقراطية^(٢٨).

يؤكد ماكفرسون على أن الديمقراطية الليبرالية المعاصرة أرادت أن تمزج بين التصورين، الأمر الذى يؤكد على أنه لا يحوى خيراً فى ذاته، لذا فإن دراسته للديموقراطية الليبرالية لن تقتصر على النموذج المعاصر لها، الذى وفق ما يرى يقوم على افتراض تام وواضح يتمثل فى أن الحكومات والمشرعين يتم اختيارهم بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة الانتخابات الدورية، حيث يختار المقترعون الشخص بشكل طبيعى، وكذلك يفاضلون بين الأحزاب السياسية.

هذا النموذج الذى يحتوى على ثمة اتفاق نهائى فيما يتعلق بالحرريات المدنية-حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية الاتحادات، والتحرر من الاستبداد-من أجل إبداع اختيار حقيقى. توجد فيه ثمة مساواة صورية قبل القانون. يشتمل على الحد الأدنى من حماية الأقليات، كما يحوى ثمة تصور عام عن مبدأ الحرية الفردية يتناغم مع المساواة فى الحرية من أجل الآخرين^(٢٩).

يوضح ماكفرسون أنه سينهج النهج التاريخى فى دراسته للديموقراطية الليبرالية، وبعبارة أخرى إنه سيعنى بنماذج الديمقراطية الليبرالية منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى عصره، ويرجع السبب فى ذلك أن دراسة النماذج المتعاقبة تاريخياً تقلل من الخطر المترتب على عدم عمق النظرة فى المستقبل من ناحية، كما أنها تكشف المحتوى العام والطبيعة الكلية للنموذج المعاصر من الناحية الأخرى، لأن النموذج المعاصر ما هو إلا رفض جزئى أو قبول جزئى للنماذج السابقة. وبعبارة أعم إن النماذج المتعاقبة تاريخياً تساعد على فهم الطبيعة الكلية للديموقراطية الليبرالية المعاصرة^(٣٠).

يؤكد ماكفرسون على أن الدراسة الفعلية للديموقراطية الليبرالية لا تتأتى من خلال دراسة التعريفات التى قدمت لها، ولكن من خلال دراسة أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والبنية التحتية للمجتمع. وفى غضون هذا

المبدأ الذى يضعه يقرر أن الديمقراطية الليبرالية من حيث المبدأ صراع بين المجتمع الطبقي والمجتمع اللاتبقي.

فلقد دلت الديمقراطية وفق ما يرى منذ أفلاطون Plato (٤٢٨ - ٣٤٧ ق. م) وأرسطو Aristotle (٤٥٠ - ٣٨٨ ق. م) وحتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على الانقسام الطبقي". ليس من الجديد بالطبع ملاحظة أن التعاليم المترتبة على الفكر السياسى منذ أفلاطون وأرسطو وصعوداً إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عرفت الديمقراطية باعتبارها مرادفة لحكم الفقير، الجاهل، والغير كفؤ، بدت باعتبارها ثمناً للرفاهية، المواطنة، والطبقات المالكة. إن الديمقراطية وكما نُظر إليها من قبل الطبقات العليا المترتبة على المجتمعات المنقسمة طبقياً دلت على الحكم الطبقي، لذلك فإن تهديد النظام الطبقي هو ما يتعارض مع الحرية^(٣١).

ويذهب ماكفرسون إلى أن هذا النموذج الطبقي لا يلتقى بشكل ما أو بآخر مع الديمقراطية، ولكن ذلك لا يعنى القول بعدم وجود إهافات للديموقراطية، بل وجدت تلك التى تعتبر بمثابة ردود أفعال ضد المجتمعات المنقسمة طبقياً^(٣٢). لذلك يذهب إلى أن الديمقراطية ثمرة للصراع بين الطبقات العاملة والنظام الأوليغارشى^(٣٣).

وعلى هذا يمكننا أن نلمح من البداية تلميح ماكفرسون للقول بافتقار الديمقراطية الليبرالية منذ إطلااتها الأولى للمساواة والوحدة السياسية، ولما لا وهو القائل بأن رفض شخص ما للمجتمع الطبقي أو الملكية لن يؤثر على استمرار كل منهما، وجعل من ذلك نقطة البدء الفعلية للديموقراطية الليبرالية". إن تصور الديمقراطية الليبرالية أضحى ممكناً عندما وجد المنظرون - فى البدء بعض المنظرين الليبراليين ثم معظمهم - الأسباب المؤدية إلى الاعتقاد بأن إنساناً واحداً أو صوتاً واحداً لن يمثل خطورة على الملكية، أو استمرار المجتمعات الطبقيّة^(٣٤).

وعلى هذا فالطبقية التى يتحدث عنها ماكفرسون هنا بالنسبة للديموقراطية الليبرالية ذات شقين: أحدهم سياسى والآخر اقتصادى ومع ذلك فإن الغلبة كانت للشق الاقتصادى الأمر الذى يتضح فى تفرقه بين صورتين للمجتمع ترتبا على الملكية: أحدهم أطلق عليه المجتمع اللاتبقى الذى لا يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ورأس المال الإنتاجى، أما الآخر فهو المجتمع الطبقي، الذى يبيع الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ورأس المال الإنتاجى^(٣٥).

وإذا ما أردنا أن نستبدل بمفرداته مفردات أخرى لقلنا إن المجتمع الرأسمالى الذى يعتبر الأرض الخصبة بالنسبة للديموقراطية الليبرالية مجتمع طبقي أما المجتمع الاشتراكي الذى يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج فمجتمع غير طبقي، ومن البديهي أن يصدر مثل هذا القول من مفكر كندى. إذا كان ماكفرسون قد جعل من دراسة النماذج المتعاقبة تاريخياً منهجه فى معالجة الديمقراطية الليبرالية، فإننا سنستخدم ذات المنهج لمعالجة فكره فى هذه النقطة تحديداً. ونتساءل معه ما هى نماذج الديمقراطية الليبرالية؟، وتأتى إجابته متمثلة فى القول بأن الديمقراطية الليبرالية منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن شهدت ثلاثة نماذج أساسية هى:

١- الديمقراطية الوقائية **Protective Democracy**، حيث سيادة الحكم الديمقراطى الذى ينشد فحسب حماية المحكومين من بطش الحكومة.

٢- الديمقراطية التطورية **Developmental Democracy**، وتتجسد فى قالب أخلاقى، حيث تبدو الديمقراطية مرادفة للتطور الذاتى.

٣- ديمقراطية التوازن **Equilibrium Democracy**، حيث بدت الديمقراطية باعتبارها مرادفة للتنافس بين الصفوة، ذلك التنافس الذى يبدع التوازن بدون مشاركة شعبية.

ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه يتمثل فى أى نموذج من النماذج سالفة الذكر يجسد الصورة الفعلية للديموقراطية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال العرض لهذه النماذج الثلاثة.

-٧-

إذا ما بدأنا مع الديمقراطية الوقائية لأمكننا القول مع ماكفرسون بأن الديمقراطية الليبرالية بدأت ضعيفة وفقيرة، ولكن كيف يمكننا البرهنة على هذا؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تتمثل في العرض لأهم المبادئ التي بحث عنها أنصار الديمقراطية الوقائية متمثلين في جيرمي بنتام وجيمس مل. إذا ما بدأنا مع بنتام وفق ما يرى ماكفرسون لأدركنا أن المعيار الوحيد الذى يمكن الدفاع عنه وبشكل عقلى فيما يتعلق بالخير الاجتماعى تمثل فى البحث عن تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. إن ذلك لا يتأتى إلا بتحقيق رغبات الإنسان، ذلك لأن تحقيق الرغبة هو الدافع الأساسى للطبيعة الإنسانية.

ويوضح ماكفرسون أنه على الرغم من أن بنتام صاغ سلسلة طويلة من الرغبات اللامادية، إلا أنه جعل امتلاك الخيرات المادية مبدأ أساسياً لبلوغ كل الرغبات الأخرى، لأنها تعتبر رغبة عامة. وعبرة أخرى إن امتلاك قدر من الثروة يستتبع الحصول على قدر من السعادة. إن بلوغ هذه الثروة يستلزم امتلاك قوة أعلى من الآخرين. وبعبارة أعم إن جهد الفرد يتوجه صوب البحث عن كيفية تسخير الآخرين من أجل أن يضاعف من رفاهيته^(٣٦).

وعلى هذا فالمبدأ عند بنتام مرادف للمنفعة المطلقة والملكية المطلقة. أما المبدأ الثانى الذى أقره بنتام فيتمثل فى القول أنه من أجل الحفاظ على المجتمع لابد من وجود القانون، الذى يهدف وبالدرجة الأولى إلى حماية الوجود بشكل غير مباشر، من خلال حماية الإنسان أثناء عمله، وجعله على يقين من أنه سيجنى ثمار عمله هذا.

ويذهب ماكفرسون إلى أن الفكرة الدقيقة لبنتام هنا تمثلت فى استحضاره الخوف من المجاعة باعتباره باعثاً طبيعياً للعمل الإنتاجى، الذى

سيحى وجود كل فرد. وبعبارة أعم إن بحث الإنسان عن العمل الإنتاجى لم يكن بدافع البحث عن الرفاهية، وإنما بدافع الخوف من المجاعة.

ويقرر ماكفرسون أننا لو نظرنا نظرة موضوعية هنا لأمكننا القول بأن المجاعة فى مثل هذا المجتمع ما هى إلا نتيجة للانقسام الطبقي، الذى خلق طبقة مالكة، وأخرى تباع عملها حتى يتسنى لها بلوغ الحد الأدنى من الإيفاء بمتطلباتها الأساسية... فى مثل هذا المجتمع سيصبح الخوف من المجاعة بمثابة دافع للعمل المستمر فحسب، حيث خلقت قوانين الملكية تلك الطبقة التى لا تمتلك ثمة شىء فى الأرض أو رأس المال، كما أنهم لا يملكون ثمة أهداف فى المجتمع، ويجب عليهم أن يبيعوا عملهم أو يموتون جوعاً^(٣٧).

وعلى هذا فإن مبدأ التشريع عند بنتام وفق ما يرى ماكفرسون مبدأً طبقى. إن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل إن بنتام فى إقراره بالمساواة لم يكن يعنى بها المساواة السياسية أو الاجتماعية، وإنما مساواة اقتصادية بحيث يجب توزيع الثروة حتى يتسنى لنا الحصول على قدر متواز من السعادة^(٣٨).

واعتقد أن هذا التصور لا يمكننا بلوغه بشكل ما أو بآخر لأن امتلاك الثروة وحجمها يتوقف على الفروق الفردية، لذا فلا يمكننا بشكل ما أو بآخر بلوغ هذا التوزيع المتساوى للثروة، ومن ثم السعادة. الأمر الذى أقره بنتام نفسه عندما ذهب إلى أن إعادة توزيع الثروة تعتبر الدافع الفعلى لفقدان السعادة إذا ما طبقت بين شخصين يمتلكان ثروة متساوية.

مما سبق يمكننا القول ووفق ما يرى ماكفرسون أن بنتام وبجعله الثروة معيار السعادة، والمنفعة هى الغاية خلق لنا مجتمعا طبقياً، يفتقر بشكل ما أو بآخر إلى المساواة الفعلية التى تمثل جوهر الديمقراطية الحقيقية. كما يمكننا القول بأن الديمقراطية الليبرالية فى نموذجها الأول تعتبر متناقضة على المستويين الاجتماعى والاقتصادى، الأمر الذى يقودنا إلى التساؤل عن ماذا عن المستوى السياسى؟

ويجيب ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن غايتها تمثلت في خلق حكومة تحتضن مجتمع السوق الحر من ناحية، وتكفل الحماية للمواطنين من الناحية الأخرى. وعبارة أعم خلق حكومة لا تسلب المواطن طمأنينته، ولكن ما هي الوسيلة لخلق مثل هذه الحكومة؟.

إن الوسيلة تتمثل في إدراك الحكام أن السلطة الفعلية في يد الشعب، حيث يمتلك القدرة على تغييرهم من خلال الانتخاب. ويذهب ماكفرسون إلى أن هذا الحق الدستوري لم يرق على أساس من المساواة. فإذا كان بنتام افترض هذا الحق الدستوري فلقد قصره على الرجال دون النساء، وذهب إلى أبعد من هذا عندما أقر بأن التحقق الفعلي لهذا الحق الدستوري يستلزم القضاء على كل أشكال التفاوت، وبالتالي فإن الوقت غير ملائم بالنسبة له. وبعبارة أخرى إن إمام الديمقراطية الوقائية أقر بالحق الدستوري وجمد استخدامه في ذات اللحظة^(٣٩).

وإذا ما انتقلنا إلى جيمس مل لوجدناه مؤكداً على الدور الوقائي للديموقراطية. حيث أقر بأن الذين لا يمتلكون سلطة سياسية سيكونون موضع استغلال من قبل أولئك الذين يمتلكونها. ويعتبر الاقتراع سلطة سياسية، ذلك لأن كل فرد بحاجة إلى الاقتراع لحماية ذاته. وبالتالي فإن عدم تقصير أى شخص في العملية الانتخابية باستطاعته أن يحمى المواطنين من حيث المبدأ من استغلال الحكومة^(٤٠).

إن ظاهر هذا القول يوحى بإيمان صاحبه بالديموقراطية، ولكن جوهره وفق ما يرى ماكفرسون لا يدل على ذلك، حيث استبعد صاحبه كل من النساء والرجال الذين لم يبلغوا الأربعين والفقراء من هذا الحق الدستوري. إن هذه الإقصاءات كانت نتيجة لإيمانه بما يسمى المصالح المتضمنة، فمصلحة المرأة متضمنة في مصلحة أبيها أو زوجها، ومصلحة الابن القاصر متضمنة في مصلحة أبيه ومع ذلك فإن جيمس مل انتهى إلى أن عمل الحكومة ليس

مشاعاً، بل هو عمل الفنى. وبعبارة أعم إن مل كسابقه أقر بالملكية والمجتمع الطبقي وعدم المساواة.

وعلى هذا فإن الديمقراطية والوقائية وفق ما يرى ماكفرسون لا يمكننا معها البحث عن تحول القوى مما هو وصفى إلى ما هو أخلاقى. إن المبدأ الأساسى الذى حركها هو صراع المصالح الفردية الذاتية. إن كل حججهم بُنيت على أساس من افتراض الإنسان كمستهلك مطلق، لا يُعنى إلا بالمنافع التى ستعود عليه من المجتمع، ولقد أضحت الحكومة حاجة ماسة لحماية الأفراد والرقى بالإنتاج القومى، ولا شىء علاوة على ذلك وبعبارة أعم إذا كان التحول سيستلزم تحولاً فى ماهية الإنسان، فهذا ما لم تصنعه الديمقراطية الوقائية، حيث أخذت الإنسان كما شكله مجتمع السوق وأكدت على عدم تغييره^(١).

هكذا نخلص إلى القول بأن الديمقراطية الوقائية لا تمثل ما ينبغى أن تكون عليه الديمقراطية، ترى هل نصل إلى ذلك مع الديمقراطية التطورية؟

-٨-

لقد أوضحنا فى السطور السابقة كيف أن بنتام وجيمس مل باعتبارهما ممثلى الديمقراطية الوقائية وفق ما يرى ماكفرسون لم يقدموا شكلاً جديداً للإنسان أو المجتمع، لإيمانهما بأن مجتمع السوق التنافسى الطبقي بُرر وبشكل كاف بواسطة ما هو مادي، الأمر الذى ترتب عليه أن أضحت اللامساواة حتمية. وفى غضون هذا المجتمع لم يمتلك الإنسان ما يمكنه فعله من أجل المجتمع، ذلك لأن الطبيعة الإنسانية كانت تدفع الإنسان وبشكل دائم للسيطرة على الآخر، لذلك فإن أقصى ما يمكن بلوغه معهم هو منع الحكام من الاستبداد بالمواطنين.

يذهب ماكفرسون إلى القول بأنه مع بزوغ فجر القرن التاسع عشر حدث فى المجتمع تغيران فرض نفسيهما على المفكرين الليبراليين: تمثل أولهما فى

فعالية الطبقة العاملة فيما يتعلق بالملكية، أما ثانيهما فيبدو في الوضع الإنساني الذي كانت عليه الطبقة العاملة.

إن هذين التغيرين استوجبا وجود نموذج جديد للديموقراطية، تجسد في فكر جون ستيوارت مل J.S.Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) وأطلق عليه ماكفرسون الديمقراطية التطورية، فما هي أهم محاورها؟

إن أول محاور الديمقراطية التطورية وفق ما يرى ماكفرسون كان ذا بعد أخلاقي، يهدف بشكل ما أو بآخر إلى التقدم الذاتي لأفراد المجتمع على كافة المستويات المختلفة، من أجل بلوغ مجتمع يقوم على مبدأي الحرية والمساواة. إن الطريق الأمثل لبلوغ هذه الغاية لا يتمثل في الكسب وتراكم الثروة، وإنما في قدرة الإنسان على تطوير خصائصه الإنسانية^(١١) حيث تمثلت الغاية النهائية للإنسان في بلوغ أعلى درجات التقدم والرقى لقواه، حتى يتسنى لنا تحقيق الوحدة والتناغم بين شتى أفراد هذا المجتمع. إن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل إن قيمة الفرد ذاته تتحدد بناء على قدرته على تطوير خصائصه^(١٢).

وعى هذا فإن هذا النموذج الجديد للديموقراطية يستلزم صياغة تصور جديد للإنسان و المجتمع. فلم يعد الإنسان مجرد مستهلك ومغتصب لحقوق الآخرين، وإنما هو ذلك الإنسان المؤهل لتطوير قواه وخصائصه. والمجتمع الصالح وفق هذا التصور، هو ما يخول لكل فرد أن يعمل باعتباره موجدًا ومطورًا لخصائصه الإنسانية ومستمتعاً بها... إن الإنسان موجود ومؤهل لتطوير قواه وخصائصه... إن الإنسان ليس مجرد مستهلك ومغتصب (كما كان في النموذج الأول) ولكن مبدعاً ومطوراً لخصائصه ومستمتعاً بها".

إن هذا المجتمع وفق ما يرى ليس بحاجة إلى أن يعبر عن المتنافسين والمتصارعين ومستهلكي المصالح الذاتية، إنه ينشد التعبير عن المبدعين

والمطورين للخصائص الإنسانية، ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه يدور حول هل الحديث هنا على مستوى ما هو كائن أم على ما مستوى ما ينبغى أن يكون؟ وتأتينا الإجابة صريحة من مؤسس هذا الاتجاه (جون ستيوارت مل) عندما يوضح أن تحقق ذلك الآن من الصعب، ويجب أن نطور حتى يتسنى لنا بلوغ ذلك. فالحكومة التمثيلية التى تهب المواطن المشاركة وبشكل إيجابى على الأقل فى عملية الاقتراع، وهبت المواطنين الأمل فى القدرة على تشكيل أنفسهم وصياغة وجهات نظرهم من خلال تفاعلهم مع الآخرين. وعلى هذا فالحكومة هنا ستجعل الناس أكثر إيجابية، حيث تدفعهم إلى التطور العقلى والقيمى^(٤٣).

إن هذا التصور لكل من الإنسان والمجتمع أدى إلى تغير فعلى فى مفهوم السعادة، فلم تعد السعادة مرادفة لكم الثروة، أو تحقيق أكبر كم من الرغبات. إن السعادة هى تلك التى نبلغها من خلال تشجيع الأفراد على تطوير ذاتهم، وبالتالي تخرج السعادة من دائرة الكم فحسب لتجمع بين الكم والكيف"... إن السعادة العظمى المقبولة هى تلك التى نستحوذ عليها من خلال إعداد الأفراد وتشجيعهم من أجل أن يطوروا ذاتهم. الأمر الذى سيجعلهم مهياين لأعلى الرغبات، ومن ثم سيعملون على تنمية الرغبة المكتسبة كما وكيفا".^(٤٤).

إن كان ما سبق يمثل الغاية الأخلاقية لهذا النموذج فماذا عن المستوى الاقتصادى، وبصياغة أخرى للتساؤل ما هو مفهوم الملكية فى هذا النموذج التطورى؟

يجيبنا ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن الملكية أضحت مرادفة لأن يجنى الفرد ثمار جهده. وبعبارة أخرى إنها لا تقوم على مبدأ الإقصاء وإنما على مبدأ الجهد"... إن أعدل مبدأ لتبرير الملكية الفردية تمثل فى أن يجنى الأفراد ثمار عملهم وتقشفهم لا ثمار عمل الآخرين وتقشفهم"^(٤٥).

وإذا كانت الملكية نتاج للجهد فهذا لا يعنى بمعنى ما أو بآخر أن هذا هو الطريق الوحيد لبلوغها، بل يتسنى لنا بلوغها عن طريق الهبة والاتفاق

الحر شريطة عدم ممارسة القوة على المنتجين"... لقد تأسس المبدأ الأساسي للملكية في الاعتراف الداخلي لكل فرد بحقه في بلوغ أعمق الغايات فيما يتعلق بما أنتجه أو نتج بواسطة جهده، أو حصل عليه بواسطة الهبة والاتفاق الحر، بدون ممارسة القوة أو الضغط على من أنتجوه. لقد تمثل المبدأ العام في حق المنتجين فيما أنتجوه هم بأنفسهم^(٦).

يذهب ماكفرسون إلى القول بأنه إذا كان الطريق الأمثل لبلوغ الملكية في هذا النموذج التطوري هو الجهد فإن هذا لا يعني بمعنى ما أو بآخر تعارض الملكية مع رأس المال الذي ترتب على الاتفاق الحر، أو رأس المال الذي آل إلى الإنسان بالوراثة، والملكية المترتبة على قيمة السوق. حيث يذهب مل المعبر الرسمي عن هذا النموذج إلى القول بأن مالك رأس المال يجب أن يكون له نصيب من الإنتاج. إن ذلك ووفق ما يرى لا يتعارض مع المبدأ الأساسي للملكية، لأن رأس المال هو مبدع العمل والشقاء. وبعبارة أخرى إن الإنتاج هو نتيجة امتزاج العمل مع رأس المال، الذي يمتلكه شخص فحسب، وبالتالي فإن العامل يحصل على نصيبه بينما يجني صاحب رأس المال باقى الإنتاج. إن ذلك ووفق ما يرى مل لا يحوى الحد الأدنى من التناقض، لأن نصيب كل منهما حُدد على أساس من تنافس السوق^(٧).

وكما أقر مل الملكية المترتبة على الجهد، وتلك الناتجة من تنافس السوق، فهو يسلم أيضاً بوجود الملكية المترتبة على الوراثة، التى رأى أنها جزء أساسى من حق الملكية.

ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه الآن يدور حول كيف يتسنى لنا قبول التوفيق بين الملكية القائمة على الجهد وتلك الخاضعة لقيمة السوق، التى كانت السبب المباشر فى الوضع الإنسانى الذى بلغتة الطبقة العاملة؟ ألا يحوى هذا التوفيق تناقضاً؟

إن مل يجيب عن هذا التساؤل بالنفى موضحاً أن سوء توزيع الملكية لا المبدأ الرأسمالى هو ما أدى إلى وضع الطبقة العاملة اللاإنسانى. وعلى هذا فإننا

نتفق مع ماكفرسون فى القول بأن مل فى طرحه لمفهوم الملكية فى هذا النموذج التطورى لم يستطع أن يرى التناقض بين مبدأه للملكية والمبدأ الرأسمالى^(٨) .

إن كنا فى السطور السابقة أوضحنا الغاية الأخلاقية للديموقراطية التطورية من ناحية ومفهومها للملكية من الناحية الأخرى فإن هذا يقودنا إلى التساؤل عن على أى أساس تتحرك الحياة السياسية فى هذا النموذج التطورى؟ ويجيب ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن الحياة السياسية فى هذا النموذج وفق ما يرى أنصاره تقوم على أساس من مبدأ الاقتراع العام، ولكن ماذا سيحدث لو امتلك كل فرد حق الاقتراع العام؟

إن الإجابة البديهية عن هذا التساؤل وفق المبدأ المعلن لهذا النموذج تتمثل فى القول بسيادة المجتمع الذاتى. فغاية الاقتراع وفق ما يرى أنصار هذا النموذج هى منح الناس الفرصة لتطوير ذاتهم من خلال المشاركة.

هذا وقد بحث مل عن الاقتراع العام، بمعنى حق كل فرد فى الإدلاء بصوته، الأمر الذى ترتب عليه رفضه لفكرة إقصاء البعض من العملية الانتخابية. فلقد رفض إقصاء الفقير لعدم قدرته على القراءة والكتابة. وأوضح أن على كاهل المجتمع تلقى مهمة تتمثل فى وضع تعليم أولى يصل إليه كل من يريده. ومع ذلك أوضح أنه فى حالة فشل المجتمع فى القيام بهذه المهمة فإن الإقصاء سيصبح فعالاً، لأن استبعاد هؤلاء الذين يعانون من الفشل هو الحرمان المنطقى الذى يتوقع مولده^(٩) .

إن الاختيار فى هذا الاقتراع العام لا يقوم على أساس عشوائى، وإنما من يمتلكون القدرة العقلية والعملية يحصلون على أصوات أكثر من غيرهم. فلو حصل العامل غير الماهر على صوت واحد فإن العامل الماهر سيحصل على صوتين، وربما يحصل كبير العمال على ثلاثة أصوات. ولو حصل كل من الفلاح، الصانع، والتاجر على ثلاثة أو أربعة أصوات، فإن الأديب، الفنان، خريج الجامعة، والعضو المختار من المجتمع المتعلم سيحصل على خمسة أو ستة

أصوات. وبعبارة أعم إن مقدار الأصوات التي يحصل عليها الإنسان تتوقف على قدرته العقلية والعملية^(٥٠).

إن ظاهر هذا الاقتراح يدل على أنه يقوم على أساس من المساواة، الأمر الذى ينفيه ماكفرسون موضحاً أن الديمقراطية التطورية متمثلة فى مل جعلت من الاقتراح الجماعى مسلمة أساسية، ومع ذلك فإنها لم تفسح مجالاً للحديث عن حقوق المرأة. إنها لم تعر الحد الأدنى من الاهتمام لكيفية تأهيل تلك المرأة التى لا هى بالموظفة أو المحترفة من أجل أن تصبح متضمنة فى الاقتراح الجماعى^(٥١).

وخلاصة القول أن الحياة السياسية مع النموذج التطورى تقوم على مبدأى المعرفة والمهارة.

هكذا نخلص وفق ما يرى ماكفرسون إلى القول بأن النموذج الثانى يعتبر خطوة تقف على طرفى نقيض من النموذج الأول. إنه لم يبن من حيث المبدأ على شخص واحد أو صوت واحد. وبالتالي فإن النموذج الثانى على المستوى الأخلاقى يعتبر أكثر ديمقراطية من النموذج الأول. إنه يبنى التحرك صوب مجتمع الأفراد الذى يتطور إنسانياً ويسعى إلى المزيد من المساواة. إنه لم يرغب فى أن يفرض على الناس يوتوبيا، ولكنه أراد أن يصل الناس إلى أهدافهم بأنفسهم، أن يبرهنوا على أنفسهم من خلال المشاركة وبشكل إيجابى فى العمليات السياسية، وأن يجعلوا من أنفسهم قادرين على المزيد من المشاركة والمزيد من تطوير أنفسهم^(٥٢).

على الرغم من كل هذه الإيجابيات إلا أن ماكفرسون لا يرى فى هذا النموذج ماهية الديمقراطية الحقيقية، ترى لماذا؟

يجيب ماكفرسون عن هذا التساؤل موضحاً أن ذلك يرجع للعديد من العيوب التى حواها هذا النموذج.

يتمثل أولها فى أن المشاركة التى بحث عنها هذا النموذج فى ظل ما هو كائن أدت إلى نتيجة عكسية. فلم يقرتب عليها خلاص الطبقة العاملة من

وجودها للإنسانى، وإنما ساعدت الطبقة صاحبة الامتيازات على زيادة تطورها... إن المشاركة ضرورية فى العملية السياسية من أجل البرهنة على أن الناس متساوون، ويجب أن تبرهن على ذلك. ولكن المشاركة مع السلطة القائمة ستقوى من المساواة البطئنية. فهؤلاء الذين امتلكوا أكبر قدر من المساواة بحكم تربيتهم وموقفهم فى الحياة لن يتنازلوا عن سلطتهم للآخرين. وتحت مسمى التطوير الذاتى، فإن الامتياز سيمنح لأولئك الذين يمتلكون المزيد من التطور. ولكن الأفراد الأقل تطوراً داخل نموذج مل (لو أدركوا السلطة الانتخابية الأدنى التى منحهم مل إياها) سيعرفون أنه ليس بالاستطاعة حماية إرادتهم، لذلك فإنهم لن يمتلكوا الباعث على المشاركة، وبالتالي سيصبحون أقل تطوراً^(٥٣).

أما ثانى هذه العيوب فيتمثل فى أن تصور مل لإمكانية حدوث تحول فى العلاقة بين العامل والرأسمالى، تحول الحياة من الصراع الطبقي إلى المنافسة بحثاً عن الخير العام، بحثه عن حماية الطبقة العاملة من الاستغلال، وبحثه عن تحول كلى للجنس البشرى فى كل عملياته اليومية وفى مشاركته الاجتماعية وفكره العقلى، ظلت وفق ما يرى ماكفرسون مجرد أمنيات غير محققة^(٥٤). وبعبارة أعم هناك ثمة تناقض بين ما بحث عنه مل وبين ما هو كائن بالفعل، الأمر الذى ترتب عليه تناقض آخر بين العلاقات الرأسمالية المتعلقة بالإنتاج وبحث النموذج التطورى عن التطور الذاتى. ويؤكد ماكفرسون على أن مل لم يشاهد هذا التناقض بل نظر إلى الملكية الخاصة باعتبارها متناغمة مع النظام العادل^(٥٥).

وخلاصة القول أن النموذج الثانى كان غير فعال لأنه ترك الديمقراطية دون إيضاح المدى الفعال للمشاركة الذى طالب به مؤيدوها أو أملوا فيه من ناحية، وغير قادر على تأسيس التطور الذاتى والوحدة الأخلاقية، التى مثلت الغاية الأساسية التى سعت إليها الديمقراطية الليبرالية من الناحية الأخرى^(٥٦).

يذهب ماكفرسون إلى القول أنه على الرغم من سلبيات هذا النموذج إلا أنه ظل ذا تأثير فعال حتى النصف الأول من القرن العشرين، الأمر الذي تمثل في ما أطلق عليه النموذج الثاني b، فما هي الأسس التي يقوم عليها؟
يوضح ماكفرسون بداية أن منظري الديمقراطية الليبرالية في منتصف القرن العشرين انقسموا إلى فريقين: دار أولهما في فلك مل، وتمثل في الفلسفة المثاليين أمثال باركلي، لندسي، وماكجيفر، والبراجماتيين أمثال جون ديوى، أما الفريق الثاني فهو من حاول المزج بين القيم الليبرالية وبعض الأنماط الاشتراكية مثل كول ولاسكي، ومع ذلك فهم لم يحاولوا تحريف التعاليم الليبرالية.

وعلى الرغم من هذا فإنهم ووفق ما يرى ماكفرسون أجمعوا على إقصاء البعد الطبقي والاستغلال من حساباتهم. وكتبوا كما لو كانت الديمقراطية التي تتضمن على الأقل النظام ودولة الرفاهية باستطاعتها فعل الكثير مما يجب أن تفعله، والمزيد مما نحتاج إلى فعله من أجل خلق المجتمع الخير. إنهم لم يدركوا المشكلات المترتبة على القوى الاقتصادية الخاصة، ولم تربطهم علاقة حميمة بالإيديولوجيات الفردية، التي نظروا إليها باعتبارها متضمنة في الواقع الاجتماعي^(٥٧).

ويحاول ماكفرسون البرهنة على ذلك بعرضه للتصور الرئيسي للديموقراطية الليبرالية عند كل من لنسي، باركر، ماكجيفر، وجون ديوى.
فيذهب إلى أن لندسي كان رافضاً وبقرة للفردية الذرية، التي نظرت للأفراد باعتبارهم ذرات متناثرة. إن لندسي وفق ما يرى ماكفرسون لم يضع في حساباته الإنتاج الرأسمالي، بل ذهب إلى أن محاولة تطبيق الحكم الصناعي على الديمقراطية مرادف لموت الديمقراطية ذاتها. وإذا كانت عبودية المستهلكين المترتبة على اقتصاد السوق التنافسي أمر لا مفر منه، كما أنه لا يوجد ثمة شيء خاطئ في غضون علاقات الإنتاج، فإن بلوغ الديمقراطية في

ضوء الاتحادات القائمة بالفعل أمر شبه مستحيل، لذلك تصور بناء اتحادات غير سياسية من أجل بلوغ الديمقراطية مثل الكنائس والجامعات^(٥٨).

ويذهب باركر إلى القول بأن الديمقراطية تستلزم إعادة توزيع الحقوق، التي تستلزم بدورها نمواً في الوعي الاجتماعي عن العدالة. الأمر الذي لا يمكن حدوثه إلا بإبداع اتفاق اختياري بين اتحادات اختيارية^(٥٩).

أما ماكجيفر فيذهب إلى أن الدولة الديمقراطية هي التي تقوم على أساس من الإرادة العامة، التي تحوى الجماعة بشكل كامل، أو على الأقل معظمها. لقد تجسدت مهمتها في التعبير عن الإرادة العامة من خلال إيضاحها للناس أنهم مواطنون وليسوا مجرد ملاك للمصلحة العامة^(٦٠).

وإذا ما تركنا مثالي الديمقراطية الليبرالية في النصف الأول من القرن العشرين وتوجهنا صوب وجهة نظر ديوى البراجماتية حول الديمقراطية، لوجدنا أن ديوى تناول من منظور نقدي ما قدمه المثاليون. حيث أوضح أن ما قدموه يعبر عن رغبة أو أمل في النظام الديمقراطي والمساواة. إن العيب وفق ما يرى لم يتمثل في الآلية المترتبة على الحكومة القائمة بالفعل، وإنما في أن الجماعة الديمقراطية ظلت بدائية وغير منظمة ولا تمتلك القدرة على رؤية القوى الاقتصادية والنظام الأيديولوجي الذي تقف في مواجهته وبعبارة أخرى إن الوحدة التي ترتبت على الديمقراطية وحدة واهية، الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرتها على فهم القوى العلمية والتكنولوجية التي صنعتها. وإذا كانت الديمقراطية وفق ما يرى تعبير عن الحرية والمشاركة الشخصية فإنها ستحضر للوجود عندما يزداد البحث عن المجتمع الحر الذي يقوم على التواصل التام والمتحرك. لذلك فإن السبيل الوحيد لذلك هو البحث عن المزيد من المعرفة الاجتماعية^(٦١). وبعبارة أخرى أن ما تحتاج إليه الديمقراطية وفق ما يرى ديوى ليس المزيد من التربية وإنما تقدم العلوم الاجتماعية من خلال توظيف المنهج التجريبي. وبعبارة أعم إنها بحاجة إلى تطور في المناهج، هذا إلى جانب حاجتها الملحة لوجود سيطرة اجتماعية واضحة على القوى الاقتصادية^(٦٢).

وعلى هذا فإن ديوى وفق ما يرى ماكفرسون كان بعيداً كل البعد عن الإيمان بأن الآلية السياسية الديمقراطية القائمة باستطاعتها أن تحدث تحولاً فى المجتمع، الأمر الذى حدا به للتحول صوب الديمقراطية الإنسانية، فالديموقراطية طريق حياة، وبالتالى لا يمكن التعبير عنها بقوانين سياسية فحسب.

إن النظر للديموقراطية باعتبارها طريقاً للحياة يجب أن يغرس فى كل مصطلحات الحضارة- العلم، الفن، التربية، الأخلاق، الدين- إن ذلك يحدث من خلال التطور العلمى، وبالتالى فإن مستقبل الديمقراطية مرهون بانتشار التقدم العلمى^(٦٣).

هكذا يتضح لنا أن النموذج التطورى قام على رفض الطبقية وافترض الوحدة. لقد سطوروا لنا كتاباتهم على أساس أن العمليات الديمقراطية أضحت نظاماً يستطيع الأفراد العقلين وذوى الأهداف أن يمتلكوا بواسطته كل ضروب المصالح المختلفة. إن ذلك لم يحدث بالفعل، وبالتالى فإنهم غمסوا أنفسهم فى الأمل المتمثل فى أن الوضع الطبقي ستأفل شمس^(٦٤). وإذا كان هذا أحد الأسباب التى أدت بماكفرسون لرفض اعتبار هذا النموذج ديمقراطياً، فإن هناك ثمة سبب آخر يعبر عنه صراحة عندما يقول أن خطأ المنظرين التطوريين تمثل فى عدم القدرة على رؤية الاختلاف الفعلى بين النظام الديموقراطى الفعلى وبين آمالهم التطورية.

هكذا خلصنا مع ماكفرسون من النموذج الثانى بشقيه وما زلنا نقف صفر اليدين، خرجنا من دائرة عيوب إقصاء الآخرين إلى تلك الدائرة التى غاصت بنا فى الآمال وأخرجتنا من عالم الواقع. ونحن فى كلتا الحالتين لا نحيا ديموقراطية حقيقية، ترى هل نعيشها فى النموذج الثالث؟

-٩-

يذهب ماكفرسون بداية إلى القول بأن النموذج الثالث هو ذلك النموذج الذى جاء ليسود فى العقود الوسطى من القرن العشرين، إنه يعتبر ارتداداً

للمنموذج الأول وتطويراً له ، وذلك لتطابقه مع مجتمع السوق والإنسان البرجوازي.

ويوضح أن هذا النموذج يتسم بسمات ثلاث: صفوى، جماعى، وتوازن. صفوى فى تحديده للطريق الرئيسى فى العمليات السياسية لاختيار الجماعات الذاتى لقوادها، جماعى لأنه يبدأ من افتراض أن المجتمع الذى يجب أن يبدعه نظام السياسة الديمقراطية الحديثة يجب أن يبدع مجتمعاً جماعياً، ذلك المجتمع الذى المكون من الأفراد الذين ينجذبون إلى العديد من الاتجاهات بواسطة مصالحهم، حيث يبدو الفرد الآن فى وحدة مع أنداده وفى ذات اللحظة فى وحدة مع جماعة أخرى، وبعبارة أعم أن باعث الوحدة ليس مصلحة الكل وإنما مصلحة الفرد. وتوازنى فى إيضاحه للعمليات الديمقراطية باعتبارها نظاماً يحافظ على التوازن فيما يتعلق بإشباع الرغبة المترتبة على الخيارات السياسية^(٦٥).

يوضح ماكفرسون أن هذا النموذج يقوم على دعائتين أساسيتين؛ : تتمثل أولاهما فى أن الديمقراطية تعتبر وبشكل بسيط تقنية لاختيار الحكومة وتنصيبها، ومن ثم فهى ليست شكلاً من أشكال المجتمع، أو تبحث عن إبداع أية غايات أخلاقية. أما الدعامة الثانية فتقوم على أساس من القول بأن هذه التقنية تتكون من التنافس بين ذاتين أو أكثر لاختيار السياسيين (الصفوة)، التى نُظمت فى أحزاب سياسية من أجل الانتخابات، التى ستحملهم إلى الحكم بعد الانتخاب المقبل.

وعلى هذا فالديموقراطية هنا لا تقرر المواقف السياسية واختيار الممثلين الذين سيتخذون القرارات فحسب، وإنما اختيار الناس الذين سيصنعون القرار^(٦٦).

إن هذه الغاية على المستوى الظاهرى تعبر عن جوهر الديمقراطية، ولكن ووفق ما يرى ماكفرسون إذا نظرنا لمستوى التطبيق العملى لهذه الغاية مع النموذج التوازنى فإننا سنجد نتائج مناقضة لذلك تماماً. حيث خلا هذا النموذج

من أى محتوى أخلاقى ، وبالتالي فقدت الديمقراطية أهم معانيها المتمثل فى البرهان على الجنس البشرى.

ومع هذا النموذج أضحت المشاركة لا تحوى قيمة فى ذاتها، ولا قيمة مساعدة لبلوغ ما هو أعلى، أو بلوغ الوعى الاجتماعى للموجودات الإنسانية. إن غاية الديمقراطية هنا تتمثل فى إشباع رغبات الناس كما هى كائنة، لا كما ينبغى أن تكون، أو يأملوا أن تكون . إن الديمقراطية باختصار مرادفة لآلية السوق. فالمقترعون هم المستهلكون، والسياسيون هم ملاك المشاريع. لذلك فليس من المفاجئ وفق ما يرى ماكفرسون أن الإنسان الذى افترض هذا النموذج كان اقتصادياً، فلقد عمل طيلة حياته مع أنظمة السوق. ومن ثم فليس من المفاجئ أن ينظر المنظرون السياسيون لهذا النموذج باعتباره واقعياً، لأنهم عملوا وعاشوا فى مجتمع صُنع بسلوك السوق. أن نظام السوق يبدو منسجماً ومن ثم مفسراً للسلوك السياسى الفعلى للأجزاء المكونة للنظام السياسى - المقترعون والأحزاب-، ليس ذلك فحسب بل يبدو مبرراً لذلك السلوك، ومن ثم مبرراً للنظام بصورة عامة^(١٧).

يذهب ماكفرسون إلى أن الحديث عن سيادة المستهلكين فى السوق الاقتصادى فى منتصف القرن العشرين لم يعد حديثاً ساذجاً من ناحية، كما أضحى من السهولة بمكان رؤية التوازن السياسى من الناحية الأخرى. فلقد ساد المستهلكون السياسيون لأنهم امتلكوا القدرة على الاختيار بين ممولى صفقات الخيرات السياسية. لقد كان من السهل بالنسبة للمنظرين السياسيين صنع ذات الافتراضات مثل المنظرين الاقتصاديين.

ومع تلك النتيجة المتمثلة فى أن السوق إبداع الدرجة القصوى لتوزيع العمل ورأس المال والخيرات المستهلك بدا ملاك المشاريع والمستهلكين فى النموذج الاقتصادى باعتبارهم مفسرين عقليين لخيرهم، ومؤثرين فى تلك الأوضاع المترتبة على المنافسة الحرة. ومع تلك النتيجة المتمثلة فى أن السوق يشبه النظام السياسى، حيث قدم النظام السياسى الدرجة القصوى من توزيع

الطاقات السياسية والخيرات السياسية، بدأ السياسيون (الصفوة) والمقترعون (المستهلكون) كمفسرين عقليين لتلك الأوضاع المرتبة على المنافسة السياسية الحرة ومؤثرين فيها. وبعبارة أعم لقد أنتج السوق السياسى الديموقراطى الدرجة القصوى من التوازن بين الموارد والإنتاج^(٦٨).

من هذا المنطلق يمكننا القول بأن هذا النموذج خلق افتراض سوق آخر هو السوق السياسى، الذى يسعى بشكل ما أو بآخر إلى خلق توازن بين قرارات الحكومة ورغبات الأفراد، الذين يشكلون الحكومة بشكل مباشر. وبعبارة أخرى إن العملية السياسية مع هذا النموذج لا تختلف كثيراً عن العملية الاقتصادية، حيث السعى لخلق توازن بين الإنتاج والرغبة. ومن ثم فإن جماعية هذا النموذج ووفق ما يرى ماكفرسون نأت بنفسها عن المبدأ الأخلاقى للنموذج الثانى- قدرة الإنسان على تطوير خصائصه والاستمتاع بها- حيث أضحى المواطنون مستهلكين سياسيين، وأصبح المجتمع السياسى سوقاً.

إن العلاقة بينهما متشابهة، كما أن الرغبات المترتبة على السلع السياسية متشابهة^(٦٩). لذلك يذهب ماكفرسون إلى القول بأن هذا النموذج يعتبر تفسيراً ووصفاً للنظام القائم بالفعل من ناحية، وتبريراً له من الناحية الأخرى^{(٧٠) (.....)}

يوضح ماكفرسون أن هذا النموذج هدف إلى خلق نوع من التوازن من خلال عملية الاقتراع، هذه العملية الشبيهة بشراء القوة من أصحابها من أجل أن أعيدها إلى ذاتى تارة أخرى. ويذهب إلى أن القوة السياسية الكائنة فى السوق السياسى ليست نتاج اختيار فعلى، بل هى قوة مشتتة، ومن ثم فإنها تفتقد إلى المساواة، الأمر الذى أدى بالمواطنين إلى الشعور باللامبالاة فيما يتعلق بعملية الاقتراع من ناحية، وهذه اللامبالاة ترتبت على اللامساواة الاجتماعية، وشعورهم بعدم وجود اختيار حقيقى من الناحية الأخرى^(٧١).

وجملة القول أن النموذج الثالث وإن أراد أن يحقق التوازن فيما يتعلق بالخيرات السياسية وسيادة المستهلكين، إلا أنه فشل فى ذلك بشكل ما أو

بآخر. فتحقيق التوازن المترتب بدوره على إشباع الرغبات لم يكن عادلاً، لأن الرغبة التي كان يسعى إلى تحقيقها هي الأكثر تأثيراً. وبعبارة أعم في ظل هذا السوق القائم على التنافس على المستويين السياسى والاقتصادى فإن رغبات أعلى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية ستكون ذات تأثير أكبر^(٧٢). أما فيما يتعلق بسيادة المستهلك فإن هذا النموذج لم يوضح لنا دلالة ذلك، لأن السوق السياسى كان بعيداً عن المنافسة السياسية التامة، لأنه وبمفردات الاقتصاديين كان احتكاريّاً. ذلك لأن من يشرعون ويصوغون القرارات لا يتمثلون فى المستهلكين وإنما فى الصفوة الحاكمة.

وعلى هذا فإذا كان من الممكن القول بأن هذا النموذج واقعى إلا أنه لا يمكننا القول بأنه ديموقراطى لافتقاره إلى المساواة.

هكذا يتضح لنا أن النموذج الثالث لا يختلف كثيراً عن سابقه، الأمر الذى يؤدى بنا إلى القول بأنه لا يمثل النموذج الديموقراطى الحقيقى.

هكذا نكون قد خلصنا من العرض لمرحلتى ديموقراطية ما قبل الليبرالية، والديموقراطية الليبرالية. ونخلص من هذا العرض إلى القول بأن ماكفرسون جعل من نفسه محلاً وناقداً لكلا الاتجاهين، وجه همه الأساسى صوب كشف سلبيات كل منهما من أجل أن ينتهى إلى القول بأن أياً منهما لا يلتقى بشكل ما أو بآخر مع الديموقراطية الحقيقية.

ولعل هذا هو السبب وراء نقد وليم ليس لماكفرسون المتمثل فى قوله أن نقود ماكفرسون للديموقراطية الليبرالية ترجع لنظرته للرأسمالية مثله مثل ماركس، حيث نظر كل منهما إليها باعتبارها المعوق الأساسى للتقدم الاجتماعى، ويرجع ذلك وفق ما يرى ليس لقصور نظرة كل منهما. فلقد قصر اهتمامها على الليبرالية المتطرفة، ولم ينظرا إلى الرأسمالية الحالية ولم يتوقعها. وأعتقد أن من يوسم بالقصور هنا ليس ماكفرسون وإنما وليم ليس نفسه. ألم ير فى النموذج التوازنى الثالث الصورة الحقيقية للرأسمالية المعاصرة؟ وإن تغاضينا عن ذلك فإننا نتساءل معه هل تؤدى الرأسمالية المعاصرة إلى التقدم الاجتماعى؟

أعتقد أن إجابته عن هذا التساؤل ستكون بالإيجاب. وأتساءل معه ما هو الدليل على هذا؟ يمكننا رؤية هذا الوعي الاجتماعي على أرض الواقع؟ إن الواقع بصورة عامة على المستوى الداخلى والخارجى بالنسبة للمتحدث الرسمى عن الرأسمالية المعاصرة- الولايات المتحدة الأمريكية- يبرهن على غياب الوعي الاجتماعي من ناحية، وتغييب الوعي السياسى من الناحية الأخرى^(٧٣).

واعتقد أن ماكفرسون نفسه قد رد على هذا الانتقاد الذى وجهه ليس لفكره عندما أوضح أن الديمقراطية الليبرالية قامت على عدة أسس أتت إلينا من القرن السابع عشر وهى:

- * أن حرية الفرد تتوقف على تحرره من إرادة الآخرين.
 - * إن تحرره من إرادة الآخرين مرادف لعدم انغماسه فى علاقات مع الآخر عدا تلك التى تخدم مصالحه.
 - * إن الإنسان هو المالك الفعلى لشخصه وخصائصه ومن ثم فهو لا يخضع بشكل ما أو بآخر للمجتمع.
 - * منذ أن كانت حرية الفرد مرادفة لعدم خضوعه لإرادة الآخرين فهذا يعنى أن امتلاكه لهذه الحرية مرادف لحجبه لذات الحرية عن الآخرين.
 - * إن المجتمع اختراع إنسانى من أجل حماية الملكيات الخاصة^(٧٤).
- ويؤكد ماكفرسون على أن وجه الاختلاف الوحيد بين ليبرالية القرن السابع عشر والديموقراطية الليبرالية المعاصرة تمثل فى أن الأخيرة تحوى نوعاً من المساواة والمشاركة الإيجابية، التى تتمثل فى مرحلة الحروب فحسب^(٧٥).
- ويذهب ليس فى غضون نقده لتفسير ماكفرسون للديموقراطية الليبرالية إلى القول بأن التحول صوب الديمقراطية عند ماكفرسون يستلزم تحولاً فى الوعي الاجتماعى، وبعبارة أخرى يتطلب تغييراً فى طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع. حيث يتحول الإنسان من مستهلك مطلق إلى فاعل ومبدع ومطور لخصائصه الإنسانية. لذلك يذهب إلى أن انتقادات ماكفرسون للمجتمع البرجوازى شبيهة بانتقادات ماركس إلا أن ماكفرسون لم يبين كل شىء على

أساس مادی. حيث فرق بين عالمين من الأنشطة: عالم الأنشطة المادية وعالم تطوير الخصائص الإنسانية. ويذهب إلى أن ماكفرسون بتفرقة هذه يقدم لنا بناءً هرمياً للأنشطة الإنسانية، يحتل ما هو مادی قاعها بينما يحتل النشاط الغير مادی قمة هذا الهرم.

إن هذا الفصل أدى وفق ما يرى ليس إلى توجيه انتقادين لماكفرسون: يتمثل أولهما فى القول بأن هذه التفرقة لا تحوى أى بعد منطقى. بينما يدور الانتقاد الثانى حول القول بأن قول ماكفرسون بأن المنافع مترتبة على اقتصاد السوق يحوى مغالطة، لأنه من الممكن أن يسعى أى شكل من أشكال المجتمع لتحقيق هذه المنافع^(٧٦).

وعلى هذا فإن كل من ليبرالية ما قبل الديموقراطية والديموقراطية الليبرالية عند ماكفرسون حوت مفهوماً واحداً للملكية، ذلك المفهوم الذى يقوم على الحق فى إقصاء الآخر، لأنها تدور بشكل ما أو بآخر فى قالب فردى. إن الملكية الحقيقية التى لا تستلزم الإقصاء وإنما المساواة تتجسد وفق ما يرى فى المجتمع الاشتراكى^(٧٧) الأمر الذى نشكك فى صحته لذلك يذهب إلى القول بأن الديموقراطية الليبرالية إذا ما أرادت أن تظل على قيد الحياة يجب أن تستبدل بملكية الإقصاء، ملكية أخرى تقوم على الحق المتساوى للجميع فى تطوير خصائصهم والاستمتاع بها^(٧٨).

ويذهب ماكفرسون إلى أن الشكوك التى بدت حول ليبرالية ما قبل الديموقراطية والديموقراطية الليبرالية لا تعنى بشكل ما أو بآخر أننا تحركنا بعيداً عن اللامساواة، أو بعيداً عن اعتبار أنفسنا مستهلكين، ولم نصنع بعد نظاماً سياسياً جديداً. إن جل ما يمكننا فعله هو عرض المشكلات التى يمكن أن تواجه تحركنا صوب نموذج جديد وكيفية حلها. إن هذا التحرك سيكون صوب ديموقراطية المشاركة فترى كيف يتسنى لنا الوصول إليها؟

يذهب ماكفرسون بداية إلى القول بأن ما يرمى إليه عند الحديث عن النظام الديمقراطي، هو النظام الذي يُعنى بالإنسان بصورة عامة، ولا يصبح قاصراً على الحكام أو الطبقة المهيمنة. لذلك يقرر أن الديمقراطية ليست مجرد تقنية لاختيار الحكومات وتفويضها، إنها أعمق من ذلك، إنها مرادفة للمساواة العامة، عملية تقود إلى الوحدة القومية، وإبداع ذلك المجتمع الذي يقوم على أساس من العلاقات التبادلية... يجب أن نضع نصب أعيننا أن الديمقراطية ليست مجرد تقنية لاختيار الحكومات وتفويضها. إنها أعمق من هذا فمنذ مل ومروراً بهيبهوس، لندسى، ولسون، جون ديوى، وحتى المقترحات المعاصرة عن ديمقراطية المشاركة، بدت باعتبارها مساواة عمت الحياة بصورة عامة، أو عملية تقود على الوحدة القومية، أو باعتبارها مجتمعاً خضع فيه الجميع للعلاقات التبادلية بين الناس، الذين صنعوا الأمة أو الوحدة^(٧٩).

إن الديمقراطية القائمة على أساس من المشاركة وفق يرى تستلزم القضاء على الطبقية، أو على الأقل خلق مجتمع الطبقة الواحدة، لذلك يذهب إلى أنها ليست إبداعاً فردياً، لأن الفرد جزء من منظومة اجتماعية، إنها إبداع جماعى^(٨٠) لذلك يذهب إلى أن الديمقراطية الأثينية بناء على هذا المعيار لا تعتبر ديمقراطية حقيقية لأنها نتاج أشخاص لا فعل اجتماعى^(٨١).

أما فى مرحلة العصور الوسطى فليس بالإمكان القول بوجود أية نظرية ديمقراطية أو متطلب دستورى ديمقراطى. إن بلوغ السلطة لم يعتمد بشكل ما أو بآخر على العملية الانتخابية، وإنما على المكانة الاجتماعية. وعلى الرغم من ازدياد حركات العصيان ضد الواقع الاجتماعى الكائن بالفعل، فإن الغاية لم تتمثل فى إقامة بناء سياسى ديمقراطى، وإنما فى هدم الطبقات الكائنة بالفعل^(٨٢).

وينتقل بنا ماكفرسون إلى القرن السادس عشر حيث يوضح أنه على الرغم من وجود حركات ديمقراطية لا يمكن إنكارها بشكل ما أو بآخر، إلا أنها لا تعبر عن ديمقراطية المشاركة، لأنها قصرت اهتمامها على البعدين

الاجتماعى والاقتصادى محاولة القضاء على النظام الطبقي ، الأمر الذى يستلزم بدور القضاء على الملكية الخاصة. هذه الديمقراطية التى تمثلت فى يوتوبيا توماس مور من ناحية ، وقانون الحرية لونستانلى من الناحية الأخرى^(٨٢) .

أما القرن السابع عشر فلقد شهد صراعاً بين أنصار المساواة الداعين إلى الملكية العامة ، وبين الباحثين عن الملكية الخاصة. و مع ذلك يذهب ماكفرسون إلى أن ديموقراطية القرن السابع عشر لا تعبر عن ديموقراطية المشاركة لأن أنصارها لم يبحثوا عن السيادة الشعبية التامة ، كما أن أنصار المساواة فيها لم يكن بينهم ثمة إجماع حول مفهوم كلمة المساواة ، الأمر الذى ترتب عليه وقوفهم موقف المتردد فيما يتعلق بالملكية الخاصة. فلقد أقروا بأن الملكيات الخاصة الصغيرة حق طبيعى ، أما الملكية الخاصة الواسعة ، التى تخول لملاكها استغلال الآخرين فتتناقض مع الحق الطبيعى^(٨٣) . ويذهب ماكفرسون إلى القول بأن القرن الثامن عشر حوى بعض النظريات الديمقراطية وخاصة نظريتى روسو وجيفرسون. حيث كانت أفكارهما وفق ما يرى ذات تأثير كبير وواضح فى عالمنا المعاصر ، حيث بحث كل منهما عن ذلك المجتمع الذى يمتلك كل فرد فيه ، أو باستطاعته أن يمتلك قدرأ كافياً من الملكية يخول له التأثير فى المجتمع. إن المجتمع الذى بحثا عنه هو مجتمع المنتجين الأحرار ، وليس ذلك المجتمع المنقسم إلى أجراء تابعين من ناحية ، وملاك للأراضى ورأس المال من الناحية الأخرى^(٨٤) .

هكذا يوضح لنا ماكفرسون أننا نلمح بين ثنايا تاريخ الفكر الفلسفى وخاصة منذ القرن السادس عشر إرهاصات للديموقراطية ولكنها ليست مرادفة لديموقراطية المشاركة ، التى بدت تظهر فى النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث بدت كشعار لحركات الطلاب اليسارية الجديدة فى عام ١٩٦٠ . ولقد انتشرت فى الطبقة العاملة فى أعوام ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . كما أنها بدت باعتبارها تعبيراً عن الأشياء بين العمال البيض والسود على حد سواء. وتمثل أقصى مدى لانتشارها فى الشعور بالاغتراب ، الذى أضحي بمثابة موضوعات راقية

للاجتماعيين، خبراء الإدارة، لجان الحكومة العصرية والصحفيين الشعبيين. إن أحد مظاهر هذه الروح تمثل فى ظهور الحركات من أجل سيطرة العمال فى ميدان الصناعة. وفى ذات العقود فإن الفكرة المتمثلة وجوب مشاركة المواطنين الفعلية فى الحكومة وصنع القرار انتشرت وبذات السرعة، ذلك لأن الحكومات سليمة الفكر سارعت بتسجيل أنفسها على الأقل ظاهرياً تحت راية المشاركة، وبادرت فى بعض الأحيان بتقديم برامج تجسد مشاركة المواطن بشكل كلى^(٨٥).

إن ذلك يوضح وفق ما يرى ماكفرسون أن مجتمع المشاركة أتى ليبقى، فكيف يتسنى لنا ترسيخه فى المجتمعات الغربية؟

إن إجابة ماكفرسون عن هذا التساؤل تمثلت فى القول بأن بلوغ ديموقراطية المشاركة فى المجتمعات الغربية لن يتأتى بفعل قوة خارجية، وإنما بإصلاح العيوب الداخلية لهذه المجتمعات، لذلك يذهب إلى أن تحقق ديموقراطية المشاركة يستلزم تحقق ثلاثة أهداف:

- إحداث تغيير فى الوعى الاجتماعى.
- سيادة المساواة على المستويين الاقتصادى والاجتماعى.
- تخلص الإنسان من اللامبالاة السياسية.

فيوضح أن ديموقراطية المشاركة تستلزم فى المقام الأول إحداث تغيير فيما يتعلق بوعى الإنسان بذاته. فيجب أن يناوأ بأنفسهم عن إدراك ذاتهم باعتبارهم مجرد مستهلكين، ويتوجهون صوب النظر لأنفسهم باعتبارهم مبدعين ومطورين لخصائصهم ومستمتعين بها. ويذهب إلى أن هذا الشرط ليس مجرد تخيل، وإنما هو عامل فعال فيما يتعلق بديموقراطية المشاركة. ذلك لأن التصور الثانى للذات يبدع معه معنى المشاركة. التى يفتقد إليها الأول "... من الممكن أن يُكتسب المعنى الأول ويُستهلك بواسطة ذات واحدة، من أجل توضيح القوة الخارقة لشخص ما على الآخرين: إن ذلك لا يؤدى إلى معنى المشاركة، على

حين أن استمتع الفرد وتطويره لخصائصه هو فعل من أجل. إنه يصنع ذلك فى ارتباط مع الآخرين، فى علاقة مع الجماعة^(٨٦).

أما فيما يتعلق بالتخلص من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يوضح أن اللامساواة تستلزم النظام الحزبى القائم على اللامشاركة من ناحية، والنظر للناس باعتبارهم مجرد مجمعين لحسابات المنفعة. إنهم مازالوا ينظرون إلى المنافع المترتبة على النمو الاقتصادى، ولكنهم بدأوا الآن ينظرون إلى حسابات أخرى لم تكن موضع اهتمامهم من قبل. يتمثل أشهرها فى حسابات الماء والهواء، وتلوث الأرض. وبعبارة أعم إن حساباتهم بدأت تخرج من دائرة اللامساواة إلى دائرة المساواة. وبعبارة أعم إذا كانت حسابات الناس للنمو الاقتصادى هى ما قادتهم إلى النظر لأنفسهم كمستهلكين من ناحية، وأدت إلى سيادة اللامساواة من الناحية الأخرى، فإن هذه الحسابات أدت بهم إلى الحياة فى دائرة مفرغة من القلق، الأمر الذى سيترتب عليه بحثهم عن مخرج من هذا القلق، الذى يتمثل فى تجاوز هذه الحسابات اللامساواتية، إلى حسابات تقوم على المساواة.

وأعتقد أن ماكفرسون فى شرطية السابقين أقرب إلى اليوتوبيين منه إلى الواقعيين، فبلوغ ذلك يتوقف على رغبة الأفراد ذاتهم. الأمر الذى لا يمكننا القطع باحتمال حدوثه. لأنه كيف يتسنى لمن يملك ويقود أن يسمح للعامل والتابع أن يساويه أو على الأقل يوازيه. إن تحقق هذين المتطلبين يستلزم عالماً غير العالم وأناسا غير هؤلاء الكاشنين بالفعل.

أما فيما يتعلق بالشرط الثالث والمتمثل فى السعى للقضاء على اللامبالاة السياسية، فإنه يرى أن السبيل لذلك هو شعور الإنسان بالقلق إزاء هذه اللامبالاة، الأمر الذى سيخلق بداخله القدرة على التخلص من هذه اللامبالاة سواء كان ذلك على مستوى العمل أو على مستوى الحياة السياسية، فالإنسان من خلال انغماسه فى ميدان العمل يكتسب خبرة المشاركة، التى يتسنى له بمضى الوقت نقلها إلى الحياة السياسية^(٨٧).

واعتقد أن ماكفرسون فى شرطه الثالث يركز على البعد النفسى أكثر من تركيزه على ما هو واقعى. فلقد جعل من القلق من اللامبالاة الطريق للتخلص من اللامبالاة. ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه يدور حول هل يمكن أن يتحقق ذلك على أرض الواقع؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا التساؤل بالنفى. فإذا خرجنا بأنفسنا من دنيا الأحلام والآمال إلى عالم الواقع لاتضح لنا أن الرأسمالية ذاتها لا يمكن لها داخلياً البحث عن الإصلاح، لأنها متناقضة من حيث المبدأ. كما أن ما يحرك هذه المجتمعات على المستوى الداخلى أو الخارجى ليس مبدأ البحث عن الأفضل وإنما مبدأ المنفعة. لذلك فإنه يتسنى لنا القول أن ماكفرسون بدأ رحلته من الزيف المتمثل فى الليبرالية الفردية وانتهى بنا إلى وضع تصور للديموقراطية هو فى ذاته غامض، لأن الباحث عنه كالباحث عن المجهول.

من هذا المنطلق يمكننا القول بأن ستيفن لوكس كان على حق عندما قال أن ماكفرسون أراد القول بأن ديموقراطية المشاركة هى الصورة المثلى لما هية النظام السياسى والاجتماعى، الذى يتسنى للجميع فيه تطوير خصائصهم الذاتية، ومع ذلك فإنه لم يبرهن لنا عن كيفية الوصول إلى هذا. وبعبارة أعم أن ماكفرسون أقر بوجود اعتقاد واحد صحيح، ولكنه لم يقدم لنا البراهين على هذا الاعتقاد^(٨٨).

ويذهب لوكس من زاوية أخرى إلى القول بأن فكرة ماكفرسون عن النموذج الديموقراطى تحوى بعداً وجودياً يتمثل فى القول بأنه لا يجب النظر للوجود الإنسانى باعتباره مرادفاً لمجموع منافع، بل مرادفاً لإجمالى قواه. ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه وفق ما يرى ستيفن لوكس يدور حول كيفية بلوغ هذه القوى. ويوضح أن إجابة ماكفرسون عن هذا التساؤل كانت على مقطعين: تمثل أولهما فى كتاباته المبكرة حيث حديثه عن التصور الأخلاقى باعتباره متطلباً أساسياً لإدراك بعض الأهداف الإنسانية. أما المقطع الثانى فيتضح فى كتاباته المتأخرة حيث بدت باعتبارها تعبيراً عن امتلاك الإنسان للقدرة على إبداع

وتطوير خصائصه والتمتع بها. الأمر الذى يبرهن على انتفاء المعوقات التى تحول بيننا وبين ذلك^(٨٩). ولعل هذا هو ما حدا بستيفان ليس إلى القول بأن اصطلاحات ماكفرسون تقع فى افتراضين: يقوم أولهما على أساس من القول بأن الرأسمالية تتناقض مع الديمقراطية، ويقوم الثانى على القول بأنه من أجل الوصول للصورة المثلى للمجتمع يجب أن نطور الأسس التى تقوم عليها الليبرالية، ونمزجها بالديموقراطية بحيث يتسنى لنا إحداث التحول فى شتى نواحي الحياة.

بعد عرضنا لأبعاد فكر ماكفرسون حول الديمقراطية نتساءل ماذا أراد أن يقدم لنا ماكفرسون؟

ويجيب ستيفن لوكس عن هذا التساؤل قائلاً أن ماكفرسون فى فكره السياسى أراد أن يقدم لنا مشروعاً يقوم على أربع ركائز أساسية هى:

١- محاولة تتبع أصول افتراضات السوق فى النظريات السياسية للقرن السابع عشر، وتتبع تاريخها منذ لوك، ومن خلال الاقتصاديين الكلاسيكيين، وحتى بنتام ومل، ثم بلوغ الحاضر.

٢- تتبع المستقبل المتغير للديموقراطية الليبرالية فى العلم الحقيقى للديموقراطية من خلال إيضاح تناقضها مع الاشتراكية، الحركات الشعبية، أو أحد المتغيرات المستحدثة. فلقد بدا كتابه حياة الديمقراطية الليبرالية وأطوارها تاريخاً وتلخيصاً لأفكار السوق المهيمنة من ناحية، وعرضاً للأهداف الإنسانية الأخلاقية من الناحية الأخرى. حيث ظهرا فى اقتصاد القرن التاسع عشر باعتبارهم مرتبطين وبشكل ضرورى. إن الطريقة الوحيدة لتحرير كل الأفراد من أجل استخدام وتطوير خصائصهم بشكل تام تجسدت فى إبداع رأسمالية العمل الحر.

٣- إمكانية إيضاح أن التطورات التكنولوجية الفعلية جعلت صورة الندرة القديمة ممكنة فى الديمقراطية الليبرالية، التى أبدعت إمكانية طرح تصور

السوق من الوجود الإنساني ، وتستبدل به تصوراً أخلاقياً متقناً في طريقة لم يكن من الممكن بلوغها.

٤- إن النموذج المستقبلي للديموقراطية الليبرالية القائم على أساس من امتلاك الحق المتساوي في إبداع وتطوير الخصائص الإنسانية والتمتع بها أضحى مرادفاً لديموقراطية المشاركة ، التي استلزمت بناء مغايراً لنظام الحزب التنافسي ، ومشتعلاً على تصورات جديدة عن الحرية ، الملكية ، وحقوق الإنسان. كما أنه حوى معنى جديداً عن الوحدة يفوق تلك الكائنة بالفعل^(١١) ويذهب ستيفن لوكس إلى أن مشروع ماكفرسون هذا كان عرضة للانتقادات ، ويتمثل أهم هذه الانتقادات في القول بأن هذا المشروع يفتقد إلى المعقولية لأنه يقوم على أساس من طرح أحد أبعاد الليبرالية وتبني الآخر^(١٢) .

بعد العرض السابق لفكر ماكفرسون نخلص إلى القول بأنه مفكر حائر لا يعرف ماذا يريد هو ذلك الإنسان الذي بدأ من الزيف وانتهى إلى الوهم ، دون أن نعرف معه ما هذا الزيف ولما هذا الوهم. هو كغيره من مفكري الدول النامية لا يعرفون من أين يبدأون ولا إلى ماذا ينتهون. وجملة القول أن ماكفرسون بدأ من الزيف وانتهى إلى الوهم.

(١) انطونى دى كرسبنى وكينيث ميونج. فلاسفة السياسة فى القرن العشرين. ترجمة ودراسة" نصار عبد الله". الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر. ٢٠٠٠. ص ٢٠٤.

وانظر: C.B.Macpherson. Democratic Theory: Essays in Retrieval. Oxford: Oxford university Press. 1973. p.49.

(2) Ibid. p.3.

(3) Ibid. p.4.

(4) C. B. Macpherson. The Rise and fall of Economic Justice and other papers. Oxford: oxford university press. 1985.p.1.

(5) Ibid. p. 23.

(6) Ibid. p. 24.

(7) Ibid. p. 30.

(8) Ibid . p. 124.

(*) من الجدير بالذكر أن ماكفرسون يفرق بين الحاجة need والرغبة want ويذهب إلى أن التفرقة بينهما تفرقة طبيعية، لأن الحاجة هي ما يتطلبه الإنسان من أجل أن يظل على قيد الحياة، أما الرغبة فهي أمنية يسعى إلى تحقيقها.

انظر: Willim Leiss . Marx and Macpherson: Needs, Utilities, and self- development. In: Powers, Possessions, and freedom"Essays in honour of c.b.Macpherson. Edited by Alkis Konyos London: university of Toronto press. 1979. p. 122.

(9) C.B. Macpherson. Democratic Theory. P.7.

(10) Ibid . p.8.

(11) C.B. Macpherson. The Rise and fall of Economic Justice. P. 33.

(12) Ibid. p. 2.

(13) Ibid. p.2

(14) William Leiss. Marx and Macpherson. P. 136.

(15) Ibid. p. 128.

(16) C.B. Macpherson. Democratic Theory. P.9.

(**) من الجدير بالذكر أن هذا المعنى الأخلاقى للقوة الإنسانية وجد عند كل من أفلاطون وأرسطو، وتجسد فى القانون الطبيعى المسيحى، حيث تمثلت غاية الإنسان فى استخدام وتطوير القدرات الإنسانية المتفاوتة. إن هذا الاستخدام والتطوير هما ما أطلق عليهما القوة الإنسانية.

(17) C.B. Macpherson. Democratic Theory. P.9

(18) IBID. P.10.

(***) المقصود بالإنسان هنا عند ماكفرسون هم طبقة العمال التى لا تمتلك رأس المال، التى أطلق عليها طبقة الكاديين، أولئك الذين ينشدون العمل من أجل الحياة. ويلتقى ماكفرسون هنا مع

الفيلسوفة الأمريكية اليهودية حنا أرندت، التي فرقت بين الكد labor والعمل Work والفعل action وأوضحت أن الكاديين هم من يبحثون عن المتطلبات الحيوية من أجل الحياة.

(19) C.B.Macpherson. Democratic Theory . p.11.

(20) Ibid. p.12.

(21) Ibid. p.15.

(22) Ibid. p.15.

(23) Ibid. p.17.

(****) يؤكد ماكفرسون على أن مفهوم الملكية مفهوم متغير، لأن تغير هذا المفهوم يرجع إلى تغير المجتمع أو الطبقة الحاكمة، التي تهدف إلى وضع تصور للملكية يخدم أغراضها، ويقرر أنه إذا كان الكتاب المعاصرون قد نظروا إلى الملكية من خلال مفهومين: يتمثل أولهما في القول بأنها مرادفة لامتلاك الشيء ذاته، بينما يذهب الآخر إلى أنها مرادفة للملكية الفردية، أي الحق في إقصاء الآخرين إذا ما اعترضوا منفعتهم. إن كلا المفهومين وفق ما يرى خاطئ، لأن كلا منهما نظر إلى الملكية باعتبارها ظاهرة اقتصادية، بينما هي في جوهرها ظاهرة سياسية، لأنها تعبر عن العلاقات السياسية بين الأفراد. وبعبارة أخرى إن الملكية ليست حقاً بالمعنى الأخلاقي، وإنما هي كذلك بالمعنى السياسي، حيث التوجه صوب هدف معين، الذي يستلزم بدوره وجود قوة تحميه متمثلة في المجتمع أو الدولة. إن الهدف في حد ذاته فردي، أما القوة التي تحميه فتكتسب صفة الجماعية.

يفرق ماكفرسون بين ثلاثة أشكال للملكية: الملكية الفردية المرادفة لحق الفرد في إقصاء الآخرين، والملكية العامة التي تقوم على أساس أنه من حق الفرد الانتفاع بالأشياء شريطة ألا يقصى الآخرين، وملكية الدولة للأشياء مثل ملكيتها للمدار الهوائية للبث الإذاعي. ويقرر أن ملكية الدولة هنا مرادفة للملكية الفردية، لأن حق الانتفاع هنا ليس عاماً، وإنما يصبح قاصراً على من تحدده الدولة. واعتقد أن ماكفرسون أصاب كبدا الحقيقة عندما أعلن أن ملكية الدولة مرادفة لملكية الفرد، لأن كلا منهما تقوم على حق إقصاء الآخرين، الفارق الوحيد بينهما أن الملكية الفردية تصنع ذلك بشكل مباشر، أما ملكية الدولة فتصنع بشكل غير مباشر.

من خلال هذه المفاهيم المتغايرة التي نسبت لكلمة الملكية، والأهداف المتنوعة التي بُنيت على أساسها يصف ماكفرسون الملكية بأنها مفهوم متناقض، لأنها تعبر عن أهداف المجتمع والطبقة الحاكمة، هذه الأهداف المتغيرة بتغير الطبقة الحاكمة، ومع هذا التغير يظهر التناقض. لذلك كان من الضروري وفق ما يرى ظهور النظريات التبريرية للملكية، التي دارت في اتجاهين: يذهب الأول إلى النظر للملكية باعتبارها مرادفة لامتلاك الحياة ومعانيها، وهذا ما وصفه ماكفرسون بالاتجاه المثالي الباحث عن مبدأ معين متمثل في أن البرهنة على الوجود الإنساني لا تتم إلا من خلال امتلاك

الحياة ومعانيها. ويذهب الثاني إلى أن الملكية مرادفة لامتلاك الأرض ومصادر الدخل، وهذه النظرية هي ما وصفها ماكفرسون بالواقعية.

انظر

C.B.Macpherson. *Property: Mainstream and Critical Positions*. Oxford: Basil Blackwell Press. 1978. pp.1,2,5,11,12,201.

C.B.Macpherson. *The Rise and fall of Economic Justice* pp. 77,78,79,83,84,88,90.

(24) C.B.Macpherson. *Democratic Theory*. P.18.

(25) Ibid. p. 19.

(26) C.B.Macpherson. *The Rise and fall of Economic Justice*. Pp. 44,48.

(27) C.B.Macpherson. *Democratic Theory*. P.32.

(28) C.B.Macpherson. *The Rise and fall of Economic Justice*. P.53.

(29) C.B.Macpherson. *The Life and Times of Liberal Democracy*. Oxford: Oxford university Press. 1977. p.7.

(30) Ibid . p. 8.

(31) Ibid . p.9.

(32) Ibid . p.16.

(33) C.B.Macpherson. *The Rise and Fall Of Economic Justice*. P. 127.

(34) C.B.Macpherson. *The Life and Times of Liberal Democracy*. P.10.

(35) Ibid . p.12.

(36) Ibid . p.26.

(37) Ibid . p.28.

(38) Ibid . p.29.

(39) Ibid . p.33.

(40) Ibid . p.34.

(41) Ibid . p.43.

(*****) يذهب ستيفن لوكس إلى القول بأن ماكفرسون في شتى كتاباته المختلفة جعل من البحث عن تطوير الخصائص الإنسانية غاية أساسية للديموقراطية، فماذا يعنى بهذا المصطلح؟ ويجب عن هذا التساؤل موضحاً أن الخصائص الإنسانية عند ماكفرسون تحوى ما هو عقلى، أخلاقى، حمالى، وإنتاجى بالمعنى الواسع لهذه الكلمة. ويتساءل لوكس ألم يعارض ماكفرسون بتصنيفه هذا الطبيعة الإنسانية ذاتها، أليست روح المغامرة والتنافس والبحث عن المنفعة كلها خصائص متأصلة فى الطبيعة الإنسانية؟ ما هو المعيار الذى انتقى به ماكفرسون خصائص الإنسان؟.

واعتقد أن لوكس بتساؤلاته هذه لم يدرك غاية ماكفرسون، لأن ماكفرسون لم يرفض المنافسة ولا المصلحة، وإنما رفض إسراف المجتمع الرأسمالى فيهم، ذلك الإسراف الذى أدى إلى خلق المجتمع

الطبقي، وتحول الإنسان إلى مجرد مستهلك مطلق ومالك مطلق، وفقد قدرته على أن يصبح فاعلاً ومبدعاً.

انظر:

Steven Lukes .The Real and Ideal Worlds of- Democracy in: Powers, Possessions, and Freedom' Essays in honour of C.B.Macpherson. Edited by'Alkis Kontons. Tornto: University of Tornto Press. 1797. p.147.

(42) C.B.Macherson. The Life and Times of Liberal Democracy. P.47.

(43) Ibid . p.51.

(44) Ibid . p.52

(45) Ibid . p.53

(46) Op. cit. p. 53.

(47) Ibid . p.54

(48) Ibid . p.55.

(49) Ibid . p.57

(50) Ibid . p.58.

(51) op. Cit. p. 58.

(52) Ibid . p.60

(53)Op. Cit. p. 60

(54) Ibid . p.61.

(55) Ibid . p.62.

(56) Ibid . p.64.

(57) Ibid . p.70

(58) op. Cit. p.70.

(59) Ibid . p.71.

(60) Ibid . p.72.

(61) Ibid . p.73

(62) Ibid . p.74

(63) Ibid . p.75.

(64) Ibid . p.71.

(65) Ibid . p.77.

(66) Ibid . p.78.

(67) Ibid . p.79.

(68) op. Cit. p 79.

(69) ibid. p. 81.

(70)ibid Pp.81- 86.

(*****) على الرغم من استقرار الأمر بين أنصار ديموقراطية التوازن على ماهيتها، إلا أنهم اختلفوا

حول إمكانية تحقيق أهدافها. فيرى جوزيف شمبيتز أن اقتراع المستهلكين غير ذي جدوى، بينما يرى

روبرت داهل أن أية جماعة مشروعة أو نشاط مشروع من المحتمل أن يكون ذا تأثير في الحكومة.

(71) Ibid . p.88.

(72) Ibid . p.90

(73) Willim Leiss. Macpherson and Marx. P. 135.

(74) C.B.Macpherson. Political Theory of Possessive Individualism:Hobbes to Lock. Oxford: Oxford university press. 1962. pp. 263- 264.

(75) Ibid . p.277.

(76) William Leiss. Macpherson and Marx. Pp. 130- 132.

(77) C.B.Macpherson. Property. P. 207.

(78) Op. Cit. p. 207.

(79) C.B.Macpherson. The Live and Times of Liberal Democracy. P. 5.

(*****) يذهب ماكفرسون إلى أن مصطلح الجماعة قد تغير مفهومه من حقبة تاريخية لأخرى. فلقد سادت الجماعة الدينية في القرن السابع عشر، حيث السعى لتحقيق صالح الكنيسة والدولة بينما عبرت الجماعة في القرنين التاسع عشر والعشرين على التطور الفردي، وتجسدت عند مل، جرين، أرنت باركر، لندسي، وروبرت ماكجيفر، حيث بدا أن تحقيق مصالح الفرد لن يتأتى إلا باتحاده مع الآخرين، الأمر الذي ترتب عليه ظهور الاتحادات، التي لم ولن تمتلك الحكومة القدرة على القضاء عليها، ليس ذلك فحسب، بل أن الحكومة تخضع للمعاني المترتبة على هذه الاتحادات.

أما الصورة الثالثة للجماعية فهي جماعية المنتجين، حيث يحكم المجتمع من قبل الاتحادات الحيوية المبدعة من قبل أولئك الذين يلتقون في خصائصهم باعتبارهم منتجين، ومن ثم فهم يبدعون الخيرات والخدمات التي يحيا بها المجتمع الحديث. أما الصورة الرابعة فتجسد في ذلك المعنى البسيط الذي يعطى لها من قبل الحكومات الملكية، حيث يتمثل الهدف في فرض الهيمنة الفردية على الدولة. أما الصورة الخامسة لها فتتمثل في الجماعة البراجماتية كما عند ديوي. أما الصورة السادسة فتتمثل في فلاسفة الديمقراطية الليبرالية المعاصرين أمثال أشعيا برلين وجون رولز. ومرد ذلك لوحدة الأهداف الأخلاقية كما عند برلين، أو ضرورة اتحاد الطبائع المختلفة كما عند رولز.

أما الصورة السابعة للجماعية فتتضح في الجماعة الأمريكية الحالية، التي وجدت إرهاباتها عند ماديسون وتوكيفيل. ولكنها لم تتبلور إلا في أوقاتنا الراهنة، هذا وقد بنيت بشكل ما أو بآخر على أساس نموذج السوق الاقتصادي، حيث يحكم أصحاب المشروعات، والمستهلكون هم المقترعون.

أما الصورة الثامنة للجماعية فهي جماعية الليبراليين المحافظين أمثال فردريك هايك، التي جعلت الاهتمام الأول موجه صوب الفرد لا باعتباره مطوراً لنفسه، وإنما باعتباره مستهلكاً.

ويذهب ماكفرسون إلى أن الصورة السابعة والثامنة تدرج تحت ما أسماه بالجماعية التملكية أما النماذج من الأول حتى السادس فيطلق عليها الفردية التطورية

.Possessive Pluralism Developmental Individualism

وبوض أنه إذا كانت ديموقراطية المشاركة تقوم على أساس من التغير الداخلي للمجتمع فإن من يمتلك القدرة على إحداث ذلك هي الفردية التطورية ، لا الجماعية التملكية.

انظر:

C.B.Macpherson. The Rise and Fall of Economic- Justice . PP. 92-99.

(80) C.B.Macpherson. The Life and Times of Liberal Democracy. P. 12.

(81) Ibid . p.13.

(82) Ibid . p.14.

(83) Ibid . p.15.

(84) Op. Cit. p .15.

(85) Ibid . p.93.

(86) Ibid . p.99.

(87) Ibid . p.102.

(88)Steven Lukies. The Real and Ideal Worlds of Democracy. P.142.

(89) Ibid . p.145.

(90)William Leiss .Marx and Macpherson. P. 133.

(91)Steven Lukies . Ibid . p.140.

الفصل الأول

أمثلة وإحصائيات

طبيعة التساؤل:

ليس من المعتاد الحديث عن " الحياة والأزمة " قبل نهاية الحياة باعتبارها موضوعاً . فهل بدت الديمقراطية الليبرالية وكأنها بلغت نهايتها بحيث يتسنى لشخص ما أن يقرر الآن وضع تصور تخطيطي لحياتها وأزمنتها؟

إن الإجابة المختصرة التي سوف أطرحها تعتبر حكماً مسبقاً على الواقع : فلو أخذت الديمقراطية الليبرالية لتعبر عن مجتمع السوق الرأسمالي، على الرغم من أنها ما زالت كذلك، فإن إجابتي ستكون بنعم (لا يوجد ثمة معطى عن كيفية تغير هذا المجتمع من أجل أن يظهر للعيان باعتباره أصلاً لدولة الرفاهية). ولكن لو أن الديمقراطية الليبرالية أخذت لتدل على ذلك المجتمع المكافح الذى يكفل لأعضائه وبشكل متساو حرية إدراك خصائصهم، ذلك المعنى الذى أخذه جون ستيوارت مل والديموقراطيون الليبراليون الأخلاقيون الذين تبعوه فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن لا ستصبح ضرورية ومن المؤسف أن الديمقراطية باستطاعتها أن تعبر عن كليهما . فالليبرالية تعنى حرية الأقوى لأنها تُخضع الأضعف باتباعها لأحكام السوق، أو أنها تدل على حرية الجهد المتساوى للجميع من أجل استخدام وتطوير خصائصهم إن الحرية الأخيرة تتعارض مع الأولى.

إن الصعوبة تتمثل فى أن الديمقراطية الليبرالية خلال الجزء الأعظم من حياتها (الحياة التى سأناقشها، بدأت وبصورة أولية منذ مائة وخمسين عاماً باعتبارها تصوراً، أو باعتبارها قانوناً واقعياً) حاولت المزج بين المعنيين. إن حياتها بدأت فى مجتمعات السوق الرأسمالي، ومنذ البداية تصورت افتراضها الأساسى الغير واعى، الذى ومن المحتمل أنه صيغ فى " السوق صانع الإنسان". لقد عبرت عن الغاية المتمثلة فى حقوق الأفراد المتساوية لتطوير نواتهم، كما صنع جون ستيوارت مل فى منتصف القرن التاسع عشر، وبررت نفسها وبعمق بواسطة هذه الغاية. ومنذ هذه اللحظة فإن محاولة تقديم فكرتي

الديموقراطية والليبرالية معاً أمر ليس سهلاً، يجب أن تقدم كل منهما مقترنة بإيجابياتها وسلبياتها^(١).

لقد سادت وجهة نظر السوق حتى الآن: فلقد اغتصبت الليبرالية^٢ بوعى أو بلا وعى نظر لتعبر عن الرأسمالى. وعلى الرغم من أن هذه تعتبر حقيقة إلا أن الليبراليين الأخلاقيين منذ مل حاولوا المزج بين حرية السوق وحرية تطوير الذات، وحاولوا إخضاع الأول للأخيرة. لقد فشلوا... لعدة أسباب وُضِحت فى الفصل الثالث.

إننى اقترح هنا وببساطة أن النظرية الليبرالية ليست بحاجة إلى أن تتناول إلى الأبد باعتبارها معتمدة على افتراضات رأس المال، على الرغم من أنه تم تناولها كذلك تاريخياً. وفى الحقيقة أن القيم الليبرالية التى نمت فى مجتمعات السوق الرأسمالى لا تحوى فى ذاتها سبباً عقلياً لأن يظل المبدأ الأخلاقى المحورى لليبرالية حرية الأفراد فى إدراك خصائصهم الإنسانية فى حاجة لأن يظل حبيس مثل هذه المجتمعات، إن المبدأ الأخلاقى، ولو تفضل، شهوة الحرية الفردية، نمت بعيداً عن غلاف سوقها الرأسمالى، وباستطاعتها الآن أن تحيا كالاعتاد أو بصورة أفضل بدونه، مثل قوى الإنسان الإنتاجية، التى نمت وبشكل حيوى مع الرأسمالية التنافسية، لم تُفقد عندما تتخلى الرأسمالية عن المنافسة الحرة، أو تستبدل بها بعض صور الاشتراكية.

إننى سأقترح أن استمرارية أى شىء باستطاعتنا أن نطلق عليه ديموقراطية ليبرالية تعتمد على تخفيض افتراضات السوق والإعلاء من الحق المتساوى من أجل تطوير الذات. إننى اعتقد أن هناك ثمة إمكانية لهذه الأمنية،

^(١) إن الأصل الإنجليزى هو Ups and Downs والترجمة الحرفية لها ارتفاعات وانخفاضات، ولما كان ماكفرسون لا يرمى إلى هذا المعنى الحرفى فإننا استبدلنا بكلمتى ارتفاعات وانخفاضات كلمتى إيجابيات وسلبيات.

ولكنها بعيدة كل البعد عن الجزم بحدوثها لذلك فإننى بررت ما اعتقده فى العنوان المعتم موضوعه " حياة وأزمة".

إن هدفى الأساسى فى هذا العمل القصير هو اختبار أهداف وإمكانيات الديمقراطية الليبرالية. اسمح لى الآن أوضح لماذا أفعل ذلك بلغة الأمثلة، ولماذا اخترت نماذج بعينها باعتبارها ملائمة وكافية. إن ذلك سيدفعنا إلى أن نعيش داخل فكر النماذج الأولية الواضحة التى جعلت منها أسلافاً للديموقراطية الليبرالية.

- فائدة النماذج -

لماذا النماذج:

إننى استخدم مصطلح (النموذج) بالمعنى الواسع ، ليدل على البناء النظرى المراد من أجل أن يعرض ويشرح العلاقات الحقيقية، و المظاهر الخارجية المفهومة ضمناً بين أو بداخل الظاهرة موضع الدراسة. وفى العلوم الطبيعية التى تعنى وبعمق بالظاهرة التى لا تتغير بفعل الإرادة الإنسانية أو التغير الاجتماعى، توجد العديد من النماذج (مثل بولتمى، كوبرنيكوس، نيوتن، واينشتاين) تلك التى تقدم تفسيرات كافية ونهائية عن الواقع، والعلاقات الثابتة. ولقد عُنيت العلوم الاجتماعية بالظاهرة فى إطار من الأهداف التاريخية المتغيرة، لذلك فإن هذه العلوم تتغير بواسطة الإرادة الإنسانية. إن النماذج (أو النظريات كما سنطلق عليها وبشكل متساوٍ من المحتمل أنها تحوى بعدين إضافيين.

أولاً: من المحتمل أنهم لم يعنوا فحسب بتوضيح الحقيقة المتضمنة فى العلاقات السائدة أو القديمة المؤثرة تاريخياً، ولكن باحتمال وإمكانية التغيرات المستقبلية فى علاقاتهم. ومن المحتمل أنهم سيحاولون توضيح قوى التغير وأهدافه، التى تتوقع من أجل أن تسود فى المستقبل، وذلك من خلال إفراز الأهداف الأساسية للتغير، وتصنيف السمات الثابتة بوضوح فيما يتعلق

بالإنسان والمجتمع على مستوى الحاضر. لا يمكن النظر إلى كل المنظرين الذين صاغوا قوانين التغير باعتبارهم خاضعين في خط مستقيم: فميكافيللي على سبيل المثال، فكر بلغة الحركة الدائرية مثل النموذج التاريخي فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي أو السياسي الذي من الممكن أن يتوقع من أجل أن ينتشر وبشكل ضمنى في المستقبل. ولكن حركة التنوير في القرن الثامن عشر، ومع فكرتها التقدمية، فكرت بلغة الخط المستقيم. وفيما يتعلق بأولئك المنظرين الذين نظروا لتغير الماضي باعتباره أحادي الهدف، فإنهم لم يتخيلوه بشكل كلي في المستقبل: فعلى سبيل المثال فقد مال بعض كتاب القرن الثامن عشر مثل مونتسكيو، تارجوت، ميلر، فيرجسون، وآدم سميث، أولئك الذين صاغوا قانون المراحل الأربع للمجتمع - الصيد، الرعي، الزراعة، التجارة - إلى الإقرار بأن التجارة مثلت المرحلة الأخيرة. ولكن آخرين في القرن التاسع عشر مثل كونت وماركس ومل تخيلوا بحجة قوية أو ضعيفة انغماس الهدف الأساسي لتطور الماضي في المستقبل. إن أياً من هذه النظريات يعمل وبالطبع معولاً بشكل صريح أو ضمنى على النماذج.

إن البعد الإضافي الثاني لهذه النماذج يتمثل في التنظير السياسي الأخلاقي، يبحث عن الأفضل، أو الخير أو الصواب. إن النماذج المعروفة في العلم السياسي، على الأقل منذ هوبز، تعتبر مفسرة ومبررة أو مؤيدة^(١) إنهم وبنسب متغايرة يوضحون ماهية المجتمع السياسي وماهية النظام السياسي، يوضحون كيف تعمل أو كيف تستطيع أن تعمل، ويوضحون لماذا تعتبر شيئاً خيراً، أو لماذا ستصبح شيئاً خيراً من أجل أن نمتلكه أو نمتلك المزيد عنه. إن بعض المنظرين الديموقراطيين يرون وبوضوح تام أن نظرياتهم مجرد مزيج، البعض لا يمتلكها، أو أنكرها: أولئك الذين يبدأون من افتراض ضمنى، مهما

(١) أعتقد أن ماكفرسون استخدم مفردات ثلاثة لتدل على شيء واحد وهو هيمنة هذه النماذج. وفي الحقيقة إن النظريات السياسية في جوهرها إما مبررة أو مفسرة.

يكن، فإنه صواب، يميلون إلى رفض القول بأنهم يصفون أى حكم قيمي. أولئك الذين يبدؤون من افتراض ضمنى، مهما يكن، فإنه خاطئ، يعطون أهمية قصوى لوضعهم الأخلاقى (على الرغم من محاولاتهم إيضاح أنه ممكن استخدامه) وبين هذين الطرفين خلقت حلقة من أجل مجال التأكيدات الجديرة بالاعتبار.

من أجل أن نوضح أن نموذج النظام السياسى أو المجتمع، سواء وجد أحدهما ولم يوجد الآخر بالفعل وإنما مرغوب فيه، من الممكن استخدامه، وبلاستطاعة تصوره من أجل أن يعمل وبصورة تفوق ذلك العدو الطويل بشكل تام، فيجب صنع بعض الافتراضات عن الموجودات الإنسانية، التى يساير عدوه بواسطتها. أى أنماط السلوك السياسى مهيئون له؟ إن هذا تساؤل حاسم وبكل وضوح. إن النظام السياسى الذى يتطلب أن يمتلك المواطنون عقلانية أو حماسة سياسية تفوق تلك التى يمتلكونها بالفعل، وتفوق ما يمكن أن يتوقع امتلاكه فى أى نتائج اجتماعية من الممكن إحرازها، لن يحوى قيمة أكثر تأييداً. إن الافتراض الأول الذى صيغ يعتبر هاماً. يجب أن لا نقيد أنفسنا بالطريقة التى يسلكها الناس الآن سياسياً. وإذا ما استطعنا أن نوضح الأسباب التى تؤدى إلى القول بامتلاكها القدرة على التغير مع التغيرات التى تحدث فيها، مثل التغيرات المترتبة على التقدم التكنولوجى، وتغيرات العلاقات الاقتصادية لمجتمعهم، فإنه يتسنى لنا القول بوجوب عدم التقييد بها.

إن معظم المنظرين السياسيين- وليس الكل- أدركوا وبشكل جيد أن قدرة العمل لأى نظام سياسى تعتمد وبعمرق على كيفية تشكيل الأسس الأخرى للإنسان سياسية كانت أم اجتماعية، التى يجب أن يطاع النظام السياسى بواسطتها. لقد بدا الكتاب مثل بيرك ومل وماركس مختلفى الحجة فيما يتعلق بذلك، على الرغم من أن المنظرين الليبراليين منذ لوك وحتى بنتام وجهوا الحد الأدنى من الاهتمام لذلك. ولقد لوحظ- على الأقل- فى القرنين التاسع عشر والعشرين، أن أعظم وأهم طريق تشكل فيها جملة القوانين والعلاقات

الاجتماعية الناس باعتبارهم فاعلين سياسيين تتمثل في الأسلوب الذى يشكلون به وعى الناس عن أنفسهم. فعلى سبيل المثال عندما أقنعت النظم الاجتماعية السائدة وبشكل عملى كل فرد بأن يتخيل ثمة تصور عن وجوده باعتباره إنساناً من خلال التأثير على تصوره للالتزامات المترتبة على منزلته أو مكانته فى الحياة، فإن النظام السياسى الكهنوتى هو ما تحققت له السيادة، وهذا هو ما حدث فى العصور الوسطى وبعض الأزمنة التالية لها. وعندما بدلت الثورة الصناعية والتجارية الأشياء، فإن التصور سالف الذكر لم يعد متوقفاً، ولكن ثمة تخيل جديد أضحى ملحاً، ولو تمثل فى تصور الإنسان باعتباره مستهلكاً مطلقاً ومالكاً مطلقاً^(٣)، فإننا سنمتلك وعياً جديداً، الذى يستلزم بدوره نظاماً سياسياً مختلفاً وبشكل تام وأخيراً، فلو فكر الناس فى أنفسهم فى غضون هذه الثورة بشكل مغاير ومن ثم الوقوف ضد نتائجها فإن نظاماً سياسياً آخر سيصبح ممكناً وملحاً.

لذلك، ففى النظر إلى الديمقراطية- السابقة، الحالية، المتوقعة، فإننا سنركز جل اهتمامنا صوب شيئين: افتراضاتهم عن ذلك المجتمع الذى يسود فيه النظام السياسى الديمقراطى، وافتراضاتهم عن الطبيعة الحيوية للإنسان، الذى وجد من أجل تفعيل هذا النظام (إننى أعنى بالطبع النظام الديمقراطى الذى يعنى بالإنسان بصورة عامة، ولا يقتصر على الحكام أو الطبقة السائدة).

من أجل الحديث عن المجتمع الذى اد فيه النظام السياسى الديمقراطى- كما أصنع الآن- فمن المحتمل أنه يبدو وكأنه يوحى لنا بأنه النظام السياسى الوحيد الذى أهل ليطلق عليه ديمقراطياً، حيث تبدو الديمقراطية باعتبارها مجرد تقنية فحسب من أجل اختيار الحكومات وتفويضها، وبعبارة أخرى القوانين المعطاة والقرارات المصنوعة. ولكن يجب أن

(٣) لقد آثرنا ترجمة كلمة Appropriator على أساس أنها مالك مطلق بدلاً من الترجمة الحرفية لها (يأخذون بدون إذن) لتطابقها مع فكر ماكفرسون.

نضع نصب أعيننا أن الديمقراطية أعمق من ذلك. فمنذ مل ومروراً بهيبهوس،
لندسى، ولسون، وجون ديوى، حتى المقترحات المعاصرة عن ديمقراطية
المشاركة، بدت باعتبارها مساواة عمت الحياة بصورة عامة، أو عملية تقود إلى
الوحدة القومية أو البسيطة، أو باعتبارها مجتمعاً خضع فيه الجميع للعلاقات
التبادلية بين الناس، الذين صنعوا الأمة أو الوحدة. إن بعض المنظرين وخاصة
فى القرن العشرين يصرون على أن المعنيين منفصلان. فالبعض بتعريفه
الديموقراطية بأنها ذلك النظام البسيط للحكومة، سيقصى المعنى الثانى. ولكن
فى أية تحليلات واقعية يندمج كل من المعنيين فى الآخر. إن نماذج
الديموقراطية المتباينة، فى المعنى الضيق، تتطابق معاً، وتستلزم أنماطاً مختلفة
من المجتمع.

لقد قيل الآن ما يكفى بوجه عام من أجل إيضاح السبب فى طرح
التحليلات عن الديمقراطية الليبرالية بلغة النماذج. إن اختبار نماذج
الديموقراطية الليبرالية مرادف لأختبار ماهية الناس الذين يريدونها، أو يريدون
المزيد منها، أو يرغبون بعض الاختلافات المترتبة على صياغتها الحالية،
يعتقدون فيها كما هى كائنة، ويعتقدون فيما يحتمل أن تكون، وما يجب أن
تكون عليه. هذا مجرد شيء يمكن أن يفعل من خلال تحليل بسيط لعمليات
وأسس أية دولة ديمقراطية موجودة. إن هذه المعرفة الإضافية هامة. وبسبب
اعتقادات الناس حول النظام السياسى لا يوجد ثمة شيء خارج عنه، بل إنهم
جزء منه. إن اعتقاداتهم هذه مهما صاغوها أو حددوها، فإنها حددت أهداف
النظام والتطور الممكن بالنسبة له: لقد حددوا ما يمكن أن يتحملة الناس، وما
سيبتغونه. وباختصار فإن الحديث عن النماذج بلغة الاصطلاحات يجعلها
أسهل من أجل أن نضع نصب أعيننا القول بأن الديمقراطية الليبرالية (مثل
أى نظام سياسى آخر تمتلك مقومين ضروريين من المحتمل أنهما لا يبدوان
على السطح:

١- من أجل أن تكون عملية يجب ألا تبتعد عن رغبات وقدرات الموجودات الإنسانية التي تعمل من أجلها، لذلك يجب على النموذج الديموقراطى أن يحوى (أو يأخذ فى حسبانہ) نموذج الإنسان.

٢- منذ أن كانت بحاجة إلى تصديق عام ودعم من أجل أن تصبح عملية. فإن النموذج يجب أن يحوى، على نحو بَيِّن أو ضمنى نظرية تبريريه أخلاقية.

ب- لماذا النماذج المتعاقبة تاريخياً؟

لو أن موضوعنا يتمثل فى اختيار أهداف وإمكانيات الديموقراطية الليبرالية، فلماذا يجب علينا أن ننغمس فى الحياة والأزمنة؟ لماذا لا نقصر أنفسنا على التحليلات الحالية؟ أليس من الأسهل أن نقدم نموذجاً عن الديموقراطية الليبرالية الحالية؟ من خلال جدولة السمات الواضحة للممارسة والنظرية بوجه عام، التى تمتلكها دول القرن العشرين، بحيث يستطيع كل فرد أن يقبل أن نطلق عليها ديموقراطيات ليبرالية، تلك التى كانت ذات فاعلية فى معظم العالم الناطق بالإنجليزية ومعظم أوروبا الغربية؟ أن مثل هذا النموذج من السهل تقديمه. إن الافتراض الأساسى واضح وبشكل تام إن الحكومات والمشرعين يختاروا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الانتخابات الدورية وبواسطة الحق الدستورى العام والمتساوى، إن المقترعين يختارون الشخص وبشكل طبيعى، ويفاضلون بين الأحزاب السياسية. يوجد ثمة اتفاق نهائى على الحريات الموثقة (حرية التعبير، الصحافة، الاتحادات، والتحرر من الاستبداد بكبحه وسجنه) من أجل صنع حق اختيار حقيقى. توجد مساواة صورية قبل القانون. توجد بعض الحماية للأقليات. ويوجد ثمة تصور عام عن مبدأ الحرية الفردية المطلقة يتناغم مع الحرية القائمة على المساواة من أجل الآخرين.

إن العديد من الكتاب السياسيين المعاصرين قدموا مثل هذا النموذج. باستطاعته أن يصبح مفيداً باعتباره نظاماً من أجل تحقيق ونشر ما هو حقيقى، والأعمال الممكنة للديموقراطية الليبرالية المعاصرة. بالاستطاعة أيضاً استخدامه

من أجل إظهار التفوق الأخلاقي للديموقراطية الليبرالية على سائر الأنظمة الأخرى. لماذا يجب علينا إذاً أن لا نستخدم هذا النموذج الوحيد المنشأ من النظرية الحالية والممارسة الحالية؟ لماذا ننظر إلى هذه النماذج المتعاقبة منذ قرن مضى وحتى وقتنا الراهن؟.

إن أبسط الأسباب يتمثل في أن النماذج المتعاقبة المستخدمة تقلل من الخطر المترتب على عدم عمق النظرة في المستقبل. إن كل شيء يبدو سهلاً في النموذج الفردي المستخدم من أجل تخطيط سبل المستقبل. كل شيء يبدو سهلاً من أجل أن نقبل القول بأن الديمقراطية الليبرالية، التي شيدناها الآن، مهما كانت مراحلها، فإنها رسخت في شكلها الحالي. وفي الواقع إن استخدام النموذج المعاصر الفريد يحفظ على ظهر قلب تقريباً من أجل هذا الوضع. وعن النموذج الفريد للديموقراطية الليبرالية الحالية، فلو أراد أن يصبح واقعياً باعتباره نموذجاً تفسيرياً فيجب عليه أن يفترض التقنيات الحالية المؤكدة، مثل نظام الحزب التنافسي والحكومة الغير مباشرة (التمثيلية) بصورة عامة. ولكن من أجل أن يفعل هذا يجب أن يقيم الحريات، التي يكون احتمال صنعها ممكناً بتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. توجد اختلافات قوية في الرأي حول ما إذا كان من المستطاع أن نطلق على بعض الصور المعاصرة الممكن تخيلها للديموقراطية، ديموقراطية ليبرالية فحسب، إنها في حاجة إلى ذلك من أجل أن تظهر. ولا يجب أن نتحدث عنها بلغة تعريفية تفقدها فحواها. إن أحد الأشياء التي تحتاج إليها من أجل أن ترى في الدولة أو الأمة الواسعة يتمثل في إذا ما كانت الديمقراطية الليبرالية مهيأة لبلوغ الحد الأقصى فيما يتعلق بالديموقراطية المباشرة وغير المباشرة: إن ذلك يعنى أن تكون مهيأة للتحرك في اتجاه المشاركة الشاملة، التي تستلزم تقنيات مغايرة لمعيار النظام الحزبي.

يوجد سبب آخر لتفضيل النماذج المتعاقبة: إن استخدامها أكثر تفضيلاً من أجل كشف المحتوى العام للنموذج المعاصر، الطبيعة الكلية للنظام الحالي. وفيما يتعلق بالنموذج السائد حالياً فإنه يعتبر مزيجاً، صنع من خلال الرفض

الجزئى والامتصاص الكلى للنماذج السابقة. إن كل النماذج الثلاثة التى اخترتها ظلت ولفترة باعتبارها النموذج السائد، الذى نظر إليه أولئك المؤيدون للديموقراطية بشكل عام باعتباره تجسيدا للديموقراطية الكائنة بالفعل، وما ستكون عليه الديموقراطية، وتعبيراً عن ماهية القوانين التى تحتاجها.

إن كل نظام تعاقبى، بعد الأول، صيغ باعتباره هجوماً على واحد أو أكثر من النماذج المتعاقبة.

لقد نظر إلى الجميع باعتبارهم إصلاحيين، أو بدائل لأسلافهم: إن نقطة اللارجوع أضحت عادة بمثابة هجوم كلى أو جزئى على النظام السائد، فلقد دمج النموذج الجديد- وكما كان هذا الوضع دائماً- أهدافاً حيوية من أحد النماذج السابقة، بدون أن يكون مبدعوه قلقين من ذلك. إن كل النماذج زودت بأحد السابقين. لذلك فإننا نفضل النظر إلى الطبيعة الكلية للديموقراطية الليبرالية المعاصرة واتجاهاتها وأهدافها المستقبلية الممكنة، وأسباب نجاحها وفشلها، من خلال النظر إلى النماذج المتعاقبة.

لماذا هذه النماذج؟

لو اقتنعنا بفضائل النموذج المبنى، وقيمة الديموقراطية الليبرالية التى تم تحليلها، من خلال النماذج المتعاقبة السائدة، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه، لماذا الاختيار كما اخترت، أمن أجل قصر ردتنا على القرن التاسع عشر، وعدم الارتداد على الأقل حتى روسو أو جيفرسون، أو إلى الأفكار الديموقراطية التى شكلت بواسطة بوريتانية القرن السابع عشر، كما صنع ذلك من قبل الذين أرادوا التنقيب عن مصادر الديموقراطية الليبرالية؟.

ليس بالاستطاعة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التعريف، لأن ذلك يستلزم فكراً غير مباشر. فباستطاعة شخص ما أن يضع تعريفاً مستقبلياً للديموقراطية الليبرالية، قيد بواسطته بعض منظرى القرن التاسع عشر وكذلك قيد بعض الديموقراطيين بما هو ضمنى وعلى هذا فلو أن واحداً حدد أساسيات الديموقراطية الليبرالية فى ثلاثة أو أربعة افتراضات - قال أنها النموذج المعبر

عن حقوق الأفراد المتساوية من أجل تطوير ذواتهم، المساواة أمام القانون، الحريات المدنية الأساسية، والسيادة الشعبية مع ضمان التصويب السياسى لكل المواطنين- فإنه يتجاهل افتراضات التمثيل، النظم الحزبية... الخ، لذلك فإن بعض الأفكار الديمقراطية الأولى يمكن أن توصف باعتبارها ديموقراطية ليبرالية. إن صياغة التفكير الصائب على شكل افتراضات عن التمثيل... الخ، يؤدي إلى أن واحداً من المحتمل أن يستبعد التصورات الأولى الشهيرة. إن تعريف أى نموذج يعتمد على الأحكام القيمة على الأسس، وأن هذه الأحكام لا يمكن حمايتها بواسطة التعريف المقدم فحسب.

هل انتهينا إذاً إلى عدم القدرة على الوقوف على عناصر أساسية للاختيار بين وجهات النظر المقدمة حول الديمقراطية الليبرالية؟ أنا أعتقد لا لو أن اهتمامنا وجه صوب المستقبل الممكن للديموقراطية الليبرالية، فيجب أن نوجه الاهتمام صوب العلاقة بين أسس الديمقراطية والبنية التحتية للمجتمع. أن مثل هذه العلاقة، التى ومن المحتمل أن تكون حاسمة وجدت، ورفضت وبشكل قاطع من قبل المنظرين الحاليين للديموقراطية الليبرالية. إنها العلاقة بين الديمقراطية والنظام الطبقي.

إننى أبغى أن أوضح الآن أن معظم المشكلات الشهيرة للديموقراطية الليبرالية الحالية أو المستقبلية ترتبت على الحقيقة المتمثلة فى أن الديمقراطية الليبرالية صممت من أجل أن تلائم برنامج الحكومة الديمقراطية داخل المجتمع المنقسم طبقياً. إن هذا الدور لم يتحقق على المستوى النظرى أو العملى قبل القرن التاسع عشر، ومن ثم فإن هذه النماذج الأولى وهذه التخيلات الديمقراطية يجب أن ينظر إليها باعتبارها نماذجاً للديموقراطية الليبرالية.

بشائر الديمقراطية الليبرالية

١- الديمقراطية والنظام الطبقي؛

إذا كان الانتباه ركز على العلاقة بين الديمقراطية والنظام الطبقي، فإن السجل التاريخي انتهى إلى مثال جديد. ليس من الجديد بالطبع ملاحظة أن التعاليم الغربية المترتبة على الفكر السياسي منذ أفلاطون وأرسطو وصعوداً إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عرفت الديمقراطية باعتبارها مرادفة لحكم الفقير، الجاهل، والغير كفؤ، باعتبارها ثمناً للرفاهية، المواطنة، والطبقات المالكة إن الديمقراطية كما شوهدت من خلال الطبقات العليا المترتبة على المجتمعات المنقسمة طبقياً دلت على الحكم الطبقي، الحكم بواسطة الطبقة الطالحة. إنه تهديد النظام الطبقي، هو ما يتعارض مع الحرية ومع المجتمع الكهنوتي إن التعاليم الغربية الأساسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يمكن أن نطلق عليها غير ديموقراطية، أو اللاديموقراطية.

وفي الواقع أن هذه الحقبة التي تناهز ألفى عام حوت تخيلات للديموقراطية الحالية، مفاسري الديمقراطية، وبعض نماذج للديموقراطية على المستوى العملي (إنها لا تتضمن الوحدة السياسية بصورة عامة). عندما ننظر إلى هذه النظريات والتخيلات الديمقراطية، فإننا سنجدتها تحوى شيئاً واحداً وبصورة عامة، ذلك الذي جعلها وبعث جزءاً من الديمقراطية الليبرالية في القرنين التاسع عشر والعشرين. لقد صنعت من أجل أن تلائم المجتمع اللاطبقي. إنه لمن الصعوبة بمكان القول بأن معظم التفسيرات السابقة تدلل على أن الديمقراطية كانت لا طبقية، أو معبرة عن مجتمع الطبقة الاجتماعية الواحدة فحسب، إنها ليست مجرد تقنية سياسية تتناغم مع مثل هذا المجتمع إن هذه النماذج الأولى والتخيلات تعتبر ردود أفعال ضد المجتمعات المنقسمة طبقياً في عصرهم. والبعض منها يمكن أن نطلق عليها يوتوبية، ذلك المسمى المدهش الذي اقتبس من عمل توماس مور في القرن السابع عشر (اليوتوبيا).

لقد وضعتهم فى تناقض مذهب مع تعاليم الديمقراطية الليبرالية الآتية من القرن التاسع عشر، التى صيغت وبنيت منذ بداية المجتمع المنقسم طبقياً، وبدأت من أجل أن تجعل البناء الديمقراطى منسهر فيها.

إن تصور الديمقراطية الليبرالية أضحى ممكناً عندما وجد المنظرون الليبراليون- فى البدء بعض المنظرين ثم معظمهم- الأسباب المؤدية إلى الاعتقاد بأن إنساناً واحداً أو صوتاً واحداً لن يمثل خطورة على الملكية، أو استمرارية المجتمعات الطبقية. إن أول المفكرين النسقيين الذين بحثوا عن هذا هم بنتام وجيمس مل فى القرن التاسع عشر: لقد بنوا نتيجتهم على المزج بين شيئين كما سنرى ذلك فى الفصل الثانى: قام أولهما على أساس من تصورهما للإنسان (الذى صور كل البشر باعتبارهم نموذجاً للإنسان البرجوازى، واستنتجاً من ذلك أن الجميع يمتلك مصلحة فى الحفاظ على قداسة الملكية)، وترتب ثانيهما على ملاحظة الاختلاف الطبيعى بين الطبقات الدنيا و العليا.

ولذلك فلقد عثرت على الخط الفاصل بين الديمقراطية اليوتوبية والديموقراطية الليبرالية من أجل أن تظهر فى بدايات القرن التاسع عشر. هذا هو السبب الذى جعلنى أعالج النظريات السابقة للقرن التاسع عشر باعتبارها بشائراً للديموقراطية الليبرالية أكثر من معالجتى لروسو أو جيفرسون أو أياً من النظريات البوريتانية السائدة فى القرن السابع عشر باعتبارها جزءاً من تعاليم الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية. إن ذلك لا يرجع لرغبتنا فى القول بأن التصورات السابقة للقرن التاسع عشر رفضت أو صرف النظر عنها من قبل منظرى القرن العشرين. على النقيض، فإن التصورات الأولى لم ترق لمفسرى القرن العشرين فيما أطلق عليه النموذج الثانى. ولكن ذلك لم يكن عاملاً مساعداً لهؤلاء الشراح، لأنهم أخفقوا فى ملاحظة أن افتراضات النظام الطبقي المترتبة على النظريات الأولى تعارضت مع ما يمتلكون.

لقد قلت أن أولئك الذين أبدعوا الرؤى الديمقراطية قبل القرن التاسع عشر نظروا إليها باعتبارها ملائمة أو ستصبح كذلك إما بالقضاء على الطبقة،

أو بسيادة مجتمعات الطبقة الواحدة. وقبل النظر إلى سجل ما قبل القرن التاسع عشر، فإنه من الأفضل أن نوجه الانتباه بصورة أكثر دقة صوب المقصود بالنظام الطبقي في هذا المحتوى.

لقد فهم النظام الطبقي هنا من خلال الملكية: إن النظام الطبقي مترتب على هؤلاء الذين ينقسمون في ذات العلاقات المترتبة بدورها على ملكية أو لا ملكية دنيا الإنتاج أو رأس المال الإنتاجي. هناك ثمة تصور غير محكم للنظام الطبقي، عُرف من خلال الحديث عن الغنى والفقير، أو الغنى، المتوسط، والفقير، وساد في النظرية السياسية بالقدر الذي يحب الفرد الرجوع إليه، لقد أضحى متوقفاً في النظريات الأولى (مثل نظرية أرسطو) أن معيار النظام الطبقي متضمن في امتلاك خاصية الإنتاج فحسب. وعلى الرغم من أن وجهة النظر عن النظام الطبقي، التي عرفت باعتبارها متضمناً على الأقل في ملكية الإنتاج كانت معياراً هاماً لصور الحكم المختلفة فإنها تعتبر عاملاً محدداً لصور الحكومة المختلفة التي يمكن أن تحضر إلى الوجود وتمتلك القدرة على العمل، هذا التصور الذي قدم من قبل أرسطو، ميكافيللي، الجمهوريين الإنجليز في القرن السابع عشر، والفيدراليين الأمريكيين، قبل فترة طويلة من اكتشاف ماركس للصراع الطبقي باعتباره محركاً للتاريخ.

إن بعض المنظرين الغير ديموقراطيين الذين احتل النظام الطبقي مكانة محورية في تحليلاتهم (مثل هارنجتون) عنوا بالاختلاف بين الطبقات التي لم تبين فحسب على أساس من الملكية أو اللاملكية، وإنما على الأنماط المختلفة لعلاقات الملكية، مثل الأقطاعي مقابل اللاإقطاعي. ولكن المنظرين الديموقراطيين ركزوا انتباههم على التفرقة الأبسط: التفرقة بين مجتمعات ذات طبقتين، مجتمعات ذات طبقة واحدة فحسب، ومجتمعات بلا طبقات. إن بعض اليوتوبيين الأول (مثل الشيوعيين الحاليين) تصوروا المجتمع بدون ملكية فردية مترتبة على عالم الإنتاج أو رأس المال الإنتاجي، لذلك لا توجد طبقات مالكة: وهذا ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع اللاتبقي. إن الفكرة المغايرة لذلك

توجد حيث توجد الملكية الفردية لدنيا الإنتاج أو رأس المال الإنتاجى، حيث يمتلك كل فرد، أو يكون فى وضع يقوده إلى امتلاك بعض الممتلكات: وهذا ما يمكن أن نطلق عليه مجتمع الطبقة الواحدة. وأخيراً يوجد ذلك المجتمع، الذى يحوى الملكية الفردية لدنيا الإنتاج أو رأس المال الإنتاجى ولكنها ليست عامة، ولكن مجموعة واحدة من الناس هى التى تملك، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع المنقسم طبقياً.

إن التفرقة التى صُنعت هنا بين اللاتبقية والطبقة الواحدة من المحتمل أن تبدو استبدادية بعض الشيء: فتلك التصورات التى ما زلت أصنعها عن المجتمع من المحتمل أنها وضعت وبشكل كاف فى اصطلاح ما. ولكن منذ أن بدا كلا المجتمعين مغايراً للآخر وبشكل تام، فإننا بحاجة إلى مصطلحين مختلفين لوصفهما، وخاصة فى الاستخدام المعاصر، حيث نستخدم مصطلح اللاتبقية ليدل على المجتمع الذى لا يحوى ملكية خاصة لعالم الإنتاج أو رأس المال الإنتاجى، ويعبر مصطلح الطبقة الواحدة عن المجتمع الذى يمتلك فيه، أو من المحتمل أن يمتلك فيه الفرد مثل هذه المصادر الإنتاجية.

نظريات ما قبل القرن التاسع عشر باعتبارها بشائر؛

أسمح لنا الآن أن ننظر إلى سجل النظرية الديمقراطية قبل القرن التاسع عشر. لقد وجد فى العالم القديم بعض النظريات الديمقراطية الفعالة والواضحة عقلياً، وتعتبر الديمقراطية الأثينية التى مجدها بركليز أعظمها جدارة بالذكر. ومع ذلك فلا يوجد ثمة برهان على وجود نظرية تبريره أو ديموقراطية نزحت إلينا من هذا العصر ما زالت على قيد الحياة^(١).

من المحتمل أن نظن أن أية نظرية مثل هذه تُنظر إليها باعتبارها متطلباً ديموقراطياً حيوياً، حيث أن قوة المواطن صُنعت بواسطة الأشخاص ولم تعتمد

(١) لقد قدم أرسطو تحليلاً مختصراً للأنماط الديمقراطية الشهيرة، حيث حصر النظم مع الملكية المعتدلة المهيمنة للاقتراع. لقد قاوم وبشدة من أجل بلوغ الديمقراطية التامة: إن النمط الوحيد الذى وجد فيه مميزات كان واحداً حيث امتلك أصحاب المزارع وذوى الثروة المعتدلة قوة عليا.

على العمل بواسطة الآخرين: إنها ستلتقى على الأقل مع الحقائق، كما عرفناها عن دولة المدينة الأثينية في عصر ديموقراطيتها، التي وُصفت باعتبارها مرادفة لديموقراطية ملاك الملكية: إننا لا نعرف - لأنه لم يصل إلينا أى نموذج نظرى - هل مثل هذا المتطلب الذى يعادل قوة مواطن الطبقة الواحدة صيغ فى قالب نظرى، ولأنتملك المزيد من الافتراضات العقلية على أنه كان كذلك.

ليس باستطاعة أحد أن يتصور أو يجد فى العصور الوسطى أية نظرية ديموقراطية، أو أى متطلب دستورى ديموقراطى: إن بعض الثورات الشعبية التى حدثت من وقت لآخر لم تعن بالحق الدستورى الانتخابى، ذلك لأن السلطة لم تتمركز وبشكل عام فى البناءات المنتخبة. ومع سيادة النظام الإقطاعى اعتمدت السلطة على الطبقة الاجتماعية، سواء أكانت وراثية أم مكتسبة بواسطة الحروب. على الرغم من سخط الحركات الشعبية إلا أنه لم توجد من بينها تلك التى اعتقدت فى أنه يتسنى لها بلوغ أهدافها باكتسابها للأصوات. ولم يتم البحث عن السلطة فى هذا الاتجاه أيضاً فى أمم ودول المدينة المستقلة التى وُجدت فى نهاية العصور الوسطى. وحيث كانت الأصوات كامنة وازدادت حركات العصيان ضد الواقع الاجتماعى القروسطى المتأخر، مثل ما حدث فى **Jacquerir** فى باريس (١٣٥٨)، وثورة **Ciompi** فى فلورنسا (١٣٧٨)، والثورة البيزنطية فى إنجلترا (١٣٨١)، فإن الأهداف وُجّهت صوب البحث عن هدم الطبقات الاجتماعية، وفى بعض الأحيان وُجّهت صوب هدم الملكية، أكثر من بحثها عن بناء سياسى ديموقراطى. لقد أرادوا إما مجتمعاً اشتراكياً لا طبقياً كما ظهر فى رأى المنسوب إلى جون بال **John baal** عن الثورة البيزنطية الشهيرة^(٥) إن الأمور لم تسر على ما يرام فى إنجلترا، إلى الحد الذى لم يعد يوجد فيه عبيد الأرض أو الأناس المتمدينون، إننا سنراهم سواسية^(٥)، أو مجتمعاً مفككاً حيث يستحوز الجميع على الملكية. لا يوجد

(٥) القيسى من: م. بيير. تاريخ الاشتراكية البريطانية. لندن ١٩٢٩. ص ٢٨.

ثمة سجل عن أن أياً من هذه الحركات أبدع نظرية نسقية، أو امتلك مخططاً لبناء سياسى ديموقراطى.

عندما نتحرك صوب القرنين السادس عشر والسابع عشر فإننا سنعثر على نظريات ديموقراطية صريحة. لقد ظهرت ديموقراطيتان شائعتان فى إنجلترا. جعلت إحداها من اللاطبقية غايتها، بينما جعلت الثانية من الطبقة الواحدة هدفها. إن اليوتوبيات الديموقراطية فى هذين القرنين تجسدت فى المجتمعات اللاطبقية، والطريقة المثلى لمعرفة تمثل فى النظر إلى يوتوبيا مور ١٥١٦، وقانون الحرية لونسنانلى ١٦٥٢. لقد تم تصورهما من أجل أن تحل محل المجتمعات المنقسمة طبقياً: لقد شيدها مؤلفوها لشجب كل الأنساق الطبقيّة فيما يتعلق بالسلطة. عرفوا الأساس الذى بُنى عليه الظلم الطبقي والاستغلال المترتب على قانون الملكية الخاصة. لقد استبدلوا به الملكية العامة والعمل المشاع. إن هذه التخيلات الحديثة المبكرة للديموقراطية تعتبر تصورات عن المساواة الحيوية، المجتمع العادل، وافتراضات حول برنامج الحكومة. إن مثل هذا المجتمع ينبغي ألا يكون طبقياً، ومن أجل أن يكون كذلك يجب أن يتجرد من الملكية الخاصة.

إن ديموقراطية القرن السابع عشر الأخرى السائدة، تدفقت فى قنوات سياسية، لم تكن قصراً على القنوات الدينية، ولم تكن أقل إدراكاً للنظام الطبقي. لقد سادت البوريتانية الإنجليزية فى هذا العصر مع الأفكار الديموقراطية. على الرغم من أن هذا كان نتيجة للخلافات حول الحكومة الكنسية، وأضحى فعالاً فى هذا العالم (خاصة فى أوقات الحروب) إلا أنهم أسقطوه داخل الأفكار حول الحكومة المدنية، وخاصة فى عصر الحروب المدنية والكومنولث لولا وجود أمثال هؤلاء اليوتوبيين الصارمين مثل ونستائلى، لقلنا أن الجماعات والحركات التى يمكن أن نحكم على فكرها السياسى بأنه نتاج للبيوريتانية الديموقراطية لا تعتبر ديموقراطية سياسية. إنهم لم يبحثوا عن السيادة الشعبية التامة، أو الحق الديموقراطى التام.

إن المشيخيين^(١) والأحرار أصروا على كفاءة الملكية باعتبارها حقاً يوجد ثمة خلاف حول وضع ثمة حركة سياسية أساسية أخرى وهم أنصار المساواة، الذين كانوا أقوياء لبضعة أعوام أثناء الحروب المدنية. لقد أوضحت في كل مكان^(٢). أن أنصار المساواة باعتبارهم حركة منظمة تحدثوا في بيانات رسمية محددة، نزعوا إلى التأكيد على أن هذا الحق حوى الأجراء وآخذى الصدقات. ولقد أوضح بعض التاريخيين^(٣). أن أنصار المساواة لم يوجد بينهم ثمة إجماع فيما يتعلق بكتاباتهم وأفعالهم الفردية، ومع ذلك فإن البعض منهم كان ديموقراطياً بكل ما فى الكلمة من معنى. لو نُظر إلى ذلك باعتباره تفسيراً ممكناً للأفكار العامة لبعض أنصار المساواة، فإن ذلك يجعلنا نتساءل عن أى بناء طبقى آمنوا به باعتباره خلق مع الديموقراطية التى أرادوها، أو باعتباره مطلباً ضرورياً للديموقراطية التى بحثوا عنها؟ إن الإجابة واضحة. فلقد نظر أنصار المساواة حولهم، حيث النظام الطبقي، الذى خول لملك الأراضي والرأسماليين السيطرة على صغار الملاك واستغلالهم، واتخذوا موقفاً مناهضاً لكل الاختلافات الطبقيّة. لقد شاهد دعاة المساواة المتحمسين^(٤). مؤامرة النظام الطبقي على بنى الإنسان المترتبة على الثروة والطبقة الاجتماعية، وأرادوا القضاء عليها إن الأنموذج الأمثل الذى بحث عنه أنصار المساواة بشكل عام تمثل فى ذلك المجتمع الذى حظى فيه كل الناس بقدر كاف من الملكية من أجل أن يعملوا باعتبارهم منتجين مستقلين ذاتياً، وحيث لا يحتكر أحد ميزة الملكية التى تخول له أن يكون بمثابة طبقة مستغلة. وباختصار فإن أنصار المساواة،

(١) صفة لكنيسة بروتستانتية يدير شؤونها شيوخ منتخبون جميعاً بمنزلة متساوية.

(٢) النظرية السياسية للملكية الفردية. أكفورد. ١٩٦٢. الفصل الثالث. والنظرية الديموقراطية: تحليلات حول إمكانية استردادها. أكفورد. ١٩٦٣. التحليل الثانى عشر.

(٣) كيبث توماس. المساواة والحق الدستورى فى: الانقطاع: البحث عن الاستقرار ١٦٤٠ - ١٦٦٠. إعداد: ج.ى. ايلمر. فى: كريستوفر هيل: العالم تحرك صوب الأسوأ. لندن ١٩٧٢. ص ص ٩٤، ٩٢.

(٤) ج. هولاء الذين يتم الاستشهاد بهم فى النظرية السياسية للملكية الفردية. ص ص ١٥٤ - ١٥٦.

سواء بلغوا أو لم يبلغوا الديمقراطية بشكل تام، فإنهم آمنوا بأن النموذج يتمثل في مجتمع الطبقة الواحدة. وفيما يتعلق بالمجتمع فلقد امتلك أنصار المساواة وجهة النظر التاريخية ذاتها التي امتلكها روسو منذ قرن خلى. لقد أقرّوا أن الفساد يتأتى مع الملكية الخاصة المستغلة. إن الملكية الخاصة الصغيرة بالنسبة للمنتجين الأحرار تعتبر حقاً طبيعياً، أما الملكية الخاصة التي لا حدود لها، التي تخول لملاكها استغلال الآخرين فتتناقض مع الحق الطبيعي.

وعندما نصل إلى القرن الثامن عشر فإننا نجد بعض النظريات الحيوية ليس العديد- التي أطلق عليها ديموقراطية. إننا سنأخذ روسو وجيفرسون باعتبارهما دليلين أساسيين على ديموقراطية القرن الثامن عشر: إن أفكارهما هي الأكثر تأثيراً في وقتنا المعاصر والأكثر نقاداً إليه من أية نظرية أخرى من نظريات هذا القرن^(٩) والأكثر من هذا فإن مواقف كل منهما اختلفت في جوانب أخرى، إن كلا منهما بحث عن ذلك المجتمع الذى يملك فيه كل فرد أو باستطاعته أن يملك قدراً كافياً من الملكية من أجل أن يؤثر فيه أو يتوافق معه، مجتمع المنتجين الأحرار (الفلاحين والمزارعين والحرفيين)، ليس ذلك المجتمع المنقسم إلى الأجراء التابعين من ناحية، وملاك الأراضي ورأس المال من الناحية الأخرى.

إن موقف روسو واضح. فالملكية الخاصة حق فردى مقدس^(١٠). لقد أوضح روسو وبقوة فى مقاله عن أصول اللامساواة ١٧٥٥ أن الملكية المطلقة كانت مصدراً متواصلاً للاستبداد واللاحرية: إن الحق المحدد وحده هو ما بُرر أخلاقياً. لقد أكد على موقفه هذا فى العقد الاجتماعى (١٧٦٢) إن الملكية

(٩) كيث توماس. المساواة والحق الدستورى. فى الانقطاع " البحث عن الاستقرار" كما ورد فى كرسنوفر هل: العالم تحرك صوب الأسوا.

(١٠) .. إن حق الملكية هو أكثر الحقوق الإنسانية تقدساً، وأكثر أهمية من الحرية ذاتها فى بعض الجوانب... الملكية هى الأساس الحقيقى للمجتمع المدنى. محاضرة عن الاقتصاد السياسى ١٧٥٨. فى العقد الاجتماعى ومحادثاته (ترجمة . ج. د. ه. كول) مكتبة كل إنسان، ١٩٢٢، ص ٢٧١.

الأولى، الملكية المترتبة على المعانى الأصلية لإبداع معانى الحياة تجسدت فى امتلاك الأراضى. لقد حُدد هذا الحق فى طريقتين: يجب على الإنسان أن يشغل باحتياجاته اللازمة لوجوده، ومن ثم يجب أن تكتسب الملكية بواسطة العمل والتهذيب^(١١). لذلك وجد روسو الأسس فى الحق الطبيعى، ومن ثم أصر على الملكية المحددة.

لقد كان بحاجة إلى حق الملكية المحددة لسبب آخر قدمه بوضوح: إن مثل هذا الحق المحدد وحده هو ما توافق مع سيادة الإرادة العامة. إن المجتمع الديموقراطى الحقيقى، هو ذلك المجتمع الذى حكم بواسطة الإرادة العامة، ويتطلب المساواة فى الملكية حيث لا يمتلك مواطناً ما ثروة طائلة تخول له شراء الآخر، ولا يوجد ذلك الفقير المعدم الذى يندفع لبيع نفسه^(١٢). إن الإشارة إلى بيع وشراء الأشخاص لا تعبر عن العبودية، ذلك لأن هذا المبدأ يبدو باعتباره حكماً عاماً على المواطنين، والإنسان الحر: لذلك فإنه من المحتمل أن يكون تحريماً لبيع وشراء الجانب الحر من العمل. وتارة أخرى، فإن القوانين تُستخدم من أجل هؤلاء الذين يملكون، وتعتبر ضارة بالنسبة لمن لا يملكون شيئاً: لذلك فإن البناء الاجتماعى يكون مفيداً فحسب عندما يمتلك الجميع شيئاً ما، ولا يوجد من يمتلك المزيد^(١٣).

إن فكر روسو المتطلب مثل هذه المساواة بدا واضحاً وبدرجة كافية. لقد ترتب وبشكل مباشر على تصوره لسيادة الإرادة العامة.

ونظراً لأن الاختلافات المترتبة على الملكية قسمت الناس إلى طبقات ذات مصالح متعارضة، فإن الناس حكموا بواسطة المصالح الطبقيّة، التى ترتب عليها انهيار وحدة المجتمع، والمصالح العامة، لذلك فإنهم سيصبحون عاجزين عن إدراك الإرادة العامة من أجل بلوغ الخير العام. إن تخيل الإرادة العامة

(١١) الكتاب الأول. الفصل التاسع. المرجع السابق. ص ٢٠.

(١٢) الكتاب الأول، الفصل التاسع، فى المرجع السابق. ص ٢٠.

(١٣) الكتاب الأول. الفصل التاسع. المرجع السابق. ص ٢٢.

استلزم مجتمعاً ذا طبقة واحدة مترتب على الملكيات العامة. إن مثل هذا المجتمع يظهر إلى الوجود من خلال الفعل الحكومى، إنه يعتبر أحد اللات الهامة للحكومة من أجل منع اللامساواة المترتبة على الثروات. إن ذلك لا يتم بانتزاع الثروات من ملاكها، ولكن بحرمان كل الناس من المعانى المترتبة على تكديسها، لا من خلال بناء المستشفيات للفقير، ولكن بحماية المواطنين من أن يصبحوا فقراء^(١٤).

وعندما نتحول صوب أول نظرى أمريكى قدم فكرة جديدة بالاهتمام عن الديموقراطية فإننا نجد برهاناً بسيطاً وفكراً أقل نسقية. لقد اعتبر جيفرسون الإنسان العام جديراً بالثقة لمدى غير معتاد بالنسبة لرؤساء الولايات المتحدة التاليين. إنه لتشأؤم غير ملائم أن نفكر فى أن ذلك يرجع لافتقاده إلى الإغراءات التى قدمت بواسطة الفنيات الحديثة المترتبة على العلاقات العامة الرئاسية. وعلى أية حال، فإنه جعل ذلك واضحاً، فى كل من أفكاره العامة وخطاباته الخاصة، حيث إن ثقته فى الناس كانت ثقة فى العامل المستقل، الذى نظر إليه باعتباره العمود الفقرى، وأمل أن يظل كذلك فى المجتمع الأمريكى.

وفى أهم أعماله المطبوعة "مقالات عن فرجينيا (١٧٩١)، يوضح أن تقييمه المفضل للطبيعة الإنسانية اقتصر على أولئك الذين امتلكوا استقلالاً اقتصادياً فعلياً" إن الثقة تولد التبعية والفساد وتخلق بذرة الفضيلة، وتعد بمثابة الأدوات الملائمة لمخططات الطموح.. وبلغة عامة فإن افتراض أن مجموع مواطنى الطبقات الأخرى الذين ولدوا فى أى مجتمع يتجسد فى مزارعيها، يعتبر افتراضاً عن فساد الأجزاء السليمة، ومقياس كاف يقيس درجة فسادهم... إن

(١٤) محاضرة عن الاقتصاد السياسى. فى المرجع السابق. ص ٢٦٢.

مواطنى المدن العظمى يميلون إلى افتراض الحكومة الخالصة باعتبارها مصادراً
تعمل من أجل تقوية البناء الاجتماعى^(١٥).

إن ذات المبدأ عبر عنه فى خطاب لجون آدمز عام ١٨١٣ : لو خول
للإنسان الاختيار الآن فإنه من المحتمل أن يختار ملكية الأرض ليعمل من أجل
ذاته، أو أن تفضيل اختيار أية صناعة أخرى يتطلب مثل هذا التعويض لا
ليمنحه الوجود فحسب وإنما ليكون أدواته للقضاء على كد العصر القديم. إن كل
واحد وبواسطة ملكيته أو موقفه الذى يفضلُه ينغمس فى ذلك الافتراض المتمثل
فى القانون أو الأمر. إن بعض الرجال يستبقون لأنفسهم على نحو مفيد وآمن
السيطرة على جهودهم العامة، وقبول الحرية، التى إذا ما قدر لها أن تقع بين
يدى غوغاء المدن الأوربية فستصبح فساداً مدمراً، وستصبح مرادفة لهدم كل شىء
خاص كان أم عام^(١٦).

إن ديموقراطية جيفرسون استلزمت ذلك المجتمع الذى يتمتع فيه كل
فرد بالاستقلال الاقتصادى.

وفيما يتعلق بفكره عن الموقف الأمريكى، فإنه لم يقرر أن كل فرد يجب
أن يكون عاملاً ومالكاً، ولكن أقر أنه باستطاعة كل فرد أن يصبح واحداً إذا ما
رغب فى ذلك فحسب. إنه لم يمتلك ثمة اعتراض على العامل، ذلك لأنه مع
الاعتراف بحرية امتلاك الأرض فإن الأجراء أصبحوا يتمتعون بحرية مرادفة
لحرية المزارعين. كما أنه لم يقدم ثمة اعتراض على بعض الناس أمثال أولئك
الذين امتلكوا أوضاعاً مميزة، وأوضح أن كل فرد امتلك فحسب أو باستطاعته
أن يمتلك وضعاً صغيراً كافياً من أجل أن يجعله حراً. وفى النتائج التى شاهدها
جيفرسون سائدة فى أمريكا، وأوضح أنها تتطلب أساسى للديموقراطية فى أى
مكان أقر بوجوب عدم وجود أى انقسام طبقي.

^(١٥) ملاحظات عن فرجينيا. فى: سول. ك. جيفرسون الكامل. نيويورك. ١٩٤٣. ص ص ٦٢٨ - ٦٢٩.

^(١٦) المرجع السابق. ص ص ٢١٨٥ - ٢٨٦.

وعلى هذا فإن المتطلب الأساسى للديموقراطية عند جيفرسون مثله مثل روسو، تمثل فى وجوب وجود مجتمع الطبقة الواحدة.

من المحتمل وجود ثمة اعتراض يتمثل فى أن مثل هذا المجتمع الذى أقره كتاب الديموقراطية فى بدايات القرن التاسع عشر لم يكن بعد كل هذا مجتمع طبقة واحدة، ذلك لأنه من المحتمل أن يظل تاركاً النساء باعتبارهن طبقة واحدة، ليس باستطاعتها القدرة على أن تجعل ملكية الخاصية الإنتاجية من حقوقها. والأكثر من هذا كما نرى تمثل فى أن وجهة النظر التى تبناها أعداء الديموقراطية فيما يتعلق بالمجتمع المنقسم طبقياً تمثلت فى القول بأن أية طبقة اجتماعية بدون الملكية الإنتاجية كانت معتمدة على تلك الطبقة التى تمتلك هذه الخاصية وتابعة لها. ومن المحتمل أنه من الأفضل أن نوضح أن النساء اللاتى كن فى هذا الوضع، والكتاب الديموقراطيين الأوائل لم يكونوا من الواضح بمكان حتى يتسنى لهم أخذ موقف ضد هذه الطبقة: لقد اعتقد روسو أن النساء تطلعن إلى أن يصبحن مستقلين. فهل يعنى ذلك أن أمثال هؤلاء الكتاب لم يؤمنوا بما يطلق عليه المجتمع المنقسم طبقياً؟ أنا أعتقد لا. ذلك لأنه بدءاً من القرن التاسع عشر لم تبد النساء باعتبارهن أعضاء متممات للمجتمع. لقد كن فى المجتمع المدنى وليس قبله. من أجل توضيح السمة الاجتماعية لأية طبقة اجتماعية حتى يتسنى النظر إليها باعتبارها كذلك فنادرًا ما يتم اللجوء إلى ما هو نظرى. إن ديموقراطية القرن الثامن عشر باستطاعتها أن تعتقد فى مجتمع الطبقة الواحدة الذى يحوى النساء مثلما اعتقدت الديموقراطية اليونانية القديمة فى وجود المجتمع الطبقي مشتملاً على العبيد. كما أنه ليس بالاستطاعة الحديث عن النساء باعتبارهن طبقة اجتماعية بالمعنى الكلى لهذه الكلمة. وفى الواقع أن عدم قدرة النساء على امتلاك هذه الخاصية يجعلهن يلتقين مع تعريفنا المبدئى للطبقة الاجتماعية. وفيما هو أعمق من ذلك فلقد وصفن باعتبارهن تابعين ومُستغلين، ومن ثم أهلوا لذلك التصور السائد عن الطبقة الاجتماعية باعتبارها علاقة مستغل ومستغل. ومع ذلك فهناك اختلاف

عظيم بين طريقة استغلالهن والطريقة التي استغلت بواسطتها الطبقة العاملة الغير مالكة (تلك التي بدت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر باعتبارها لا تمثل عضواً فعالاً فى المجتمع المدنى) ^(١٧). إن الاختلاف وفق ما أعتقد بها أكثر أهمية من أن نجعله غير ملائم لوصف المرأة باعتبارها طبقة اجتماعية.

وعن القرن السابع عشر فلقد استبدل بالعلاقات الإقطاعية أو أية علاقات أخرى مشروعة علاقة السوق الرأسالى باعتبارها معانى ينتفع الملاك من خلالها بعمل أولئك الذين لا يملكون، لقد فهم أن النسق الوحيد المباح من أجل هذه المنفعة تمثل فى العلاقة بين الأجراء وملاك رأس المال الذين وظفهم. لقد أضحت علاقة الأجر، علاقة السوق الصارمة معيار الطبقة الاجتماعية. وفى القرن الثامن عشر، عندما اشترط روسو وجيفرسون مجتمع الطبقة الواحدة، ولفترة زمنية بعد ذلك، لم تعتبر المرأة ممثلة لطبقة اجتماعية وفق هذا المعيار. لقد كانوا فى الواقع مُستغلين بواسطة المجتمع الذكرى المهيمن، الذى جعل غالبيتهم بمثابة دلالة لإعادة بناء قوى الإنتاج دون أن يضع فى الاعتبار وجودهن. لقد وجدن لفعل ذلك بواسطة النظم المشروعة المماثلة للنظام الإقطاعى (أو علاقات العبيد)، إن المرأة بناء على ذلك لم تكن طبقة اجتماعية وليس باستطاعتها أن تصبح كذلك. إن الكتاب الذين نددوا بالمجتمع الطبقي، وفى ذات اللحظة لم يقرؤا بالمرأة باعتبارها طبقة اجتماعية، اشترطوا وبصدق وجوب وجود المجتمع اللاتبقى. إننى أعتقد أننا مازلنا مؤهلين من أجل أن نشير إلى المنظرين الديموقراطيين السابقين للقرن التاسع عشر باعتبارهم مدافعين عن المجتمع ذو الطبقة الواحدة، أو المجتمع اللاتبقى.

إننى آمل أن يكون ذلك العرض المختصر للأمثلة الديموقراطية السابقة للقرن التاسع عشر كافياً من أجل إيضاح أنها جميعاً إشارات إما إلى المجتمع اللاتبقى أو مجتمع الطبقة الواحدة. وهذا ما حدا بى إلى الاعتقاد أن كل

(١٧) س. ف. النظرية السياسية للملكية الفردية. ص ص ٢٢١ - ٢٢٩.

النظريات الديمقراطية السابقة للقرن التاسع عشر تعتبر أفضل رسالة عن الحياة خارج تعاليم الديمقراطية الليبرالية. ومن أجل أن ننغمس داخل هذه التعاليم فيجب أن تصبح النظرية ديمقراطية وليبرالية. ولكن ما هو معتاد، وأعتقد أنه صحيح أشار إلى التعاليم الليبرالية بدءاً من لوك ومروراً بالموسوعات، التي تمتلك من البداية تصوراً عن حريات السوق المترتبة على المجتمع الرأسمالي.

إن النموذج الذى يجب أن يحتذى واضح وبشكل تام. إن ليبرالي القرنين السابع عشر والثامن عشر، الذين لم يكونوا ديمقراطيين (من لوك وحتى بيرك) تصوروا وبشكل تام علاقات السوق الرأسمالي. لذلك فماذا قدمت ليبرالية القرن التاسع عشر الأولى، التي تبدو وبقوة فى حالتى بنتام وجيمس مل، هذا ما سنشاهده فى الفصل الثانى، وعن منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كما سنرى فى الفصل الثالث، فإن مفكرى الديمقراطية الليبرالية حاولوا المزج بين التصور المترتب على مجتمع السوق الرأسمالي والوضع الأخلاقي الإنساني. إن ذلك سيبدع نموذجاً للديمقراطية، مختلفاً عما قدمه بنتام ولكنه جدير بالذكر، وما زال محتوياً على تصور مجتمع السوق. منذ أن أضحت الليبرالية عنصراً أساسياً للديمقراطية الليبرالية فإنها تحوى تصوراً مناسباً وبشكل مستمر مترتباً على العلاقات الرأسمالية ومترتباً أيضاً على المجتمع المنقسم طبقياً، لقد بدت ملائمة، ذلك لأن كل النظريات الديمقراطية السابقة للقرن التاسع عشر رفضت المجتمع المنقسم طبقياً، لذلك يجب أن توضع خارج اصطلاح الديمقراطية الليبرالية. لقد بدت باعتبارها نماذجاً ديمقراطية صنعت يدوياً، لذلك فإنها تعتبر بشائراً للديمقراطية الليبرالية. لو أن مثل هذا الاعتقاد ظل ولبرهة من الزمن تقسيماً غريباً، فإننى لن أصر عليه. إن الشيء الهام لا يتمثل فى التصنيف، وإنما فى الإقرار بأن افتراضات السوق عن طبيعة الإنسان والمجتمع اخترقت وبعمق نظرية الديمقراطية الليبرالية من المحتمل أن يتعجب القارئ من أن هذه الميادين التي

قدمت لمثل هذا التصنيف لا تقود المؤلف إلى افتراض أن الديمقراطية الليبرالية يجب أن تؤمن وبشكل دائم بمجتمع السوق الرأسمالي وانقسامه الطبقي. لو أن الليبرالية ظلت مؤمنة بهذا المعنى أو على الأقل تحويه، فهل ستظل مُستخدمة بهذا المعنى فحسب؟ ألا يعنى ذلك أنها تتناقض مع ذاتها- كما سأوضح ذلك فى الفصل الخامس- وخاصة مع افتراضات النظرية الديمقراطية التى هجرت افتراضات العوق، وحولتها إلى تساؤل داخل النموذج المستقبلى الممكن للديموقراطية الليبرالية؟ إننى لا أعتقد أن أياً من هذه التساؤلات قد أجيب عليه بشكل إيجابى. يجب أن أوضح أن مصطلح الليبرالية أثناء القرن التقويمى للديموقراطية الليبرالية عبر عن التصور المترتب على مجتمع السوق الرأسمالي، ولم يشر إلى أى شىء علاوة على ذلك إن الليبرالية عبرت عادة عن تحرر الفرد من ذلك القيد العتيق المترتب على القوانين المثبتة. ولقد تُخيلت الليبرالية مع الأيام باعتبارها مرادفة للديموقراطية الليبرالية، لقد أضحت ذلك غاية من أجل تحرير كل الأفراد وبشكل متساو. تحريرهم من أجل استخدام وتطوير خصائصهم الأخلاقية بشكل تام. ومع وجود الندرة المترتبة على ما هو اقتصادى، ظلت النظرة للديموقراطية الليبرالية باعتبارها الطريق الوحيد لبلوغ هذه الغاية من خلال القوة الإنتاجية المترتبة على رأسمالية العمل الحر. سواء أكان هذا الطريق فى الواقع هو الوحيد لبلوغ هذه الغاية- الأمر الذى كان موضعاً للشك فى بدايات القرن العشرين- فإنه لا يوجد ثمة شك فى أن الديمقراطية الليبرالية السائدة تبدو كذلك، لقد أرادوا خلق ذلك الارتباط بين السوق الرأسمالي وأهداف الديمقراطية الليبرالية إن هذا الارتباط لا يبدو ضرورياً الآن لأننا نمتلك مستوى تكنولوجياً لبلوغ العملية الإنتاجية الذى يجعل من الممكن تحقيق حياة خيرة لكل فرد بدون الاعتماد على البواعث الرأسمالية. إن مثل هذا الافتراض من الممكن أن يتغير. ولكن لو فنى، فلا يوجد ثمة مجال للحديث عن أى نموذج جديد للمجتمع الديمقراطى، ولا توجد ثمة وجهة نظر فيما يتعلق بإيضاح مثل هذا النموذج تحت مسمى الليبرالية أو أى مسمى

آخر. ولو أن هذا الافتراض زادت سعة فإن الارتباط الضروري الشهير سيصبح أقل ضرورة، ومن المحتمل أن يوضع النموذج الجديد الذى لم يبن على أساس مجتمع السوق الرأسمالى تحت عنوان الديمقراطية الليبرالية.

إننى سأطرح للنقاش فى الفصل التالى ثلاثة نماذج متعاقبة للديموقراطية الليبرالية، التى قيل أنها سادت منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الآن، وسأوضح افتراضات النموذج الرابع. إننى أطلق على النموذج الأول الديمقراطية الوقائية: ويعبر عن حالة لنظام حكم ديموقراطى يحوى من حيث المبدأ ثمة شىء يحمى المحكوم من بطش الحاكم. أما الثانى فيطلق عليه الديمقراطية التطورية: الذى يبدو فى قالب أخلاقى، حيث تبدو الديمقراطية مرادفة للتطور الذاتى الفردى. أما الثالث فهو ما يطلق عليه ديموقراطية التوازن: ذلك النموذج الذى هجر الهدف الأخلاقى، حيث أثبتت التجربة فى هذا الميدان أن الديمقراطية التطورية غير واقعية. لقد قدم المنظرين التوازنيين وصفاً وتبريراً للديموقراطية باعتبارها مرادفة للتنافس بين الصفوة، التى تنتج التوازن بدون مشاركة شعبية، وهذا هو النموذج السائد حالياً. إن عدم ملاءمتها أضحت حاضرة وبشكل قوى، وإن إمكانية أن نستبدل بها المزيد من المشاركة أضحت الغاية الفعلية. لذلك فإن هذه الدراسة ستمضى لإيضاح افتراضات النموذج الرابع ومشكلاته، ديموقراطية المشاركة.

الفصل الثاني

الديموقراطية الوقائية

التغير في التعاليم الديمقراطية؛

مهما كان الاعتقاد فيما يتعلق بمخططات تينيسون عن الحرية وانتشارها من رئيس إلى رئيس، فمن الواضح أنها لا تعبر عن الطريق الذى وصلنا من خلاله لديموقراطيتنا الليبرالية الحالية. إنه لحقيقى أن امتياز الديموقراطيات الليبرالية الحالية حضر وبصورة عامة على مراحل، بدءاً من أهلية الملكية المقيدة، مروراً بالنجاحات المختلفة لانتخابات الرجال فى الأقطار المختلفة، واحتوائها أخيراً على التصويت النسائى. لقد رسخت أسس وأيديولوجية الليبرالية قبل انتشار هذا الامتياز إن التصورات الوحيدة الواضحة لهذا الحكم تمثلت فى اللاتصورات.

لقد امتلكت بعض الأقطار الأوربية، وليس فرنسا فحسب، ذلك الامتياز الذى حظى به الرجال قبل أن يوطد مجتمع السوق الليبرالى ذاته فيها بشكل كلى. ولكن منذ أن انتخبت الجمعيات التشريعية بواسطة هذا الامتياز فإنها لم تمتلك سلطة لصنع أو عدم صنع الحكومات، لذلك فإن النظم لم تعتبر ديموقراطية. إن مدى اعتبار الامتياز مقياساً للحكومة الديموقراطية يتوقف على اختبار إمكانية أن يصنع هذا الامتياز الحكومة أو لا يصنعها. لذلك فإنه من المحتمل أن نقول أن الحركة من أجل بلوغ الامتياز الديموقراطى التام تمت وبشكل تدريجى فى أى مكان، وأن تصور الديموقراطية الذى يجسده هذا الامتياز اختلف وبشكل جذرى عن أى من الرؤى المبكرة للديموقراطية.

من هذا المنطلق يمكن القول بوجود تغير واسع فى التحول من ما قبل الليبرالية إلى الديموقراطية الليبرالية. إن البداية الفعلية فى القرن التاسع عشر صنعت من أساس مختلف، فالتصورات الأولى للديموقراطية وكما رأيناها رفضت الانقسام الطبقي، معتقدة فى تجاوزه أو آمله فى ذلك، وموضحة أيضاً أنها فى بعض الأماكن - جنيف روسو أو أمريكا جيفرسون - تجاوزتها بالفعل. وعلى طرفى نقيض من ذلك فلقد تصورت الديموقراطية الليبرالية الانقسام الطبقي، وبنيت على أساسه.

لقد أضحى أول صناع الديمقراطية الليبرالية بمثابة المدافعين عنها من خلال سلسلة فكرية بدأت من افتراضات مجتمع السوق الرأسمالي وقوانين الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. لقد وهبتهم نموذجاً للإنسان (باعتبارها مفسراً لمنافعه) ونموذجاً للمجتمع (باعتبارها مزيجاً من الأفراد والمصالح المتصارعة). لقد استنتجوا من خلال هذه النماذج مبدأ أخلاقياً واحداً وهو الحاجة إلى الحكومة، والدلالات المرغوب فيها بالنسبة للحكومة، وأيضاً النظام المرغوب فيه لاختيار وصنع الحكومات

ومن أجل أن نرى كيف انغمست نماذجهم عن الإنسان والمجتمع بعمق في نظريتهم العامة. وأيضاً داخل نموذجهم عن الديمقراطية الليبرالية، باعتباره الصورة المثلى للحكومة. فإننا سننظر وبصورة أكثر انغلاقاً مما هو معتاد لاثنيين من النسقيين والمناصرين الأول للديموقراطية الليبرالية وهما جيرمى بنتام وجيمس مل^(١). من المحتمل أننا سنبدأ مع بنتام المؤسس الحقيقي للنظرية التي عرفت بالنفعية، ووجدت عند جيمس مل، الذي عرض التصور النفعي بصورة أكثر وضوحاً من بنتام، حيث بدت تحفظاته والتباساته مختلفة عن بنتام. لقد كان جيمس مل تابعاً مخلصاً لبنتام، وكاتباً أكثر من تابع، لذلك قدم النظرية البنتامية بصورة أعمق مما قدمها عليه مؤسسها ذاته وبمضى الوقت جعل بنتام من التساؤل عن أفضل صورة للحكومة محور اهتمامه. هذا وقد قدمت أفكارهما

^{١١} من الممكن رؤية النموذج مل في مقالته الشهيرة التي قدمها عام ١٨٢٠، ومن الممكن التاريخ لبنتام منذ عام ١٨٢٠ أو عام ١٨١٨ عندما قدم ستة وعشرين حلاً لإصلاح البرلمان التي أفسحت المجال للحق الدستوري المتمثل في أن كل الأفراد الذين يتمتعون للحس الذكري، والعصر الناصح، وصوت العقل سوف.. يقيمون اما كأصحاب بيوت أو مقاسمينك المسكن داخل مقاطعة يطلق عليهم فيها أنهم مهيأون للاقتراع. والبعض الآخر امتلك الحق المتساوي في الاقتراع مبكراً أحياناً. ويعتبر كلاً من حور ميجور فيما كتب عام ١٧٧٦ تحت عنوان حقق اختيارك، وما قدمه كوبييت في سحله السياسي حديراً بالذكر. ومع ذلك فلا يمكننا القول بأن أيهما قدم نموذجاً عقلياً تاماً، أو مبادئاً نظرية: لقد عينا بالحقوق الطبيعية لحرية الإنسان الإنجليزي (قبل أن يتحطم هذا الامتياز على يد هري الثامن) كما أنهما لم يكونا قلقين بشأن البناء الطبقي أو دلالة الطبقة العاملة الصناعية الجديدة

فى تطابق. على الرغم من أن كلا منهما كان فى صدام مع الآخر، لذلك فليس من العدل أن ننظر إليهما باعتبارهما نسيجاً واحداً.

يجب أن يُقال أن الديمقراطية مع بنتام ومل بدأت بداية فقيرة إن هذا لا يعنى أنهما منظران غير أكفاء بل على النقيض من ذلك، فلقد اشتهر بنتام باعتباره مفكراً، كما أن أعظم المذاهب تأثيراً على الإنجليز فى القرن التاسع عشر اقترن به. إن النظرية النفعية العامة، التى استنتج كلاهما منها الحاجة للامتياز الديمقراطى أوضحت أن كلا منهما مشروع فعال وبشكل حيوى. لقد كانت كلاهما، وهذه كانت المشكلة.

إننى سأقترح أنها كانت مزيجاً من المبدأ الأخلاقى المتمثل فى المساواة، ونموذج إنسان ومجتمع السوق التنافسى، الذى تطلب وبشكل منطقى أن يلتقى كلا المفكرين من أجل الامتياز الديمقراطى، إنهما يصنعان ذلك بغموض أو بتحفظات.

الأساس النفعى؛

إن النظرية العامة كانت واضحة وبقدر كاف. إن المعيار الوحيد الذى يمكن الدفاع عنه وبشكل عقلى فيما يتعلق بالخير الاجتماعى تمثل فى السعادة القصوى لأكبر عدد ممكن من الأعضاء. ولقد عُرفت السعادة باعتبارها مرادفة لجهد الفرد من أجل أن يحقق رغبته.

ومن أجل أن تتحقق هذه السعادة للمجتمع بصورة عامة فيجب أن يبدو كل الأفراد باعتبارهم واحداً ترى أى شىء من الممكن أن يكون أكثر مشروعية من هذا المبدأ الأخلاقى الأساسى؟

لقد حوت المبادئ السياسية المؤكدة. إن كل فرد وبفعل طبيعته يبحث عن الحد الأقصى من بلوغ رغبته بدون عوائق. وعلى الرغم من أن بنتام صاغ سلسلة طويلة من الرغبات، مشتملة على الرغبات الغير مادية، إلا أنه أوضح أن امتلاك الخيرات المادية يعتبر مبدأ أساسياً من أجل بلوغ الرغبات الأخرى، لأنها بمفردها هى ما يمكن النظر إليه باعتباره رغبة ينشدها الجميع. إن كل

زيادة فى الثروة يستتبعها زيادة فى السعادة^(٢). إن كل قدر من الثروة يستتبع قدراً من السعادة. وتارة أخرى فالمال وسيلة لإشباع الرغبات. إن أولئك الذين لم يقبلوا صحة هذه الأداة يجب أن يعثروا على أخرى تكون أكثر دقة، أو يزيد أو ينقص فى وداع السياسات والأخلاقيات^(٣).

لذلك فالكل يبحث عن الحد الأقصى من امتلاك الثروة بدون قيد. إن طريق أى فرد من أجل تحقيق هذا يتمثل فى الاستحواذ على سلطة تفوق الآخرين. إن الارتباط بين الثروة والسلطة أكثر انغلاقاً وخصوصية. لذلك أوضح أن التقليل من أزمته، حتى ولو على مستوى التخيل، يعتبر حدثاً مترتباً على صعوبة صغرى^(٤). إن كل منهم يعتبر وسيلة للإنتاج مع ارتباطه بالآخر. وتارة أخرى تعتبر الموجودات البشرية أقوى الوسائل بالنسبة للعملية الإنتاجية، ويصبح كل فرد قلق فيما يتعلق بتوظيف خدمات أنداده فى مضاعفة رفاهيته، كما أن المساواة السائدة تبغض الخضوع^(٥).

لقد كان جيمس مل أكثر صراحة. فكتب عام ١٨٢٠ فى مقالته عن الحكومة: "إن أحد الموجودات الإنسانية يرغب فى أن يذيب الشخص وملكيته فيما هو ثانوى من أجل رغباته، ومع ذلك فإن فقدان الرغبة التى من المحتمل أن تكون فرصة ملائمة لشخص آخر، تعتبر أساس الحكومة. إن الرغبة فى الموضوع تتضمن الرغبة فى السلطة من أجل إنجاز الموضوع إن الرغبة فى مثل هذه السلطة التى تُذيب الأشخاص وملكياتهم فيما هو ثانوى من أجل رغباتنا تعتبر القانون العام الحاكم للطبيعة الإنسانية... إن أعظم الوسائل من أجل بلوغ ما يحبه الرجل يتمثل فى أفعال رجال آخرين. السلطة.... تعنى ضمان

(٢) مبادئ القانون المدنى، الجزء الأول، الفصل السادس، فى بنّام: نظرية التشريع. إعداد: س. ك. وجدين. لندن. ١٩٣١.

(٣) العمال الاقتصادية الكاملة لبنّام. إعداد: ستارك. ص. ١١٢.

(٤) القواعد القانونية. الفصل التاسع. فى الأتمال الكاملة. إعداد: بوارنج. ص. ٤٨.

(٥) ستارك. المرجع السابق. ص. ٤٣٠.

الانسجام بين إرادة شخص ما وأفعال الآخرين. إننا نقرر أن هذا ليس هو الافتراض الذى سنناقشه^(١).

ومع هذا القانون الحاكم للطبيعة الإنسانية، فإن المجتمع يعبر عن ارتباط الأفراد الباحثين وباستمرار عن السلطة العليا على حساب الآخر. ومن أجل أن نضمن عدم اختفاء المجتمع فإن بناء القانون المدنى والجنائى يبدو ضرورياً. إن البناءات القانونية الشهيرة من المحتمل أن تكون عاجزة عن إيضاح الواقع الاجتماعى الضرورى، ولكن بالطبع وطبقاً للمبدأ الأخلاقى النفعى، فإن أفضل ما بُنى على أساس من القوانين تمثل فى توزيع الحقوق والواجبات، التى ستنتج السعادة العظمى لأكبر عدد من الأعضاء. ولقد قال بنتام أن الغاية العامة للقوانين انقسمت فى أهداف أربعة سائدة: الحفاظ على الوجود، إنتاج الوفرة، الدعوة إلى المساواة، والحفاظ على الأمن^(٢).

أهداف بنتام من التشريع (القانون) :

إن حجج بنتام عن كيفية إثبات هذه الغايات تبدو واضحة. فلقد أشار إلى وضع النظام المترتب على الملكية الخاصة المطلقة والمشروع الرأسمالى، ذلك الذى كان نتيجة فعلية للمبادئ الأساسية المترتبة على الطبيعة الإنسانية. اسمح لنا أن ننظر إلى هذه البراهين.

أولاً الوجود: فيجب على القانون أن يصنع شيئاً ما من أجل حماية وجود كل فرد.

” ماذا باستطاعة القانون أن يصنع من أجل الوجود؟ لا شىء بشكل مباشر. إن كل ما يستطيع أن يفعله بصورة عامة يتمثل فى إبداع الدوافع، التى تُدفع أو تُوجه بواسطة القوى التى يمكن من خلالها السماح للرجال بالدفاع عن وجودهم من أجل أنفسهم. ولكن الطبيعة ذاتها خلقت هذه الدوافع، ومنحتها

(١) الفصل الرابع. طبعة باركر. كامبردج. ١٩٣٢.

(٢) مبادئ القانون المدنى. الجزء الأول. الفصل الثانى. ص ٩٦.

قوة كافية. وقبل أن توجد القوانين، فإن الحاجات والمتع قامت فى هذا المجال بما يتسنى لأفضل القوانين مركزية القيام به. فلقد زُودت الحاجة بجهود كل الأنواع، وقتلت نفسها أيضاً، سيطرت على العمل، أوجدت الشجاعة، ووطورت كل خصائص الإنسان. أما المتعة فتعتبر الرفيق الملازم لأية حاجة مبررة، صاغت ذخيرة لا تنضب من المكافآت من أجل أولئك الذين تغلبوا على العقبات وأتموا غاية للطبيعة. إن قوة القانون الفيزيائى تبدو كافية، بينما يبدو توظيف القانون السياسى غير ضرورى^(٨).

إن ما يتسنى للقوانين فعله يتمثل فى حماية الوجود بطريق غير مباشر، من خلال حماية بنى الإنسان أثناء عملهم وجعلهم على يقين من جنى ثمار عملهم إن الحفاظ على العمال والحفاظ على ثمار عملهم يعتبر منفعة مترتبة على القوانين. إنها منفعة نفسية^(٩).

إن الفكرة الدقيقة بالنسبة لبنتام تتمثل هنا فى استحضاره للخوف المترتب على المجاعة باعتباره باعثاً طبيعياً للعمل الإنتاجى الذى سيحمى وجود كل فرد. الأمر الذى ترتب عليه انزلاقه للفكر حول المجتمع البدائى (قبل أن توجد فكرة القوانين)، حيث مثل الخوف من المجاعة دافعاً لكل فرد من أجل العمل على دفع المجتمع الصناعى فى القرن التاسع عشر، ومع ذلك فإن هذا لم يحدث بدون احتياطات تقليدية.

وفى المجتمع البدائى ومع هذا المستوى المنخفض للتقنية الإنتاجية أضحى العمل المتواصل حاجة ضرورية بالنسبة للجميع (ونظر إليه الجميع باعتباره كذلك) من أجل تلاشى المجاعة العامة، ومن ثم فلقد أضحى الخوف من المجاعة دافعاً كافياً للعمل لإنتاجى الذى سيهب الوجود للجميع. ولكن فى ذلك المجتمع الذى يتمتع بتقنيات إنتاجية كافية من أجل حماية وجود

(٨) المرجع السابق. الجزء الأول. الفصل الرابع. ص ١٠٠.

(٩) نفسة.

يعد الخوف من المجاعة باعثاً كافياً فى ذاته إن الخوف من المجاعة فى مثل هذا المجتمع يصبح دافعاً فى حالة واحدة، عندما تخلق قوانين الملكية تلك الطبقة التى لا تمتلك ثمة شىء فى الأرض أو رأس المال العامل، كما أنهم لا يمتلكون ثمة أهداف فى المجتمع، ويجب عليهم أيضاً أن يبيعوا عملهم أو يموتوا جوعاً.

لذلك فإن كين وهو مفكر كبنتام فشل فى رؤية ذلك، إنه لم يضع فى حسابه الوجود الحتمى لمثل هذه الطبقة فى أى مجتمع تقدم اقتصادياً. ونحن نعلم كيف أوضح ذلك: ففى أكثر الدول تقدماً على المستوى الاجتماعى فإن الغالبية العظمى من مواطنى الطبقات العامة لن يمتلكوا ثمة مصدر عدا صناعتهم اليومية. وبناء على ذلك فإنهم سيصبحون قريبين مما هو فطرى^(١). باستطاعتنا أن نرى بالطبع تعاليم الاقتصاد السياسى الكلاسيكى الهادمة للمبدأ التشريعى إن التغير المبدئى الذى أخذ مكانه فى حجته تمثل فى الوفرة. لذلك فهو يقفز من الفكر حول مجتمع المنتجين المستقلين من أجل أن يفكر فى مجتمعه المتقدم، مطبقاً الدوافع التى استمدت من الأول من أجل الأخير. إنه يقول بعدم وجوب وجود قانون ضرورى يدفع الأفراد صوب إنتاج الوفرة المترتبة على الخيرات المادية.

إن الدوافع الطبيعية كافية لأن رغبة كل فرد مطلقة فالجميع ينشدون تبرير إبداع رغبة جديدة. لذلك يوجد دافع قوى وحاسم من أجل إنتاج المزيد. إن بنتام لم ير مثل هذا الباعث، الذى ربما يبدو كافياً بالنسبة للمقاول الرأسمالى أو يكون ممكناً بالنسبة للتوظيف الذاتى للمنتج المستقل، ولكن لا يمكن أن يطبق على الأجراء، الذين عادة ما يكونون قريبين مما هو فطرى. إنه لم ير ذلك، لأنه أبدع نموذجاً عن الإنسان من خلال تخيله للمقاول أو المنتج المستقل. لقد كان باستطاعته أن يصنع ذلك لأنه لم يمتلك أى حس تاريخى.

١١١ المرجع السابق. الجزء الأول. الفصل الرابع عشر: ص ١٢٧.

عندما نضع حجته أدنى من فكرتى المساواة والندرة فإنه باستطاعتنا أن نرى المدى النهائى الذى تضمن من خلاله تصوره للرأسمالية مبدأه الأخلاقى المشروع. إن الحقيقة الواقعية للمساواة تتمثل فى أن يمتلك كل فرد نفس القدر من الثروة أو الدخل. لقد وضع تحت ما يسمى بقانون تناقص المنفعة، الذى يشير إلى أن المقادير المتعلقة بالثروة (أو الخيرات المادية) تحضر وبشكل متعاقب وتكون أقل إرضاءً لمبدعها. إن كل الأفراد يمتلكون ذات الخاصية فيما يتعلق بالرغبة، وأن أى مقدار من الثروة يستتبع مقداراً من السعادة إن ذلك يستلزم أن الذى يمتلك المزيد من الثروة يمتلك المزيد من السعادة ولكن الإسراف فى السعادة من قبل الغنى لن يكون معادلاً للإسراف فى الثروة^(١١). إن ذلك يستتبع أن إجمالى السعادة سيكون أعظم عندما نقرب من توزيع الثروة الذى يقربنا من المساواة: إن الحد الأقصى لمجموع السعادات يستلزم أن يمتلك كل الأشخاص قدراً متساو من الثروة.

إن الحقيقة الواقعية للمساواة تستلزم وكما لاحظنا افتراضاً عن القدرات المتساوية من أجل بلوغ الرغبة. لو أن البعض كان كاذباً فيما يتعلق بامتلاك خاصية أعظم من أجل الرغبة فيما يتعلق بالحساسية والوعى، فإنه بالاستطاعة أن نوضح أن إجمالى السعادة سيفسر بامتلاكهم ثروة تزيد على ما يمتلكه الآخرون. إن بنتام لم يكن متمسكاً بهذا المبدأ. لقد استهل برهانه على (تناقص الغلة Diminishing returns) من أجل المساواة باستبعاد الوعى العام للأفراد والنتائج الخارجية التى ومن المحتمل أنهم يوجدون فيها. لقد قال بوجوب طرح هذه الأشياء جانباً لأنهم غير متطابقين بالنسبة لشخصين، لذلك فبدون أن نطرح هذه الاختلافات جانباً سيصبح من المستحيل وضع أى افتراض عام^(١٢).

(١١) المرجع السابق. الجزء الأول. الفصل السادس. ص ١٠٣.

(١٢) المرجع السابق. ص ١٠٣.

لقد أشار فى كل مكان إلى وجود اختلافات فى كل الاصطلاحات المتعلقة بالأفراد إلى جانب الاختلافات الفردية العامة المتعلقة بالمشاعر. لقد وجد اختلاف فى المشاعر كما بين الجنسين: وفيما يتعلق بفكرة الكمية فإن مشاعر الجنس الذكري تبدو أعظم من مشاعر الجنس النسوى^(١٣). وعن الأهمية العظمى المباشرة فى البرهان المعتمد على العلاقة بين الرغبة والثروة فلقد شاهد بنتام الاختلاف بين أولئك الذين يحتلون مراتب مختلفة: إن مقدار المشاعر يبدو أعظم فى الطبقات العليا من الرجال عنه فى الطبقات الدنيا^(١٤).

لو عرف بنتام مثل هذه الطبقة المألوفة بشكل مختلف عند صناعته للمساواة المترتبة على الثروة، فإن وضعه كان من الطبيعي أن يتحطم: يجب عليه أن يصادق على موقف آدموند بيرك. ربما رأى أنه لا توجد ثمة حاجة لإعارة الانتباه صوب هذا الاختلاف عندما عرض تصويره للمساواة، ذلك لأنه قرر بالطبع أن أهداف المساواة كانت خاضعة وبشكل تام لأهداف الندرة.

وعلى أية حال فلقد قال بنتام ذلك كثيراً فى غضون حديثه عن المساواة، ومع ذلك تحول صوب الحماية، ويقصد بها حماية الملكية، وحماية التصور المترتب على العودة إلى استخدام العمل الفردى وملكيته. فيقول بنتام أنه بدون حماية الملكية من خلال حماية ثمار العمل الفردى فإن الحضارة تصبح مستحيلة. ليس باستطاعة أحد أن يضع مخططاً للحياة أو يباشر أى عمل لا يتسنى له أن يأخذ إنتاجه أو يستخدمه. لو أن فرداً ما لم يكن على يقين من أن الثمار ستكون ملكاً خاصاً له فإنه لن يقدم الرعاية البسيطة للأرض. يجب أن تحمى القوانين الملكية الفردية. ومنذ بدا الأفراد مختلفين عن بعضهم البعض فيما يتعلق بالقدرة والطاقة فإن البعض سيحصل على ملكية أكثر من البعض الآخر. إن أى قانون يحاول أن يوجههم صوب المساواة يجب أن يُحطم

(١٣) مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع. الفصل السادس. فى الأعمال الكاملة. لندن. ١٩٢٠. ص ٦٤.

(١٤) المرجع السابق. ص ٦٥.

الحافز الإنتاجى. لذلك يجب ألا يتضمن القانون أية فواصل بين المساواة والحماية: يجب أن تمنح المساواة^(١٩).

إن الحجة مقنعة ولكن الفكر عاجز. لو أن واحداً ينظر إلى المقدمات المنطقية البنتامية المتمثلة فى أن أى فرد وبواسطة طبيعته يبحث عن إشباع رغبته، وأيضاً عن خيراته المادية، بدون قيد، وعلى حساب الآخرين، فإن ذلك يستلزم القول بأن حماية ثمار العمل الفردى تحولت من أجل اكتساب الدافع من أجل الإنتاج. ووفق ما يرى بنتام فإنها لم تستلزم ذلك، لأنه لا يوجد ثمة مجتمع عدا المجتمع الهمجى يصبح ممكن الوجود بدون الحماية، فحماية ثمار العمل الفردى امتدت لتحوى حماية الوجود الذى تمتع به العبيد فى الحضارات الكبرى. إن العمل الذى يعتمد على القوة، سواء أكان فى صورة عبودية أو أية صورة أخرى كان مهياً لبلورة جانب كبير من الحضارة. وعن المقدمات المنطقية البنتامية المتمثلة فى أن كل واحد يبحث عن قوة تفوق الآخرين ذلك لأن الموجودات الإنسانية تعتبر أقوى وسائل الإنتاج، فلقد استطاع وبصعوبة أن يحكم على ذلك بأنه غير طبيعى. وفى الحقيقة لقد كان ذلك بعيداً عما كان يؤمن به.

لو أنه كان مقتنعاً بقصور تصوره لحماية الملكية فيما يتعلق بحماية ثمار العمل الفردى، لبدا موقفه فعالاً ومتحرراً. ولكنه لم يكن مقتنعاً بذلك. ومن ثم ذهب إلى افتراض مغاير لذلك تماماً: إن حماية أى نمط من الملكية موجود بالفعل، الذى يحوى تلك التى لا يمكن أن تكون ثماراً للعمل الفردى بشكل ما أو بآخر يجب أن تُكفل.

إلى أى شىء يقطع المشرع من أجل أن يرسم إجمالى الملكية الموجودة بالفعل حتى يتسنى له رعاية المبدأ العام للحماية؟

(١٩) مبادئ القانون المدنى، الجزء الأول، الفصل الثانى، ص ١٢٠.

" لقد تطلع إلى التوزيع كما هو كائن بالفعل... لا يوجد ثمة شيء أكثر اختلافاً من وضع الملكية في أمريكا، إنجلترا، المجر، وروسيا. إن الراعى في أول هذه الدول هو الملك، وفي الثانية يتمثل في المستأجر، وفي الثالثة تعلق بالأرض، وفي الرابعة تجسد في العبد وعلى الرغم من أن المبدأ الأسمى للحماية يسيطر على كل هذه التصنيفات، فأعتقد أنه ليس باستطاعتهم إنتاج ذات السعادة"^(١٦).

إن برهان بنتام المقترح يبرهن تارة أخرى على قصور وعيه التاريخي إن رأيه يتمثل في أنه من أجل أن نسقط أى نسق موجود للملكية فهذا مرادف لاستحالة صنع أى نسق آخر لها. إن ذلك لا يستلزم العثور على معرفة تاريخية من أجل أن نرى أنه ليس كذلك فعلى سبيل المثال فإن تحطيم النظام الإقطاعي للملكية أدى إلى وجود النظام الرأسمالي للملكية، وذات القول من المحتمل أن ينطبق على سقوط العديد من النظم الشهيرة الموجودة.

لو أن مسلمة بنتام الغير تاريخية صحيحة، فكان يجب أن يؤهل منطقياً من أجل أن يقرر أن أى نظام مُثبت يجب أن يظل، على الرغم من أنه لا ينتج ذات القدر من السعادة، ومن أجل إسقاط أى نظام يجب أن يكون خاطئاً وفقاً لمعيار السعادة القصوى لا طبقاً لأى منفعة أخرى من الممكن أن يحققها أى نظام آخر. لذلك فإن برهانه على أن الحماية مسلمة قبلية تفوق المساواة برهان خاطئ.

من المحتمل أن يُعتقد أن بنتام استطاع أن يُبرهن على فكرته المتمثلة في الحماية بالنسبة لأى نظام موجود للملكية، مشتملة على تلك التي تقر باللامساواة في توزيع الثروة، بدون التعويل على مسلمته التاريخية ولكن بتقديم مبدأ آخر ذلك الذى عرضه في الفصل المتعلق بالمساواة. وهذا المبدأ هو " عندما يكون السبب واحداً فإن الرجال يبدون وبوجه عام أكثر حساسية من

(١٦) المرجع السابق، الجزء الأول، الفصل الحادى عشر؛ ص ١١٩.

أجل الكسب منهم من أجل تحقيق الرغبة. من أجل بلوغ مثل هذه المنزلة الاجتماعية السائدة فإن فقدان الذى يُنقص ثروة الرجل بنسبة واحد إلى أربعة، سيحرمه من المزيد من السعادات التى تفوق المكسب الذى يترتب على مضاعفة الملكية^(١٧)

يرى بنتام أن هذا لا يبرر استمرار هذه اللامساواة العظمى. إن خلاصة ما توصل إليه تمثل فى أن إعادة التوزيع تمثل العامل الفعلى لفقدان السعادة إذا ما طبقت بين شخصين يمتلكان ثروة متساوية. لقد أوضح علاوة على ذلك أن افتراض وجود شخصين يمتلك أحدهما ثروة تفوق ثروة الآخر بما يعادل أربعة أضعاف، فإن إعادة توزيع ثروة الأول من أجل الثانى سيضاعف ثروة الثانى، وسيظل مرادفاً لفقدان السعادة. ولكن لو أن ثروة الأول فاقت ثروة الثانى باثنى عشر ضعف، فإن إعادة توزيع ربع ثروة الأول سيضاعف ثروة الثانى إلى أربعة أضعاف، التى ستدلل على مكسب نهائى فى السعادة.

لقد لاحظ بنتام ذلك. إن طريقته لوضع هذا تمثلت فى القول بأنه فى مثل هذا الوضع فإن الشر الذى يُصنع بواسطة الهجوم على الحماية سيُعوّض جزئياً بواسطة الخير الذى سيكون أعظم من خلال التقدم صوب المساواة^(١٨) لذلك فلقد احتاج إلى برهان مستقل ليُجمل تصوره لهذه المسألة القبلية للحماية أعلى من المساواة إن هذا البرهان المستقل، وكما رأينا بُنى على أساس مسلة تاريخية خاطئة

من خلال معالجة بنتام الشاملة للأهداف الأربعة التابعة للتشريع، ومسلته الحقيقية السائدة يتضح لنا كيف اخترقت الافتراضات البرجوازية نظريته العامة. إننا نمتلك فى المقام الأول مسلمات عامة: تتمثل فى أن كل شخص يعمل عادة من أجل حماية مصلحته، من أجل أن يفسر رغبته أو منفعته

(١٧) المرجع السابق. الجزء الأول. الفصل السادس. ص ١٠٨

(١٨) نفسه. ص ١٠٨

المطلقة، وهذا يعبر عن صراع كل فرد من أجل مصلحته فحسب . لذلك فإن البحث عن تبرير الرغبة استتبع البحث عن تفسير الخيرات المادية أو الاستحواذ على سلطة تفوق الآخرين. لذلك بدت المسلمات التي استُنتجت من مجتمعه البرجوازي صحيحة بشكل تام: إن غالبية الرجال لن يتطلعوا إلى ثمة شيء يفوق مستوى وجودهم المجرد، ذلك لأن الخوف من الجوع مثل الدافع الفعلى للعمل أكثر من البحث عن المكسب. إن الأكثر خطأ رأور في الأمل المتمثل في الكسب حافزاً كافياً لتفسير العملية الإنتاجية، ومن أجل أن يُطاع هذا الأمل باعتباره دافعاً يجب أن توجد حماية مطلقة للملكية. وأخيراً فإننا نحمل الملكية المرفوعة إلى مستوى المبدأ الأسمى، والمتجاهلة بشكل مطلق لمبدأ المساواة.

إن الهدف النهائي كما نظر إليه بنتام تمثّل في القول بعدم وجود تناقض هنا، وأن فكره المترتب على مسلمته اللاتاريخية وفق ما أرى يتمثل في أنه عُنَى وبصورة فعلية فحسب بمعقولة مجتمع السوق الرأسمالي. وفي الواقع إن هذا المجتمع وعلى الأقل طبقاً لاقتصاده السياسي الكلاسيكي الشهير يبدو وكأنه لا يحوى تناقضاً: إن حماية الملكية الفردية المطلقة مع الرغبة المطلقة تعتبر أكثر شيء يستلزم تفسير العملية الإنتاجية للنظام بصورة عامة. ولكن من أجل أن ننادى بحماية الملكية، بينما تُخلد اللامساواة، وتُبرر العملية الإنتاجية، فإن هذا القول لا يعتبر تفسيراً مقبولاً للرغبة أو المنفعة. لقد حول بنتام مجاله تارة أخرى، تحول من المنفعة الكلية إلى إجمالى الثروة. إن هذا التحول غير مشروع، ذلك لأنه وبواسطة مبدأه عن تناقض المنفعة فإن أقل ثروة قومية وزعت وبشكل متساو من الممكن أن تمنح المنفعة بشكل يفوق المنفعة المترتبة على توزيع الثروة القومية بشكل غير متساو. ولكن بنتام كان متشرباً للروح الرأسمالية، تلك التي هدفت إلى تفسير الثروة ونظرت إليها باعتبارها كافية لتفسير المنفعة. هذا التناقض الذى لم يقبله بنتام.

المتطلب السياسى :

أى نمط من الدول أضحي متطلباً من أجل مثل هذا المجتمع ؟ إن المشكلة السياسية تمثلت فى خلق نظام من أجل اختيار الحكومات وتشكيلها، ذلك النظام الذى يؤسسه صنّاع القوانين ومنفذيها، أولئك الذين يصنعون مثل هذا النمط من القوانين التى يتطلبها مثل هذا المجتمع ويحمونها إنها مشكلة ازدواجية: إن النظام السياسى يجب أن يبدع الحكومات التى ترسخ مجتمع السوق الحر وتحتضنه وتحمى المواطنين من الحكومات الجشعة (فبواسطة المبدأ الأعلى الحاكم للطبيعة الإنسانية فإن كل حكومة ستصبح جشعة، إلا إذا ما وضعت فى حساباتها ألا تصبح كذلك، أو من الاستحالة بمكان أن تصبح كذلك).

إن النقطة الحاسمة فى حل هذه المشكلة الازدواجية انتهت لتصبح امتداداً للحق الدستورى (حق الانتخاب) برفقة رغبات مؤكد مثل الاقتراع السرى. الانتخابات المعتادة، وحرية التعبير، التى ستجعل عملية الاقتراع حرة وتعبر بشكل فعلى عن آمنيات المقترعين لقد أضحي حق الانتخاب ووضعها الحقيقى بمثابة التساؤل المحورى لأنه كان باستطاعة المنظرين فى بدايات القرن التاسع عشر فى إنجلترا أن يسلموا بالنشاط المتجدد لبنية الحكومة التمثيلية فلقد استبدل بالاستعدادات القانونية التى اختيرت بواسطة الهيئات التشريعية والسلطات الدورية بشكل دورى، المقترعين فى الانتخابات العامة. الذين خضعت بواسطتهم الخدمات المدنية والعسكرية للحكومة المسؤولة عن العملية الانتخابية لذلك فإن النموذج الذى قفز من خلاله مفكرو القرن التاسع عشر تمثل فى الحكومة التمثيلية المسؤولة عن هذا النمط. إن التساؤل الذى تركوه دار حول ماهية الاستعدادات من أجل خلق الوجود الحقيقى لهذا الحق الدستورى، الذى يجب أن يبدع الحكومات، التى يجب أن تؤسس مجتمع السوق الحر وتحمى المواطنين من الحكومة

لو أن أول هذه المتطلبات بدأ بمفرده باعتباره مشكلة، فإن شيئاً ما أقل بعداً عن الامتياز الديمقراطي سيبدو كافياً. وفي الواقع إن شيئاً ما أقل بعداً عن ذلك برره بنتام لمدة عقد أو عقدين بعد أن بدأ التفكير في النظم السياسية. وفي العمل الذي كُتب بين ١٧٩١ و ١٨٠٢ هدد هذا الحق الدستوري، فاستبعد الفقير، الجاهل، التابع، والمرأة^(١٩) وفي ١٨٠٩ دافع عن الحق الدستوري لرب البيت، شريطة أن يؤدي وبصورة مباشرة الضرائب المفروضة على ملكيته^(٢٠). وفي ١٨١٧ تحدث عن الحق الدستوري العام، واستبعد منه فقط من هم تحت السن، وأولئك الذين لا يستطيعون القراءة، ومن الممكن استبعاد النساء (ومن أجل أن نعطي وجهة نظر حاسمة عن ذلك يجب أن نكون مكانه) ولكنه في ذات العمل على الرغم من أنه أضحى غير مقتنعاً بسلامة مبدأ الاقتراع العام إلا أنه كان مؤمناً بالسهولة والتناغم الكامنين فيه، وأوضح أنه من أجل تحقيق المصلحة العامة والسلام فهناك العديد من الاستثناءات من المحتمل أن تُصنع، من الممكن أن تحدث لبلوغ الخبرة التامة والتدرجية^(٢١). ولقد عني في ١٨٢٠ بالبحث عن امتياز الرجولة، ولكنه قال أيضاً أنه سيفترض وبسرور حقاً دستورياً أكثر تحديداً بالنسبة لرب المنزل، ويستثنى منه ما لا يفي بمطالب المستبعدين الذين من المحتمل أنهم يشكلون غالبية الرجال البالغين سن الرشد^(٢٢). لذلك فإن بنتام لم يكن متحمساً للامتياز الديمقراطي: لقد دفع إليه بشكل جزئي بواسطة تخمينه لما يمكن أن يتطلبه الناس من خلاله، وبواسطة المتطلبات المنطقية المجردة المترتبة على أعمال العقل في التساؤل الأساسي. إن كل رجل من الرجال (مشملاً كل شخص مالكا للقوة من أجل أن يشرع أو يحكم) حكم بكل

(١٩) مبادئ التشريع، الفصل الثالث عشر، ص ٨١.

(٢٠) مخطط الإصلاح البرلماني، ص ٤٠٠، ص ١٢٧.

(٢١) المرجع السابق، ص ص ٣٥-٣٧.

(٢٢) الرجعية ليست خطيرة في الأعمال الكاملة، ص ٥٩٩.

ما فى الكلمة من معنى بتصوره لما تكون عليه مصلحته . فى أضيق وأخص معنى
لكلمة المصلحة لا من خلال مشاهدة مصلحة الآخرين^(١٣١)

إن الطريق الوحيد لمنع الحكومة من أن تسلب المواطن أمنه تتمثل فى
أن نجعل الحكام قابلين للتغير بواسطة غالبية المواطنين إن قوة الحكومة تكمن
فى أيدى المواطنين أكثر من كمونها فى يد من تم اختيارهم ، أو تغييرهم بواسطة
الاقتراع من قبل أكبر عدد من الناس لأنهم بحثوا عن تنمية سعادتهم مهما
أضحت عليه سعادة الآخرين. إن الافتراض المتمثل فى أن إجمالى سعادة الحكام
تتمى سعادة المحكومين يجب العمل على التقليل من أهميته^(١٣٢). إن خلاصة
لعبة السعادة تساوى صفراً. لأن الحكام يمتلكون الأكثر، بينما يمتلك
المحكومون الأقل.

إن وضع النظام الديموقراطى يعتبر وضعاً وقائياً بكل ما فى الكلمة من
معنى فمع التصور الفردى لأية ديموقراطية منظمة يكون البضع الحاكم ذوى
السلطة أعداء للعديد من الذوات... وبواسطة طبيعة الإنسان... أضحوا الأعداء
الدائمين الذين لا يتغيرون^(١٣٣) "إن الديموقراطية تمتلك إذن ومن أجل موضوعها
الفعال والمؤثر حماية أعضائها من عدوان واستغلال أولئك الموظفين الذين يُوظفون
من أجل الحماية إن أى نوع آخر من الحكومة يمتلك وبشكل ضرورى من أجل
موضوعه الأولى المميز والفعال إمكانية وضع الناس أو غير الموظفين فى وضع
يفتقدون فيه للقدرة على الدفاع عن أنفسهم ضد موظفى الحكومة. إن الذين
أضحوا فى علاقة مع السلطة اقتنعوا بذلك وخُولوا فعل ذلك، إن الأعداء
الطبيعيين للناس يمتلكون من أجل موضوعهم التسهيل الممنوح، التأكيد، النطاق

(١٣١) المبدأ القانونى فى الأعمال الكاملة. ص ١٠٢

(١٣٢) المرجع السابق ص ٩٥

(١٣٣) المرجع السابق ص ١٤٢.

الغير محدود والحصانة من أجل السلب والاستغلال الذى مُورس على المحكومين من قبل الحكام^(٢٦).

ولكن بينما منح القياس المنطقى لطبيعة الموجودات الإنسانية وضعاً لا يقبل الجدل فيما يتعلق بالأساس الديموقراطى، كان بنتام جاهزاً من أجل أن يعادله أو يساويه فى ميادين المنفعة. إن افتراضه الأخير عن الطبقة النسائية يعتبر مثلاً واضحاً. إن الحق الدستورى العام يستلزم أن تتمتع النساء بحق التصويت بشكل مساو للرجال. ومع ذلك فلقد أوضح أنه يوجد الآن ثمة افتراض قبلى ضد الطبقة النسائية لا يمتلك القدرة على تزكيته. إن الصراع والفوضى اللذين ترتبا على اقتراح التغيير يجب أن يستحوزا على الفكر العام وبشكل كلى، من خلال إحداث التغيير فى كل النظم من أجل القضاء على التفاوت^(٢٧).

إننا الآن نجمل موقف بنتام من الامتياز الديموقراطى . لقد كان راغباً فى الحق الدستورى المحدد، وكان قاصداً إلى قصره على الرجال. ولقد صاغ وضع الحق الدستورى العام، ولكنه أوضح أن الوقت غير موات بالنسبة له : من أجل أن نقر بالحق الانتخابى للنساء الآن فذلك يستلزم انتهاز فرصة أى إصلاح برلمانى. وإننا نلاحظ أنه تحرك صوب مبدأ الامتياز الديموقراطى عندما أيقن أن الفقير لن يستخدم صوته من أجل أن يُحطم ما يملك : لقد أوضح أن الفقير يكتسب المزيد من خلال محافظته على قانون الملكية لا من خلال تحطيمها، ولقد أشار إلى الحقيقة عندما أوضح أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية لم يمتلك هؤلاء ما هو كاف لمدة خمسين عام، وامتلكوا الثروة فى إطار من السلطة المشروعة، لم يمتلكوا القدرة على انتهاك حرمة الملكية^(٢٨).

(٢٦) المرجع السابق. ص ٤٧.

(٢٧) المرجع السابق. ص ١٠٩.

(٢٨) المرجع السابق. ص ١٤٣.

تأرجح جيمس مل

إنه جيمس مل الذى قدم عام ١٨٢٠ أقوى وأعظم حجة عن الحق الدستورى العام، وقدم بعض الاصطلاحات الافتراضية التى يمكن أن تقرأ، وقرأت باعتبارها حجة أقل أو أكثر من الحق الدستورى^(٣٩) ولكنه فكر فى تطويق نتائجه، وحجته التى لا تقاوم من أجل الحق الدستورى.

إن هذه الحجة أجراً من حجة بنتام ولكنها أبسط منها. لقد بدأت بالتأكيد على أعظم مدى لتلك المسلمة المتمثلة فى المصلحة الذاتية، قبل ومنذ هيمنة القانون العام للطبيعة الإنسانية الذى شاهدناه بالطبع. لقد استتبعنا أن أولئك الذين لا يملكون سلطة سياسية سيكونون فى وضع استغلال من قبل أولئك الذين يمتلكونها إن الاقتراع يعتبر سلطة سياسية، أو على الأقل يعتبر القصور فى العملية الانتخابية قصوراً فى السلطة السياسية. إن كل فرد فى حاجة قبل أى شىء - للاقتراع العام من أجل حماية نفسه. كما أن عدم تقصير أى فرد فى العملية الانتخابية من الممكن أن يحمى المواطنين من حيث المبدأ من الحكومة. ليس بالاستطاعة القول أن جيمس مل كان مولعاً بالديموقراطية أكثر من بنتام. لأنه فى ذات مقالته عن الحكومة التى قدم فيها حجته عن الامتياز العام، استخدم أدوات ذات قيمة فى بحثه عما إذا كان باستطاعة أى حق دستورى محدد أن يهب ذات الحماية لمصلحة كل مواطن تلك التى يهبها الامتياز العام، وأوضح أنه سيكون من الأفضل استثناء كل النساء، كل الرجال الذين لم يبلغوا الأربعين، والفقراء

إن هذا البرهان - تقريباً - غير قابل للتصديق صراحة. لقد تمثل مبدأه العام فى أن هؤلاء الأفراد الذين تحتوى مصالحهم فى مصالح الآخرين من

(٣٩) لقد قدمت أشهر قراءة من قبل جوزيف هامبيرجير: جيمس مل بين الاقتراع العام والطبقة المتوسطة. مجلة السياسات ١٩٦٥ الجزء ٢٤ ص ١٦٢ - ١٩٠ وفى هامبيرجير: المثقفون فى السياسة، جون ستوررات مل وفلسفة المحافظين. يوهانين ولندن ١٩٦٥. ص ٤٨ - ٥٣.

المحتمل أن ينظموها بدون إزعاج^(٣٠). إن ذلك يبدو متحرراً وبشكل كاف، و لكن ما يتضمنه هذا المبدأ بدا فظاً واستبدادياً. وفيما يتعلق باهتمامه بالمرأة فلقد قدم القول بأن مصلحتهن متضمنة في تلك التي إما تكون بيد آبائهن أو بيد أزواجهن^(٣١). لقد أجاز ذلك أيضاً إقصاء الذكور الذين مازالوا تحت السن المحدد، حيث أن مدى هذا السن الموضح من المحتمل أنه أقر بدون اقتناع . لو افترضنا أن السن المحدد أربعين... فنادرًا ما يمكن صياغة أية قوانين تخدم منفعة الذين بلغوا الأربعين، حيث لا يمكن أن تعبر هذه القوانين عن منفعة كل من يشاركون في الجماعة. إن الغالبية العظمى من كبار السن لديهم أبناء، وشاهدوا مصالحهم باعتبارها جزءاً من ملكيتهم. هذا هو قانون الطبيعة الإنسانية. إن مثل هذه التسوية لن تحوى خطراً كبيراً، فمصالح الصغار ستعتبر تضحية عظيمة من أجل ما يمتلك الكبار^(٣٢). (لقد كان عمر مل سبعة وأربعين عاماً عام ١٨٢٠).

عندما تعرض مل للتساؤل عن الملكية المشروعة أو إجمالى الدخل فإنه لم يحاول أن يُوظف مبدأه عن المصالح المتضمنة. إن التساؤل الذى قدمه مل دار حول كفاءة أو أهلية ذلك القانون الذى لا يمكن أن يستخدم، والقانون المؤهل لتأسيس أرستقراطية غير مرغوب فيها مترتبة على الثروة، ألا يعتبر ذلك الذى يقتلع حق الطبقة الاجتماعية المهيمنة من صغار الناس، أو اللاملاك، وفى ذات اللحظة لا يؤسس بناءً انتخابياً واحداً، بحيث تتطابق المصلحة المترتبة عليه مع تلك التى كانت نتيجة للوحدة؟^(٣٣).

على الرغم من أن هذا التساؤل قدم باعتباره تساؤلاً عن ماهية المصلحة، فإن الإجابة قدمت فى اصطلاحات عن إجمالى أو مجموع المصالح. لقد تمثلت

(٣٠) مقال عن الحكومة. إعداد. باركر. كامبردج. ١٩٢٧. ص ٤٥.

(٣١) نفسه. ص ٤٥.

(٣٢) المرجع السابق. ص ص ٤٦-٤٧.

(٣٣) المرجع السابق. ص ٤٩.

إجابة مل فى القول بأن كفاءة الملكية عالية بدرجة كافية من أجل أن تستثنى
ثلث الناس (ومن المحتمل ثلث الذكور فوق الأربعين) ستكون آمنة، لأن صفوة
الثلثين الآخرين، اللذين يمتلكان حق التصويت، واللذين يجنيان المنفعة من
جاء ذلك الإقصاء الظالم للثلث، سيمتلكان بمفرديهما نصف المنفعة المترتبة
على ظلم رجل واحد. وفى مثل هذا الوضع فإن الحكومة الخيرة ومن أجل
المنافع التى أضحت حقاً للجميع، من المحتمل أن تمارس القهر بالقوة على
العديد من الأعضاء الذين يحويهم مثل هذا البناء الانتخابى من أجل الاستحواذ
على المنفعة لأنفسهم^(٣١). وبذات المعطيات فإن أهلية الملكية التى أقصت أكثر
من نصف الناس كانت غير مرغوب فيها، لأنها تعنى وببساطة أن كل مقترح
يمتلك مصلحة معادلة لتلك التى ترتبت على ظلم أكثر من شخص واحد^(٣٢). إن
مثل هذه المنفعة لا يمكن مقاومتها لذلك فالحكومة السئية تكفلها.

إنه باستطاعتنا أن نتساءل لماذا قدم مل تساؤله عن الاستثناءات بعد أن
قدم تصوره الإيجابى والقوى عن الاقتراع العام، اسمح لنا أن نقدم الاستثناءات
المشروعة كما أوضحها هو: ففيما يتعلق بالمواطن البالغ، فلقد تم إقصاء العشرات
أو العشرينات(نصفهم بواسطة الجنس، والنصف الآخر بفعل السن، وعن الربع
المتبقى فإن ثلثه أقصى بفعل الملكية). إن ذكر هذه السلسلة فتح المجال للقول
بأن مل لم يكن ديموقراطياً مخلصاً. لماذا فعل هذا؟ ولماذا أقر على وجه
الخصوص بكفاءة الملكية؟ لماذا صنع ذلك، هل استنتج حجته من خلال تصوره
للحق الدستورى العام، ومن ثم أقر بأنها لن تصبح خطرة لأن الغالبية العظمى
من الطبقة المشروعة ستحكم عادة بالطبقة المتوسطة؟

إن إجازته لمثل هذه الإقصاءات من المحتمل أن يؤدى إلى الحقيقة
المتعملة فى أنه يشبه بنتام حيث أغرم وبشكل أولى بالإصلاح الانتخابى الذى

(٣١) المرجع السابق. ص ٥٠.

(٣٢) نفسه. ص ٥٠.

يتضمن هيمنة المصلحة الفاسدة المترتبة على الملكية الضيقة للأرض والطبقة الثرية التي مثلت وبشكل نهائى إصلاح مل الذى قدمه قبل عام ١٨٣٢ وعن ذلك فلقد كان أكثر إيجابية من بنتام: إنه لم يكن أكثر من محاولة، مع بعض النجاحات، لإكراه الأوليغارشية على التسليم بإصلاح ١٨٣٢ (الذى كان مختصراً للغاية فيما يتعلق باقتراع الرجال) وذلك من خلال رفضه لترجيح الثورة الشعبية لو لم يتم التسليم بهذا الإصلاح، الأمر الذى يبدو مشكوكاً فيه لو أنه شخصياً كان مقتنعاً برجاحة مثل هذا الفعل الثورى^(٣٦). ولكنه كان قلقاً فيما يتعلق بأهمية منح الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة التأييد من أجل هذا الإصلاح لقد كان مؤمناً بأهمية رأى العام مشتملاً على رأى هاتين الطبقتين، يجب عليه أن يتحاشى مضايقة كلا الطبقتين قبل أن يبحث عن الإصلاح. إن مل لم يغضب الآن كلا الطبقتين بإجازته إقصاء النساء. فلقد اقتنع مثل بنتام على الأقل، ومن المحتمل بصحة تامة، أن رأى العام بعيد كل البعد عن أن يكون مهياً ليمنح المرأة حق دخول الانتخابات. إن الفكرة المتمثلة فى إقصاء كل الرجال الذين لم يبلغوا الأربعين وإن بدت منافية للعقل إلا أنها لم تغضب أى فرد من المحتمل أن يقبل شخص ما فى الواقع القول بأن مثل هذا الإقصاء يُنقص عدد أصوات الطبقة العاملة بنسبة تزيد عن تلك النسبة الصغيرة التى ينقصها الفقير الذى بلغ الأربعين، ومع هذا فإن هذه الفكرة لم تعالج من قبل نقاد مل. فلقد أدار ماكولاى الانتباه فى نقوده الحاسمة صوب عدم تناغم فكر مل مع استبعاد المرأة^(٣٧). ولكنه لم يعر الحد الأدنى من الانتباه لفكرته عن إقصاء من هم دون الأربعين. لقد اعتقد أنها غير جديرة بالملاحظة. إن القرار الصعب بالنسبة لمل تمثل فيما قيل عن أهلية الملكية. فمن أجل أن ندافع عن الاقتراع العام مع افتراض عدم وجود أهلية للملكية فإن ما

(٣٦) جوزيف هامبيرجر. حيمس مل وفن الثورة. نيوهيفن. ١٩٦٣. وخاصة الفصل الثالث.

(٣٧) ماكولاى. تحليل مل للحكومة. مجلة اديسبرج مارس ١٨٢٩. طبع فى الكتابات والأعمال المتنوعة للورد

ماكولاى. لندن لونغ مان جرين. الطبعة الشعبية ١٨٨٩. ص ١٧٤.

يترتب على ذلك يتمثل فى إرعاب وجهة نظر الطبقة الوسطى ، ومن أجل الدفاع عن أهلية الملكية التى ستقضى جزءاً حيوياً من الطبقة العاملة فذلك يستلزم فقدان افتراضهم. لذلك فإن مل وجد نفسه فى موقف مواز لما نسبته للمتحدثين عن الحزب المعارض للطبقة الحاكمة، وأراد أن يزيل هذا الطريق^(٣٨).

ففى مقالة صدرت فى الطبعة الأولى لمجلة ويستمنستر (يناير ١٨٢٤) عن الأدب الكورى قدم هجوماً على مجلة ادينبرج ، حيث تحدث عن الناحى اللاوزارى للطبقة الحاكمة. عن معضلة هذا الحزب وفق ما قال تمثلت فى أنه من أجل إضعاف الثقة فى الحكومة أو غمس أنفسهم فيها احتاجوا إلى رأى معاكس لرأى الطبقة الحاكمة، منذ أن ساد هذا الرأى بواسطة التأثير، الإقناع، والإرهاب. إنهم لا يستطيعون أن يأخذوا موقفاً مضاداً للمميزات الحالية التى تتمتع بها الطبقة الحاكمة، مفترضين بقدر الإمكان أنهم بحاجة إلى أن ينغمسوا فيها، ولقد كانوا بالطبع جزءاً منها. إنهم يتأرجحون فى أفعالهم وكتاباتهم. إنهم يزكون الآن مصالح الطبقة الحاكمة، ومصالح الناس لقد كتبوا العديد من الصفحات عن جانب واحد، ويجب أن يكتبوا كذلك عن الجانب الآخر. إن القضية لا تتمثل فى إظهار كيف يبدو أحد المبادئ مختلفاً عن الآخر، فالاختلاف ليس مدركاً بوضوح، وليس متشابهاً ليرى وبوضوح من قبل الحزب الذى يأملوا من خلاله القضاء على التضليل.

إن تأرجح مل فى مقالته عن الحكومة متواز وبشكل تام: فالاختلاف بين مبادئه، الأول يتطلب الحق الدستورى العام، والآخر يقر الإقصاءات الفعلية، ليس واضحاً، من خلال تقييده للحق الدستورى العام باعتباره افتراضياً فحسب. لقد رفض أخيراً القول بأنه مؤيد لإقصاء المرأة بصورة تفوق تأييده لإقصاء الرجال تحت سن الأربعين. لقد أخبره ابنه أن الهدف الأبعد المشروع

(٣٨) مجلة ويستمنستر. ص ٢١٨.

لهذا التقييد تمثل فى أن الحق الدستورى قيد^(٣٩). ولكن صياغة المقالة لا تفترض أنه شاهد التقييدات باعتبارها امتيازات من أجل الواقعية السياسية، ولكنه شاهدها باعتبارها مفيدة فى إثبات أن المقترعين سيصنعون اختياراً خيراً.

لقد اكتمل الترجيح فى مقالة الحكومة من خلال تأكيد مل لقرائه فى نهاية المقالة على أنه لا يوجد خطر متوقع من قبل الطبقة المشرعة، لأن الغالبية العظمى من هذه الطبقة حكمت بواسطة الطبقة الوسطى. إن مثل هذا التأكيد على الطبقة الوسطى من قبل مل لقرائه قوبل بالاستحسان منذ أن أضحى إقصاء الثلث الأفقر من الرجال أمر متعمداً من أجل أن تحظى الطبقة العاملة بالأغلبية.

لقد أدرك مل بعد مرور عشر سنوات على مقالته عن الحكومة، ومرار ستة أعوام على تحليلاته للترجيح، أنه قادر على أن يضع تصويره بصورة أكثر وضوحاً. لقد كتب فى مقالة قدمها عن الاقتراع السرى، إن رأينا يتمثل فى إن عمل الحكومة هو بالقطع عمل الغنى. وسيظلون مطيعين له، إما بواسطة المعانى السئية أو المعانى الخيرة. التى يعتمد عليها كل شىء. لو أطاعوها بواسطة المعانى السئية، فإن الحكومة ستصبح سئية ولو أطاعوها بواسطة المعانى الخيرة، فمن المؤكد أن الحكومة ستصبح خيرة إن أول المعانى الخيرة المترتبة على طاعتها تتمثل فى الاقتراع الحر لبنى الإنسان^(٤٠) لقد وصل ذلك إلى روح النموذج الأول، وأقصى درجات تفاؤله، إن الامتياز الديموقراطى لن يحمى المواطنين فحسب، ولكنه سيبرهن على عمل الأغنياء كحكام. إن ذلك يعبر وبصعوبة عن روح المساواة.

^(٣٩) جون ستوارت مل، السيرة الذاتية. إعداد "لاسكى" كلاسيكيات أو كفسورد العالمية ١٩٢٤. ص ٨٧-٨٨.

^(٤٠) مجلة وينمبستر. يوليو. ١٨٢٠

الديموقراطية الوقائية من أجل إنسان السوق:

هذا هو أصل أول نماذج الديمقراطية الحديثة. إنه لم يلهم ولم يُخلق. إن الشروط التي وضعت في هذا النموذج متأخرة. أنه لمن الصعوبة الحديث عن الجهد الفعال من قبل موجدي هذا النموذج من أجل أن يجعلوا حقهم الدستوري ديموقراطياً من حيث المبدأ: سواءً عبر عن إدراكهم بعدم وجود شيء أقل من إنسان واحد أو مقترح واحد يسترضى الطبقة العاملة التي عرضت رموزها من أجل أن تصبح واضحة سياسياً (كما اقترح من خلال ملاحظة بنقام في ١٨٢٠ عندما افترض أنهم لن يقنعوا بالأقل). وسواءً أكان المنطق المجرد لتصورهم للإصلاح الذي ما زال قائماً على تفسير صراع المصالح الفردية الذاتية. وفي أي من الطريقين فمن الواضح أنهم أجازوا لأنفسهم النتيجة الديمقراطية فحسب، لأنهم أقنعوا أنفسهم بأن الغالبية العظمى من الطبقة العاملة يجب أن تكون على يقين من أجل أن تتبع ذلك المثال أو تلك النصيحة الذكية المتمثلة في النظام الفعال، في الطبقة الوسطى. هذا عن تلك الملاحظة التي أغلق عليها جيمس مل فكره فيما يتعلق بالامتياز الديموقراطي.

لا توجد ثمة حماسة للديموقراطية في هذا المثال الموجود بالنسبة لديموقراطية المجتمع الصناعي، كما لا توجد ثمة فكرة عن إمكانية تحول القوى أخلاقياً. إنه لا شيء، ولكنه مجرد متطلب منطقي من أجل حكم صراع المصالح الذاتية الفردية الذي أقر من أجل الرغبات المطلقة المترتبة على المنافع الشخصية. إن دفاعهم بنى على افتراض أن الإنسان مستهلك مطلق، إن دافعه تمثل في تفسير المنافع التي تعود عليه من المجتمع، حيث إن المجتمع ما هو إلا مجموع هؤلاء الأفراد. لقد أضحت الحكومة المسؤولة حاجة ماسة من أجل حماية الأفراد والرقى بالإنتاج القومي، ولا شيء علاوة على ذلك.

لقد رسمت صورة جافة لنموذج الديمقراطية الغربية الحديثة الموجودة، ولكنني فكرت بحرية. إنه لم يمتلك ثمة شيء عن رؤى وتخيلات المجتمع الديموقراطي القبل صناعي. إن التصورات الجديدة بحثت عن نوع جديد من

الإنسان. أما النموذج الحال للديموقراطية الليبرالية فقد أخذ الإنسان كما كان، الإنسان كما تشكل بواسطة مجتمع السوق، وأكد على أنه لم يتغير. وهذه كانت نقطة انطلاق جون ستيوارت مل واتباعه من الليبراليين الإنسانيين للهجوم على نموذج بنتام. ولكن وكما سنرى فى الفصل التالى فلم يكن فى استطاعتهم القدرة على التحرر منه. ذلك لأن هذا النموذج يتفق مع مجتمع السوق الرأسمالى التنافسى والإفراد الذين تشكلوا بواسطته. وما زال هذا المجتمع وأفراده محصنين فيما يتعلق بمواجهة الثورة الإنسانية ضدهم فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. إن الثورة هى ما أطلقت الشرارة الأولى لصياغة النموذج الثانى بواسطة جون ستيوارت مل، ولكن تحصين مجتمع السوق وإنسان السوق قوض مقدرة النموذج الثانى من البداية .

الفصل الثالث

النموذج الثاني: الديمقراطية التطورية

لقد رأينا أن بنتام وجيمس مل لم يمتلكا تخيلاً جديداً للمجتمع أو الإنسان. إنهما لم يكونا بحاجة لمثل هذا التصور، لأنهما لم يشكا في أن مجتمعهما - مجتمع السوق التنافسي وانقسامه الطبقي - بُرر بواسطة الحد الأقصى من الإنتاج المادي، وبالتالي أضحت اللامساواة حتمية. وفي أى وضع، فإنه قانون الطبيعة البشرية المتمثل في أن كل فرد سيحاول دائماً السيطرة على إنسان آخر. إن كل ما يمكن فعله يتمثل في منع الحكومات من الاستبداد بالمحكومين، لذلك بدا الامتياز الديمقراطي الإنتاجي الآلي كافياً.

ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر حدث تغيران فرض نفسيهما على المفكرين الليبراليين، هذان التغيران اللذان تطلبا نموذجاً مختلفاً من الديمقراطية. تمثل أولهما في أن الطبقة العاملة (التي اعتقد بنتام وجيمس مل في عدم خطورتها) بدت خطرة فيما يتعلق بالملكية. وتمثل ثانيهما في وضع الطبقة العاملة، الذي أضحي لا إنسانياً، وبالتالي لم يعد بإمكان الليبراليين ذوى الحساسية تصوره باعتباره مبرراً أخلاقياً أو حتمياً على المستوى الاقتصادي. لقد أوجد كلا التغيرين صعوبات جديدة بالنسبة لنظرية الديمقراطية الليبرالية، صعوبات لا يمكن قهرها بشكل تام كما سنرى. ولكن هذين التغيرين جعلوا الإقرار بوجوب وجود نموذج جديد للديموقراطية واضحاً. ذلك ما قدم بواسطة جون ستيورات مل.

لقد وصل مل الشاب إلى نموده الثاني لأن هذين التغيرين العقليين ظهرا في كتاباته لقد كان قلقاً من تزايد نضال الطبقة العاملة: فثورات ١٨٤٨ في أوروبا، وظاهرة الحركة المسيحية في إنجلترا، تركوا تأثيراً عميقاً عليه. لقد أدى نمو القراءة والكتابة بالنسبة للطبقة العاملة، والنمو في تنظيم قدرة الطبقة العاملة إلى نمو اتحادات العمال ومجتمعات المنفعة المشتركة. لقد كان مل مقتنعاً بأنه ليس بالاستطاعة أن يستبعد الفقير أو يحط من قدره بصورة كبرى. لقد كتب في الاقتصاد السياسي عام ١٨٤٨: "فيما يتعلق بالإنسان العامل، على الأقل في أكثر البلدان الأوروبية تقدماً، فمن المحتمل أنه أضحي مؤكداً وبشكل

صريح أن نظام الحكومة الأبوى أو الموروث أصبح واحداً بحيث لن يصبح تارة أخرى ذاتياً. لقد اتضحت هذه المسألة عندما تعلموا القراءة واعتقدوا فى حرية التعبير والدعاية السياسية، عندما عانى المبشرون من أجل الحرك بينهم، وأوضحوا سماتهم ومشاعرهم ووضعوها فى تعارض مع تلك العقائد التى أقرت وأضحت مقبولة بواسطة من هم أرفع مكانة ومنزلة. عندما بدوا سوياً فى شكل عددى من أجل العمل وبشكل اجتماعى تحت ذات السقف، عندما خولت لهم المسك الحديدية الانتقال من مكان إلى آخر، وتغيير أنصارهم وموظفيهم بسهولة تضاهى تغيير شواطئهم. عندما بحثوا عن المشاركة فى الحكومة من خلال الحق الدستورى الانتخابى. لقد امتلكت الطبقات العاملة مصالحها فى أيديها، وأوضحوا أنهم يفكرون فى مصالح موظفيهم لا باعتبارها مطابقة لمصالحهم، ولكن باعتبارها متعارضة معهم. لقد اعتقد البعض من الطبقات العليا أنه تم بلوغ هذا من خلال التربية الدينية والأخلاقية: ولكنهم تأخروا عن ذلك الزمان الذى يخول لهم الاستحواذ على مثل هذه التربية التى تخدم هدفهم. إن مبادئ المعرفة مثل القراءة والكتابة وصلت متأخرة إلى المجتمع، وأن الفقير لن يكون أكثر تصوراً للأخلاقيات والدين عما تصوره الآخرون.. لقد تخرر الفقير من الحبال والقيود وليس بالاستطاعة أن يُحكم أو يُحرك مثل الأطفال مهما كان التقدم فإن النصيحة والهداية التى تُقدم للطبقات العاملة، يجب أن تُقدم لهم من الآن فصاعداً باعتبارهم متساوين، وتتخيل بواسطتهم وبأعين مفتوحة. إن المستقبل المأمول يعتمد على القبول الذى يستطيعون فيه أن يصبحوا موجودات عاقلة^(١).

إن النتيجة تتمثل فى إن شيئاً ما يجب أن يفعل حدث وبشكل صريح فى ١٨٤٥ من خلال ذلك الدرس الذى تعلمه من الحركة الوثيقية
Chartist Movement

(١) مبادئ الاقتصاد السياسى. الكتاب الرابع. الفصل الرابع. المبحثين الأول والثانى فى الأعمال الكاملة. إعداد

ج. م. روبسون تورنتو ولندن ١٩٦٥ ص ص ٧٦١-٧٦٣

” إن الحركة الديموقراطية بين الطبقات العاملة، التي عُرِفَت وبشكل عام باعتبارها وثيقية، كانت أول فصل للمصالح، الشعور، الرأى أنصبة العاملين واتحاد العمال، وكانت فوق الجميع. إنها كانت تمرداً على كل الأشخاص الموهوبين، ومثلت الجزء الأعظم من القوة الطبيعية للطبقة العاملة ضد كل علاقاتها مع المجتمع. إن العقول ذات الضمير الحى و المتماثلة بين الطبقات العاملة، لم تُوضع تحت تأثير قوى بفعل هذا التأكيد. ومع هذا الشك لم يستطيعوا أن يضعوا لأنفسهم تساؤلات ليحيبوا عليها. كيف يمكن أن تبرر هذه التنظيمات الاجتماعية القائمة وبشكل أفضل لأولئك الذين اعتقدوا أنهم مضطهدون من قبلها إن القول بأن هذه المنافع المترتبة على هذه التنظيمات لن تكون موضع تساؤل من قبل الفقير يبدو أمراً مرغوباً فيه. يجب أن يكون وضعها موضع المراقبة أمراً ليس سهلاً. لو أن الفقير امتلك فكراً فيما يتعلق بشكاويه فإن الطبقات العليا لن تستطيع أن تتم مهامها باعتبارهم حكماً، ولو أنه لا يمتلك فكراً، وكذلك لم تستطع الطبقات العليا إتمام مهامها، فإن ذلك سيساعد على نمو الجهل واللاعهود، الأمر الذى سيفتح الطريق للأوهام العابثة بينما وجد نمط واحد من العقول من بين أكثر الطبقات حظاً، التى تأثرت بفعل المتطلبات السياسية وصفاً آخر يتمثل فى أن الظاهرة حدثت بطرق وأساليب مختلفة على الرغم من أنها تؤدي إلى ذات النتيجة. بينما شعر البعض من خلال النتائج الطبيعية والأخلاقية التى شاهدوها حولهم أن وضع الطبقات العاملة يهدف إلى الحضور، فإن البعض الآخر يرى وجوب حضور هذا الوضع سواءً رغبوا فى إخفائه أم لا. إن انتصار ١٨٣٢ قاد إلى مظاهره، فكر بدون قيد عقلى مترتب على القوى الطبيعية، تعلم الدرس من أولئك الذين استطاعوا أن يجعلوا القوى الطبيعية فى جانبهم دائماً. إن ما أرادوه وبشكل أولى تمثل فى التنظيم العقلى، الذى اكتسبوه بسرعة من أجل تحويل القوى الطبيعية إلى ما هو أخلاقى

واجتماعى. لا يوجد ثمة مجال للمزيد من المناقشة حول وجوب حدوث شىء من أجل أن يُقدم للجماهير عن دولة الأشياء الموجودة^(٢١).

إن أحد الأشياء التى وُضعت موضع الفعل من أجل أن تقدم للجماهير المزيد من المحتوى فى إطار الوضع القائم تمثل فى رفض تصور أمثلة بِنْتام للإنسان والمجتمع. على الرغم من أن جون ستيوارت مل أمل أن الطبقة العاملة ستصبح فى المستقبل عقلانية بشكل تام من أجل تقبل قوانين الاقتصاد السياسى (كما فهمها)، إلا أنه لم يتصور أنهم سيعتقدون فى وجهة نظر بِنْتام المتمثلة فى أن الطبقة العاملة حُكم عليها بشكل حتمى بالفقر القريب. كما أنه لم يرغب فى أن يؤمنوا بوجهة النظر هذه، التى اعتقد أنها خاطئة. لقد اعتقد أنهم باستطاعتهم أن يثأروا بأنفسهم عن وضعهم المشين. ولقد كان قلقاً من إنه يجب عليهم فعل ذلك لأنه تمرد أخلاقى على تلك الحياة التى يحيونها. إن مدى حماسة مل لنماذج بِنْتام عن الإنسان، المجتمع، والديموقراطية، أو تحوله عنها سيظهر بشكل أكثر انغلاقاً (فى الفصل القادم) فى نظرية مل، ولكن توجد بعض الاختلافات الأساسية التى يمكننا عرضها الآن.

إن الاختلاف الجوهرى بين نماذج الديمقراطية تمثل فى الهدف الذى افترض أن النظام السياسى الديمقراطى يجب أن يمتلكه إن مل لم يتطلع إلى الدلالة الوقائية للامتياز الديمقراطى. تلك الدلالة التى عول عليها كل من جيمس مل وبِنْتام بصورة أكثر. لقد احتاج الناس إلى الحماية من الحكومة: إن الموجودات الإنسانية فحسب أمنت من الشر الذى يمتلكه الآخرون، ذلك من خلال افتراض امتلاكهم لقوة وجودهم، والحماية الذاتية^(٢٢). ولكنه شاهد شيئاً ما أكثر أهمية من الحماية، تمثل ببساطة فى فرص البرهنة على الجنس البشرى. لذلك فإن تحليلاته لم توجه صوب ما هو كائن، وإنما صوب ما ينبغى على

^{٢١} أهداف العمل (١٨٤٥). فى الأعمال الكاملة. اعداد. روسون. ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

^{٢٢} دروس عن الحكومة التمثيلية فى الأعمال الكاملة ص ٤٠٤.

الديموقراطية أن تقدمه من أجل التطور الإنسانى. إن أنموذج مل عن الديموقراطية أنموذجا أخلاقياً. إن ما جعله مغايراً وبشكل عميق للنموذج الأول تمثل فى احتوائه على بعد أخلاقى فيما يتعلق بإمكانية البرهنة على الجنس البشرى، والبرهنة على مجتمع حر ومتساو، وليس مجرد مجتمع يبحث عن الكسب. لقد قيم النظام السياسى الديموقراطى باعتباره معان للتقدم، وعلى الرغم من ذلك فإنها ليست معان ضرورية وكافية، وينظر إلى المجتمع الديموقراطى باعتباره نتيجة للتقدم ومعان للتقدم أيضاً. إن هذا التقدم يحدث فى لحظة نمو التقدم الذاتى الشخصى لكل أعضاء المجتمع، وباصطلاح جون ستيوارت مل التقدم الكلى... فى العقل، القيمة، النشاط العملى، والكفاءة. إن وضع النظام السياسى الديموقراطى يتمثل فى أنه يرقى بالتقدم بصورة أفضل من أى نظام سياسى آخر كما يصنع أفضل استخدام للحظة الذكاء الأخلاقى والقيمة الإيجابية الموجودة بالفعل، كل ذلك من أجل أن يؤثر أعظم تأثير على الجهود العامة^(٤). إن قيمة أى فرد قيدت بمدى تطويره لخصائصه الإنسانية: إن غاية الإنسان... تتمثل فى بلوغ التطور الأعلى والأكثر تناغماً لقواه من أجل وحدة الكل وتناغمه^(٥).

إن ذلك يأخذنا إلى جوهر نموذج مل عن الديموقراطية. إنه يتمثل فى صياغة نموذج عن الإنسان يختلف عن ذلك الذى بُنى عليه النموذج الأول. إن الإنسان موجود ومؤهل لتطوير قواه وخصائصه. ويتمثل الوجود الإنسانى فى إيجادها وتطويرها. إن الإنسان ليس مجرد مستهلك ومغتصب (كما كان فى النموذج الأول) ولكن موجود مطور لخصائصه ومتمتع بها إن المجتمع الخير واحد، هو ذلك الذى يخول لكل فرد أن يعمل باعتباره موجداً ومتمتعاً بعمله

(٤) المرجع السابق. الفصل الثانى. ص ٣٩٢.

(٥) عن الحرية. فى الأعمال الكاملة.

ومطوراً لخصائصه. لذلك فإن نموذج مل عن المجتمع الأمثل كان مختلفاً وبشكل تام عن ذلك المجتمع الذى انتهى إليه النموذج الأول للديموقراطية. إن مل بوضعه لهذا النموذج عن الإنسان والمجتمع الأمثل أبدع ذلك الصوت الذى ساد فى النظرية الديموقراطية الليبرالية، هو ذلك الصوت الذى هيمن على الأقل على تصور الأنجلو أمريكيين للديموقراطية فى منتصف القرن العشرين. إن الافتراض الضيق الذى وضعه جون ستيوارت مل فى نموذج انهار بسبب المدافعين المتأخرين عن الديموقراطية التطورية، ولكن الافتراض المحورى والبرهان عليه ظل كما هو. إن ديموقراطية هيبهوس ولندسى وأرنست باركر وودور ولسون وجون ديوى وماكجيفر: هدفت الحرب العالمية الأولى أن تجعل العالم آمناً من خلالها. لقد ظلت ذات سمات متناغمة وخاصة عندما هُوجمت المجتمعات الليبرالية من قبل الشمولية، وعلى الرغم من إنها تبدو مناسبة كما نرى إلا أنها رُفضت فى مقابل ما تخيل إنه سيصبح نموذجاً أكثر واقعية، النموذج الثالث، الذى سنناقشه فى الفصل القادم. ولكن النموذج الثانى لفت الانتباه حول الجهود التى يبذلها الوجود الآن للسير خلف النموذج الثالث، من أجل إعادة تحليق الديموقراطية تحت اللواء ديموقراطية المشاركة (نموذجنا الرابع)، واجهت بعض الاختلافات كما صنع النموذج الثانى، وبحاجة إلى التعلم من فشله

إن الاختلافات التى قابلها النموذج الثانى فى صياغته الأولى كانت مغايرة لتلك التى وجدت فى الصياغة الأخيرة له. لذلك سيكون من المفيد أن ننظر إلى التصورين باعتبارهما نموذجين: النموذج الأول A والنموذج الثانى B إن أول الاختلافات بينهما من المحتمل أن يبدو فى التقدم، فلقد كان مل قلقاً من جراء اللاتناغم الذى شاهده بين أهداف التطور الإنسانى المتساوى والطبقات الموجودة الغير متساوية فى القوة والثروة. وعلى الرغم من أنه لم يحدد القضية بشكل مضبوط، وبالتالى لم يكن قادراً على حلها على المستوى النظرى، إلا أنه رأى وجود ثمة مشكلة وحاول الدوران معها، على الأقل فى انغماسه فى

البحث عن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للديموقراطية. إن أتباعه فى القرن العشرين رأوا أن مثل هذه تمثل مشكلة، على الرغم من أنها ليست المشكلة المحورية: عندما لم يسمحوا لها أن تختفى وبشكل عملى عن البصر، حولوها باعتبارها شيئاً ما يمكن التطلع إليه فى طريق ما، من خلال إحياء النزعة الأخلاقية المثالية، أو مستوى جديد من المعرفة الاجتماعية والتواصل.

فى الواقع أن واحداً باستطاعته أن يرى التراكم النهائى لواقعية النموذج الأول من خلال النموذج الثانى A والنموذج الثانى B. لقد أدرك كل من بنتام وجيمس مل فى صياغتهما للنموذج الأول أن الرأسمالية تحوى طبقة عظمى لا تتساوى فى السلطة أو الثروة: لقد كانا واقعيين فيما يتعلق بالبناء الضرورى للمجتمع الرأسمالى، لقد فكرا معه بدون قلق منذ لم يتعارض مع ديموقراطيتهما الوقائية. لقد كان جون ستيوارت مل أقل واقعية فيما يتعلق بالبناء الضرورى للمجتمع الرأسمالى فى نموذج الثانى A: لقد شاهد الطبقة الموجودة اللامتناهية، ورأى أنها غير متناغمة مع ديموقراطيته التطورية، ومع ذلك فكر فيها باعتبارها شيئاً عرضياً وقابل للعلاج. إن أنصار الديموقراطية التطورية فى القرن العشرين (نموذجنا الثانى B) كانوا أقل واقعية من مل: لقد تحدثوا كما لو كانت المواقف الطبقيّة أفسحت المجال للاختلافات الجماعية حيث لم تكن سهلة الانقياد فحسب وإنما قيدت وبموضوعية. وعلى رأس كل هذا وجدت لا واقعية جديدة فى النموذج الثانى B، لا واقعية وصفية.

لم يعد هناك ثمة تساؤل عن النموذجين المبكرين (الأول والثانى A) فيما يتعلق بكونهما واقعيين، باعتبارها وصفاً لأى نظام ديموقراطى موجود،

ذلك لأنه في بلدان القرن التاسع عشر التي أُختيرت فيها الحكومات على أساس من انتخاب الرجال، لم تسمح بوجود الاقتراع العام^(١)

إن النموذجين الأوليين نظر إليهما باعتبارهما فكرتين عما سيصبح ضرورياً من أجل أن نثبت الحماية على الأقل، ونبرهن على المستوى الأفضل من التطور الذاتى للجميع. ولكن وبواسطة النصف الأول من القرن العشرين، ومع انتخاب الرجال على الأقل فإن الحكم العام في البلدان الغربية المتقدمة كان مثلاً للنموذج الذى يمكن تصوره باعتباره واقعياً وباعتباره فكرة وصفية. لقد قدم النموذج الثانى b نفسه باعتباره فكرة عما كان عليه النظام الموجود (الذى عبر أيضاً عما كان النظام الحالى المتقن مهياً لأن يصبحه) كما كان فكرة عن مرغوبيته. إن الفكرة الديمقراطية المترتبة على النموذج الثانى b خاطئة، الأمر الذى تمت البرهنة عليه من قبل أنصار النموذج الثالث. من المحتمل القول بأن النموذج الثانى b يحوى لا واقعية ازدواجية، لقد فشل فى أن يفهم ما يتضمنه المجتمع الرأسمالى، وكذلك فشل فى أن يصف النظام الديموقراطى الليبرالية فى القرن العشرين.

من أجل أن نبقى على برهاننا لمرحلة أخرى، فمن المحتمل أن نقول الآن أن النموذج الثالث المهيمن حالياً، الذى يتباهى بواقعيته باعتباره نموذجاً وصفيّاً شارحاً وباعتباره برهاناً على الأهداف الضرورية للمبدأ الديموقراطى المترتبة على مشاركة المواطن الفعالة، سيُهاجم من كلا مكونه.

^(١)على الرغم من أن معظم الولايات فى الولايات المتحدة الأمريكية أقرت بامتياز الرجل الأبيض فى القرن التاسع عشر، إلا أن هذا الامتياز الذكورى لعب دوراً فعالاً فى وجود الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن العشرين، وبعض البلدان الأوربية فى القرن التاسع عشر، فرنسا ١٨٧١، وألمانيا ١٨٧١ حوت ذلك الامتياز من أجل التركيب القومى، ولكن هذا التركيب لم يختار الحكومة أو يسيطر عليها. وفى المملكة المتحدة عام ١٩١١ فإن تسعة وخمسين بالمائة فقط من الشباب الذكور امتلكوا هذا الامتياز حيث أدرجت أسماءهم فى كشوف الانتخابات. انظر: نيل بلويت. الامتياز الدستورى فى الولايات المتحدة. ١٨٨٥-١٩١٨ الماضى والحاضر. ديسمبر ١٩٦٥.

النموذج الثانى a : ديموقراطية جون ستيوارت مل التطورية ؛

لقد أوضحت كيف اختلف نموذج جون ستيوارت مل حول المجتمع المأمول عن بنتام وجيمس مل. إن هذا الاختلاف من الممكن أن يُقدم بصورة أكثر دقة. فلقد قبل كل من بنتام وجيمس مل المجتمع الرأسمالى الموجود بدون تحفظات. بينما لم يفعل جون ستيوارت مل ذلك. لقد بدا هذا الاختلاف وبوضوح فى موقف مل الشاب من المرغوبية *Desirability* فى الدول المستقرة، التى اعتقد أنها ستصبح ذروة الرأسمالية: لقد شاهده برعب، ولكنه رحب به، كما وصفه فى عام ١٨٤٨ :

” إننى اعترف بأننى لم أفتن بنموذج الحياة الذى قدم بواسطة أولئك الذين يعتقدون أن الدولة الطبيعية للموجودات الإنسانية هى ما تعبر عن كسب الصراع؛ ذلك لأن القسوة، الإخضاع، الإثناء. وإذلال الكل للكل الذى شكل النمط الموجود للحياة الاجتماعية يعتبر أقصى أمانى العديد من الجنس الإنسانى، أو أى شىء يصنع علامات غير مقبولة لأحد اصطلاحات التقدم الصناعى... من المحتمل أنها تمثل مرحلة ضرورية فى التقدم الحضارى... ولكنها ليست نمطاً من القداسة الاجتماعية حيث حضر محبو البشر من أجل أن يشعروا بأن أية رغبة يتوقون إليها تساعد فى الإدراك... وفى غضون ذلك فإن أولئك الذين لا يتصوروا الحاضر باعتباره مرحلة مبكرة جداً من التقدم الإنسانى وباعتباره نمطاً نهائياً، من المحتمل أنهم يبررون الوجود النسبى للتقدم الاقتصادى الذى أبدع أمنيات السياسين الطبيعيين، ونمى الإنتاج وتراكم رأس المال”^(١).

إن المجتمع وفق تصور النموذج الثانى ليس بحاجة إلى ما اقره النموذج الأول ويجب ألا يكون فى حاجة إليه إنه ليس بحاجة للتعبير عن مجموعة من المتنافسين، المتصارعين، مستهلكى المصالح الذاتية، والمعدين. باستطاعته أن

(١) مبادئ الاقتصاد السياسى فى الأعمال الكاملة. ص ٧٥٤ - ٧٥٥

يُعبّر عن وحدة المبدعين للخصائص الإنسانية ومطوريها. ولكنه ليس كذلك الآن. إن المشكلة تتمثل في وجوب تقدمه صوب ذلك. لقد تمثل وضع الديمقراطية في أنها تهب جل المواطنين المنفعة المباشرة في أفعال الحكومات، وتعهد على أن تجعل هؤلاء المواطنين يشاركون وبشكل إيجابي- على الأقل- في التصويت مع أو ضد الحكومة وبالتالي وهبتهم الأمل في تشكيل أنفسهم وصياغة وجهات نظرهم في تفاعل مع الآخرين. إن الديمقراطية تقف هنا على طرفي نقيض من الأوليغارشية لأنها تدفع المواطنين لأعمال الحكومة بمنحهم كل المصالح العملية، تلك المنفعة التي يمكن أن تصبح فعالة لأن اقتراعهم من الممكن أن يُشكل الحكومة. إن الحكومة ستجعل الناس أكثر إيجابية، إنها ستطورهم عقلياً، قيمياً، وفي النشاط العملي والفعالية.

إن ذلك يعتبر أوسع هدف يمكن أن تحققه الحكومة التمثيلية، التي يقتصر نشاط الشخص العادي فيها على انتخاب عضو البرلمان لبضعة أعوام، وفي أحوال كثيرة اختيار أعضاء المجالس المحلية، وربما القيام وبشكل فعلى ببعض المهام المحلية. إن هذه الغاية من المحتمل أنها قلصت بواسطة التناقض مع أي نظام أوليغارشي، الذي يعيق وبشكل فعلى المصلحة العامة. من المحتمل أن تبدو الديمقراطية وبفعل هذا التناقض باعتبارها مؤدية إلى تأكيد الذات، ونموها أيضاً، وتطوير المواطنين أخلاقياً وعقلياً، ومن ثم فإن أي مقدار ولو كان ضئيلاً من الممارسة يهب القدرة، والميل صوب الأكثر.

لقد بدا مل هنا معارضاً لهذه الصعوبة التي أضحت لا تطاق. ومن أجل أن نرى ما كانت عليه يجب أن ننظر إلى اختلاف أساسي آخر بين جون ستيوارت مل وبنجامين. هذا الاختلاف المتعلق بتقديرتهما الأخلاقية للمجتمع الموجود، الذي كان في جوهره اختلافاً حول تعريفهما للسعادة أو الرغبة، ذلك الشيء الذي أقرأ بوجوب تفسيره بمعناه الواسع.

فلقد أوضح بنجامين وبشكل عام أن أعظم سعادة يحتاجها فرد ما تتمثل في اكتساب لحظات الرغبة الغير متعارضة التي يشعر بها الأفراد. لا يوجد ثمة

اختلاف كمى بين الرغبات : حيث يبدو الدبوس خيراً أمثله مثل الملكية. ومنذ أن عبر عن الرغبة أو المنفعة العامة فى اصطلاحات مترتبة على الثروة المادية فإن السعادة العظمى التى يتسنى للمجتمع قبولها هى تلك التى تترتب على العملية الإنتاجية بمعناها الواسع (إن هذه النتيجة وكما لاحظنا تحوى مغالطة).

أما جون ستيورات مل فقد كان على النقيض من ذلك حيث أقر بوجود اختلافات نوعية فى الرغبات، ورفض أن يُقرن السعادة العظمى المقبولة بالمعنى الواسع للعملية الإنتاجية. إن السعادة العظمى المقبولة هى تلك التى نستحوذ عليها من خلال إعداد الأفراد وتشجيعهم من أجل أن يطوروا ذواتهم. الأمر الذى سيجعلهم مهيائين لأعلى الرغبات، ومن ثم سيعملون على تنمية الرغبة المكتسبة كما وكيفاً.

لقد أوضح مل فى ذات اللحظة- ذلك هو الاختلاف الجوهرى- أن التوزيع الموجود للثروة والقوة الاقتصادية جعل إمكانية تطوير معظم أعضاء الطبقة العاملة لأنفسهم وللحياة بشكل إنسانى أمراً مستحيلاً. لقد شعر بأن ذلك أمر غير عادل بكل ما فى الكلمة من معنى.

إن نتائج العمل وفق ما نرى الآن وُزع بنسب عكسية. حيث حظى أولئك الذين لا يعملون بالنصيب الأكبر، وحيث اقترن النصيب الأعظم بأولئك الذين يعتمد عملهم على ما هو أسمى، ووفق الميزان السائد فإن المكافأة ضئيلة وكريهة، منذ أضحي العمل المادى المضنى والمنهك لا يخول لمن يقول به اكتساب ضروريات الحياة^(٧).

إن ما قاله هنا يعبر عن المبدأ الفعلى للملكية، مبدأ الملكية بين الجهد والمكافأة. ذلك المبدأ الذى يعتبر أعدل مبدأ لأن التبرير الأوحى لمبدأ الملكية

(٧) المرجع السابق. الكتاب الثانى. الفصل الأول. المبحث الثالث. ص ٢٠٧.

الفردية تمثل فى أن يجنى الأفراد ثمار عملهم وتقشفهم لا ثمار عمل الآخرين وتقشفهم^(٨).

لقد قدم مل تعريفاً أوسع للملكية: "إن المبدأ الأساسى للملكية، عندما أشار لأهدافه الفعلية تأسس فى الاعتراف داخل كل فرد فيما يتعلق بحقه فى بلوغ أعمق الغايات من خلال ما أنتجه أو أنتج بواسطة جهوده، أو حصل عليه من خلال الهبة أو الاتفاق الحر، بدون ممارسة القوة أو الضغط على من أنتجوه. لقد تمثل المبدأ العام فى حق المنتجين فيما أنتجوه هم بأنفسهم"^(٩).

يبدو ذلك تفسيراً عقلياً من حيث المبدأ، على الأقل فيما يتعلق بالاتفاق الحر، ومع ذلك فإن ظهور الهبة خلق مشكلة. وبدون الملكية فإن الحق فيما يغيره شخص ما بواسطة الاتفاق فيما يتعلق بثمار عمل فرد آخر، أو حدوث تغيير اقتصادى بسيط لن يصبح ممكناً. ولكن مل تحدث عن التغير الاقتصادى الرأسمالى، حيث يعتبر الإنتاج نتيجة لامتزاج العمل الحالى مع رأس المال الذى يمتلكه شخص فحسب، وحيث يحصل العامل على نصيبه كأجر فحسب بينما يستحوذ الرأسمالى على ما تبقى، لقد أضحى نصيب كل منهما متضمناً فى تنافس السوق. لقد أوضح مل أن هذه العلاقة مبررة أيضاً. وتحدث عن مكتسبات الرأسمالى المترتبة على هذا التعاقد فقال: "إن حق الملكية يحوى إذا حرية الاكتساب بواسطة التعاقد. حق الجميع فيما أنتجوه، متضمناً الحق فيما أنتجه الآخرون، لو تم الحصول عليه بواسطة الاتفاق الحر، منذ أضحى واجباً على المنتجين الحصول عليه بواسطة الإرادة الخيرة، أو تغييره إلى ما يعتبرونه مكافئاً لها، ويمنعونهم من إتيان ما يخالف حقهم فى الملكية وفى إنتاج صناعتهم:"^(١٠).

(٨) المرجع السابق. ص ٢٠٨.

(٩) المرجع السابق. ص ٢١٥.

(١٠) المرجع السابق. ص ٢١٢.

لقد رأى مل أن مالك رأس المال يجب أن يكون له نصيب من الإنتاج، وأوضح أن ذلك يتوافق مع المبدأ العادل، لأن رأس المال هو مبدع العمل والشقاء. وذلك ما يبرر توزيع الإنتاج بين العمال وأصحاب رأس المال: مانحاً التنافس بين أصحاب رأس المال من أجل العمال، بين العمال من أجل الموظفين: لقد وُجد انقسام حر بين المسهمين في العمل الحالي والذين أسهموا في ثمار التقشف والعمل القديمين. لقد أوضح مل أن رأس المال لم يُبدع عادة بواسطة عمل وتقشف المالك الحالي، ولكنه خلق وضعاً ملائماً من أجل توزيع العامل والرأسمالي من خلال قوله بأن المالك الحالي لرأس المال من المحتمل أنه حصل عليه بواسطة الهبة أو التعاقد الحر أكثر من الحصول عليه بواسطة التخلص الجائر من أولئك الذين أبدعوه بعملهم القديم^(١١).

من المحتمل أن يحصل الملاك المعاصرون على جزء من رأسمالهم بواسطة الهبة. ولقد واجه مل بعض الصعوبات بسبب الوراثة: لقد بدا ذلك متناقضاً وبوضوح مع مبدأه العادل عن الملكية ولكنه أوضح أن حق الاقتناع بملكية فرد ما تلك التي آلت إليه بالوراثة يعتبر جزءاً أساسياً من حق الملكية لقد أراد أن يصل إلى أعلى مكانة من أجل أن يزكى تلك اللحظة التي يستطيع أن يرث فيها فرد ما، ولكنه وضع هذا الهدف في مكانه عالية - باستطاعة الكل أن يرث ما هو كاف من أجل أن يحصل على معانى الاستقلال الحقيقي - ولكن ذلك لا يمتلك القدرة على أن يحل مشكلة التناقض. لقد تراجع مل عن برهانه المتمثل في "على الرغم من أن القول بأن العمال وُضعوا في وضع غير ملائم مقارنة بالملاك الذين يخدمونهم قول حقيقي، فإنه يصبح حقيقى أيضاً القول بأن العمال سيكونون أكثر تحراً لو لم يستخدمهم الملاك"^(١٢).

(١١) المرجع السابق. ص. ٢١٥ - ٢١٦

(١٢) نفسه. ص ٢١٦

لقد أوضح مل أنه لا يوجد ثمة تناقض بين مبدأه العادل عن الملكية-
الذى أرجع الملكية للجهد- وذلك المبدأ الذى يرد الملكية لقيمة السوق المترتبة
على رأس المال والعمل الحالى التى أضحت مطلوبة من أجل الإنتاج الرأسمالى.
وكما نرى فلقد عثر على التوزيع الفعلى السائد لإنتاج العمل الذى
يعتبر جائراً وبشكل تام. لقد عثر على تفسير لهذا التوزيع الجائر فى معنى
تاريخى، لا فى المبدأ الرأسمالى ذاته. "إن مبدأ الملكية الخاصة ترك أثراً فى كل
بلد، ومن المحتمل أنه أقل فى هذا البلد من بعض البلدان الأخرى. إن النظم
الأوربية الحديثة بدأت توزيع الملكية التى لم تكن نتيجة للانقسام أو الاكتساب
من خلال الصناعة، وإنما نتيجة للإخضاع والعنف، على الرغم مما صنعتها
الصناعة لبضعة قرون لتغير عمل القوة إلا أن النظام ظل يستعيد الآثار المترتبة
على أصله" (١٣).

إن العنف المترتب على توزيع الملكية هو ما أدى إلى ذلك الوضع الغير
لائق بالنسبة للطبقة العاملة فيما يتعلق باللاعادلة التى تحدث عنها مل وليس
ثمة شىء فى مبدأ الملكية الخاصة أو المشروع الرأسمالى: إن غالبية العاملين فى
معظم البلدان الذين امتلكوا الحد الأدنى من حرية اختيار العمل وحرية التنقل
بدوا باعتبارهم مستقلين وبشكل عام عن الأحكام المختلطة وإرادة الآخرين بالقدر
الذى يستطيعون فيه أن يبدون فى أى نظام باعتبارهم يعانون من الحد الأدنى
من العبودية الفعلية" (١٤).

وفىما يتعلق بالوضع الحالى للتوزيع الجائر للملكية، وإخفاق قانون
الملكية فيما يتعلق بحمايتها أوضح مل أن المبدأ الرأسمالى لم يكن مسؤولاً فى أى
وضع من الأوضاع عن ذلك التوزيع الجائر الموجود للثروة، الدخل، والسلطة،
وإن كان يعتقد أنه أوجدتهم بشكل تدريجى. ولكن ما لم يستطع مل أن يراه هو

(١٣) المرجع السابق، ص. ٢٠٧.

(١٤) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

أن علاقات السوق الرأسمالي منحت رأس المال جزءاً من القيمة التي تسيد بها العمل، الأمر الذى ترتب عليه سيادة طبقة الرأسماليين. هل استطاع مل الوصول إلى التناقض بين المبدأ الرأسمالي ومبدأه العادل. لقد فشل فى رؤية ذلك، حيث أقر بعدم وجود تعارض فعلى، ومن ثم لم يكن قلقاً من ذلك. على الرغم من أن هذا الوضع قلل من مكانة الطبقة العاملة، إلا أنه خلق مشكلة واجهها مل بشكل مباشر. ولقد تمثلت هذه المشكلة فى أنه فى الوضع الراهن كانوا (العمال) عاجزين عن استخدام السلطة السياسية بوعى. لقد اعتقد مل فى أن الناس مهياون لأن يصبحوا شيئاً ما يتجاوز البحث عن اكتساب المنافع الذاتية، ولكنه اعتقد أن معظمهم لم يسيروا بقدر كاف وراء ذلك. لقد قال مل لو منحنا سلطة الاقتراع من أجل استخدامها ضد مصالح الآخرين، وخصوصاً من أجل من يأتى بعدهم، من أجل فكرة الأجيال القادمة، أو البلد، أو الجنس البشرى، فإن تصور الإنسان المتوسط سيصبح مضحكاً". يجب أن تُصنع الحكومة من أجل الموجودات الإنسانية كما تكون أو كما تتطلع أن تكون: وفى أية دولة حيث يحصل الجنس البشرى أو أية طبقة على تلك المصالح التى يقودون بمقتضاها، عندما يفكرون فحسب فى مصالحهم الذاتية، فإنها ستقتصر وبشكل حصرى على أولئك الذين يظهرون فى المشهد الأول، ويؤثرون على الوضع الحالى"^(١٩).

إن الوجود هكذا، ولكن ماذا يحدث لو امتلك كل فرد حق الاقتراع؟ إن الإجابة وببساطة تتمثل فى القول بأن المجتمع الذاتى سيسود. ولكن يوجد الأسوأ الذى يجعلنا أكثر خوفاً. لقد أدرك مل أن المجتمعات الحديثة انقسمت إلى طبقتين، بدتا متناقضتين، وأوضح مل من جوانب عدة تناقضهما. لقد تمثلت هاتين الطبقتين تقريباً فى الطبقة العاملة (التى حوت الحرفى ضيق الأفق) والطبقة الموظفة، تلك التى تشتمل على من

(١٩) جون ستوارت مل. الحكومة التمثيلية. ص ٤٤٥.

يحيا على دخل ثابت بغير جهد، وهؤلاء الذين خولت لهم تربيتهم وأسلوب معيشتهم الانغماس مع الأغنياء^(١١٦). إن الطبقة العاملة كانت وبالطبع أكثر شهرة. إن شخصاً واحداً، مقترعاً واحداً سيعبر عن مشروعية الطبقة فيما يتعلق بالمصلحة الحالية المفترضة لطبقة واحدة، هو من يتصور من أجل أن يتبع أهواءه الذاتية والأفكار العامة المختصرة فيما يتعلق بالخير الخاص به، في تعارض مع للعدالة، مع الطبقات الأخرى ومع الأجيال القادمة. إن شيئاً ما يجب أن يتم من أجل منع أكثر الطبقات شهرة أن تُصبح قادرة على أن تدير وجهة المشروع والحكومة بواسطة مصلحة الطبقة المهيمنة، وعلى الرغم من هذا فإن ذلك سيصبح أقل شراً من تلك الطبقة الحالية التي تحكم بواسطة طبقة صغرى بُنيت على أساس من الثروة المثبتة^(١١٧).

إن معضلة مل حقيقية، ذلك لأن حجته الأساسية من أجل بلوغ الاقتراع العام بدت حيوية باعتبارها معان ممنوحة للناس من أجل أن يطوروا أنفسهم بواسطة المشاركة.

لقد بدا طريق مل متمثلاً في تزكية نظام الاقتراع الجماعي لأعضاء الطبقة الصغرى، لأن كلا الطبقتين يجب أن تفوق الأخرى وزناً وأهمية، وأن أياً منهما يجب أن تكون قادرة على فرض مشروعية طبقتها^(١١٨).

إن كل واحد يمتلك صوتاً، ولكن البعض يمتلك أصوات عدة. أو أن كل فرد مع الاقتراضات المؤكدة يمتلك صوتاً، والبعض يمتلك أصوات عدة. فلقد أوضح مل في مؤلفه أفكار عن الإصلاح البرلماني الذي نُشر عام ١٨٥٩ أن النظام الانتخابي المتقن يستلزم الاثنين، يستلزم أن يمتلك كل واحد صوتاً، ويمتلك البعض أكثر من صوت. وقال إن أياً من هذين الافتراضين لا يكون مستساغاً بدون الآخر ولكن في الحكومة التمثيلية جادل مل وبحث عن الاقتراعات

^(١١٦) المرجع السابق. ص ٤٤٧.

^(١١٧) المرجع السابق ص ٤٤٦.

^(١١٨) المرجع السابق ص ٤٦٢.

الجماعية ورفض إقصاء الآخرين من أى اقتراع بصورة عامة. لقد أثرت الإقصاءات على تصور مل لمبادئ مجتمع السوق. التى ذهبت إلى أن علاج الفقر يتمثل فى استبعاده؛ : لا يجب أن يعفوا من الإفلاس لأنهم فشلوا فى السوق. لقد تمثّلوا فى أولئك الذين لا يدفعون الضرائب المباشرة. لقد عرف مل أن الفقير دفع الضرائب بشكل غير مباشر، ولكنه أوضح أنهم لم يشعروا بهم، لذلك يجب أن يهملوا فيما يتعلق باستخدام أصواتهم من أجل ضمان استمرار الحكومة. إن مطلب الضريبة المباشرة لم يستلزم إقصاء الفقير من الاقتراع: إن الطريق البديل يتمثل فى أن نستبدل بالضرائب المباشرة ضرائب غير مباشرة، التى يتسنى للفقير دفعها وتارة أخرى، فإن أولئك الذين لم يقرأوا ولم يكتبوا استبعدوا. إن ذلك لا يعد مبرراً أيضاً لإقصاء العديد من الفقراء، لأن مل أوضح أن هناك ثمة مهمة ملاقة على كاهل المجتمع تتمثل فى وجوب وضع تعليم أولى بحيث يصل إلى كل من يريده. ومع هذا أوضح مل أنه فى حالة فشل المجتمع فى القيام بهذه المهمة (الأمر الذى حدث فى زمن مل) فإن الإقصاء سيصبح فعالاً، لأن استبعاد هؤلاء الذين يعانون من الفشل هو الحرمان المنطقي الذى يُتوقع مولده^(١٩). وسواء استبعدت هذه الاستعدادات المسبقة عدداً ذا دلالة من الطبقة العاملة أو لا، فإن الاقتراع الجماعى ظل ذا دلالة، وزكى على المستوى العام. إن نسق الاقتراع العام لن يعوق بمفرده التشريع الطبقي: سيكون نافعاً وبشكل عملى من خلال منح المزيد من الأصوات لأولئك الذين خول لهم رأيهم السيطرة الأكبر^(٢٠). من خلال القيمة المترتبة على ذكائهم الأعلى، وتطويرهم الأمثل لقدراتهم العقلية والعملية. إن الاختبار الفعلى لذلك تمثّل فى طبيعة عمل الفرد: فالموظفين، رجال الأعمال، والأناس المحترفون يُعتبرون ومن خلال طبيعة عملهم أكثر ذكاءً ومعرفة من الأجراء بشكل عام،

(١٩) المرجع السابق. ص ٤٧٠.

(٢٠) المرجع السابق. ص ٤٧٤.

لذلك فإنهم سيحصلون على المزيد من الأصوات إن كبير العمال يعتبر أكثر ذكاءً من العمال، وكذلك فإن العمال المهرة أكثر ذكاءً ممن دونهم، فمن المحتمل أنهم سيحصلون على أكثر من صوت ومن أجل أن نلتقى مع افتراض مل المتمثل في أن الطبقة العاملة لن تحصل على المزيد من الأصوات أكثر من الموظفين والطبقة التي تم إعدادها، فإن أعضاء الأخيرة سيحصلون على أكثر من صوتين، ومع هذا فإن مل عفى نفسه من العناية بالتفاصيل. لقد أتى ليصنع ذلك في اقتراحه الذي قدمه في أفكار عن الإصلاح البرلماني، حيث تصورلو أن العامل الغير ماهر حصل على صوت واحد، فإن العامل الماهر سيحصل على اثنين، وربما يحصل كبير العمال على ثلاثة؛ الفلاح، الصانع، التاجر، على ثلاثة أو أربعة؛ الإنسان المحترف أو الأديب، الفنان، الموظف العام، خريج الجامعة، والعضو المختار من قبل المجتمع المتعلم، خمسة أو ستة أصوات^(٢١). إن تسلسل مل الظاهر هو: أن المقاتل (فلاح، صانع، تاجر) مع ثلاثة أو أربعة أصوات لا يُفضل عن كبير العمال، بينما يُفضل العقلانيون، الفنانون، والأناس المحترفون بشكل قوى. إن ما يبدو مثيراً للقلق يتمثل في وجهة نظر مل عن الاهتمام بحقوق المرأة، فإنه لم يوضح كيفية تأهيل تلك المرأة التي لا هي بالموظفة أو الموظفة، ليست محترفة ولا معدة، من أجل أن تصبح متضمنة في الاقتراع الجماعي.

إن النقطة الهامة في كل هذا تمثلت في أن مل أوضح وبشكل قاطع أن الاقتراع العام فيما يتعلق بمبادئ الكسب الخارق للعادة كان مرغوباً فيه وبشكل موضوعي، لم يُرغب فيه بشكل سلبي فحسب باعتباره طريقاً لإعاقة أو منع التشريع الطبقي.

"إننى لم افترض الجماعية باعتبارها شيئاً مرغوباً فيه في ذاته، فبينما تصبح ضرورة لمنع أعظم الشرور، إلا أنها تشبه إقصاء جزء من المجموع من

(٢١) الأعمال المصنفة ص. ٣٢٤-٣٢٥.

الاقتراع، الذى ومن المحتمل أنه يجيز السلطة. إننى لم أنظر إلى اقتراع الأفراد المتساويين باعتباره خيراً فى ذاته إننى أنظر إليه باعتباره خيراً نسبياً، أقل كراهية من ميادين الامتيازات غير المتصلة بالموضوع أو النتائج العرضية، إن الخطأ فى المبدأ يؤدي إلى إدراك معيار خاطئ، واختيار التأثير السلبي على عقل المقترع. إن إيضاح دستور البلد أن الجهل متضمن فى السلطة السياسية مثله مثل المعرفة أمر ليس مفيداً بل ضاراً^(٣٧).

من هذا المنطلق فإنه ليس بالاستطاعة تصنيف مل باعتباره مشرعاً بالمعنى الكلى للكلمة. لم يكن بعض الأفراد أفضل من الآخرين فحسب، وإنما أفضل فى الطريق المرتبطة بشكل مباشر بالموضوعات السياسية، أفضل فى تلك الطرق التى خولت لهم مزيداً من الثقل السياسى: وفى الحقيقة أن جزءاً من الفكر يدور حول السبب الذى خول لهم بلوغ الثقل السياسى الأعظم تمثل فى أن ذلك سيؤدى إلى المجتمع الأمثل، على الأقل بشكل سلبي: سنبعد أرجحية سيادة المصالح الذاتية بشكل ضيق فى التشريع والحكومة، التى ستتطلع للسلطة المتساوية. إن السلطة الغير متساوية ستصبح أكثر تشابهاً لأنها تسعى إلى إجازة المجتمع الديموقراطى فى أفضل معنى، ذلك المجتمع الذى يتسنى لكل فرد فيه أن يطور خصائصه الإنسانية. ومع ذلك فإن السلطات السياسية الغير متساوية بالنسبة للمواطنين بُنيت داخل نموذج مل فى تلك الميادين التى تبدو دائمة: وإذا كان الناس غير متساوين فى المعرفة (ومتى لا يصبحون كذلك) فإن السلطة المتساوية تعتبر خطأ من حيث المبدأ.

إن السلطة التى منحها مل للمعرفة، والمهارة التى سمحت له بإجازة البرلمان لن تُبدع ذاتها أى تشريع، وإنما قصرت نفسها على القبول أو الرفض، أو الرجوع من أجل إعادة النظر، إنها لم تُنقح بذاتها أى تشريع، بل إن كل هذه الاقتراحات أسبغت عليها من خلال خبراء لجنة غير مُنتخبة. إن نفاذ

(٣٧) الحكومة التمثيلية. ص ٤٧٨.

صبر مل على البرلمان الوجود وإجراءات مجلس الوزراء أمر غير مفهوم، ولكن معالجته ستبدع سلطة المشرع المنتخب، وستساهم فى محو العقبات من أمام المقترعين الديموقراطيين من أجل المشاركة فى العملية الانتخابية. على الرغم من أنه أدرك ذلك، إلا أنه لم يتفحصه، مثال ذلك المكافأة التى استبدل بها المعرفة. إن أنموذج مل يعتبر النسخة الحقيقية للنموذج الثانى، يُعد حسابياً خطوة على عكس اتجاه النموذج الأول، الذى بُنى من حيث المبدأ على شخص واحد، صوت واحد على الأقل. وعلى المستوى الأخلاقى فإن النموذج الثانى يُعد أكثر ديموقراطية من النموذج الأول. إن النموذج الثانى لم يبرر النظرة للأفراد كما يكونون، الإنسان كمستهلك ومتسلط مطلق. إنه يريد التحرك صوب مجتمع الأفراد الذى يتطور إنسانياً ويسعى أيضاً إلى المزيد من المساواة. إنه لم يرغب فى أن يفرض يوتوبيا على الناس، ولكن يريد أن يصل الناس إلى أهدافهم بأنفسهم، أن يبرهنوا على أنفسهم من خلال المشاركة وبشكل إيجابى فى العمليات السياسية، إن كل جزء من هذه المشاركة يقود إلى البرهنة على قدرتهم السياسية، وأن يجعلوا أنفسهم قادرين على المزيد من المشاركة والمزيد من تطوير أنفسهم.

إنه لمن السهل الآن الإشارة إلى تلك الشوائب والتناقضات فى نموذج مل إن أوضحها تمثل فيما أطلق عليه المشاركة والتطوير الذاتى. إن المشاركة ضرورية فى العملية السياسية من أجل البرهنة على أن الناس متساوون ويجب أن تبرهن على ذلك. ولكن المشاركة مع السلطة المتساوية الحالية ستُعزز المساواة البطيئة. إن هؤلاء الذين يمتلكون المساواة العظمى (الخارقة للعادة) وحكموا بتربيتهم وموقفهم فى الحياة لن يتنازل عن سلطتهم للآخرين. وتحت مسمى التطوير الذاتى، فإن الامتياز سيمُنح لأولئك الذين يمتلكون المزيد من التطور. ولكن الأفراد الأقل تطوراً داخل نموذج مل، لو أنهم ظلوا بداخله (لو أدركوا السلطة الانتخابية الأدنى التى منحهم مل إياها) سيعرفون أنه ليس

بالاستطاعة حماية إرادتهم، لذلك فإنهم لن يمتلكوا الباعث على المشاركة، وبالتالي سيصبحون أقل تطوراً.

إن الصعوبة الأعمق تجسدت في نموذج مل عن الإنسان والمجتمع. إن الإنسان الذى تشكل بواسطة مجتمع السوق التنافسى الموجود لم يكن خيراً بدرجة كافية تسمح بأن يصنع من نفسه الأفضل. لقد استنكر مل آثار المجتمع الرأسمالى الموجودة على الشخصية الإنسانية، التى جعلت كل فرد يندفع وبشكل عدوانى من أجل منفعة المادية. لقد استنكر وبقوة العلاقة القائمة بين العمل ورأس المال، التى أحطت من قدر العامل والرأسمالى. لقد اعتقد بعدم إمكانية وجود مجتمع إنسانى مرض قبل تحول هذه العلاقة. لقد وضع آماله فى تصور شهير عن المنتجين المتعاونين حيث يصبح العامل هو مالك رأس المال ومن ثم يعملوا سوياً من أجل أنفسهم. لقد أجاز لنفسه أن يأمل أن المنتجين سيصبحون أكثر براعة فى العمل، وأنهم سيحلون محل النظام الرأسمالى وعلاوة على ذلك فلقد تصور وافترض أسس الملكية الرأسمالية المعترف بصحتها، على الأقل قبل ذلك الوقت الذى غُيرت واستبدلت بفعل الاتحادات الإنتاجية، وأن نظام السوق التنافسى سيظل مؤثراً، من أجل استخلاص المشاريع التعاونية التى تصور أنها تُنافس فى السوق، وتتحرك بفعل دافع الرغبة من أجل الكسب الفردى. وبعبارة أخرى، لقد تصور مل وافترض ذلك النظام الذى تطلب الأفراد من أجل العمل كمستهلكين مطلقين، باحثين عن تراكم المعانى من أجل حماية مستقبلهم، الذى يُعد نتاجاً للرغبات الاستهلاكية، التى دلت على البحث عن الملكية المكتسبة. إن النظام الذى يتطلب الإنسان من أجل أن يرى نفسه ويعمل كمستهلك ومغتصب، منح مجالاً ضيقاً لأكثرهم من أجل أن يروا أنفسهم ويعملوا كممارسين ومطورين لخصائصهم. لقد قدم مل نظرة عامة تمثلت فى أن انتشار التعاون سيبدع ثورة أخلاقية من أجل المجتمع: "معاجة العداء الدائم بين العمل ورأس المال، تحول حياة الإنسان من الصراع الطبقي من أجل المصالح المتعارضة إلى منافسة حميمة فى البحث عن الخير العام من أجل

الجميع ، وسمو مكانة العمل ، معنى جديد لحماية واستقلال الطبقة العاملة ، وتحول فى كل العمليات اليومية للجنس البشرى فى مدرسة المشاركات الاجتماعية والفكر العقلى^(١٣).

لقد ظلت هذه الآمال غير متحققة. لقد ظل التعارض الطبقي مستمراً ، والأكثر من هذا هو عدم حدوث تغير فى أية طرق أخرى تروى ظماً مل للديموقراطية . -

وفيما يتعلق بالسلوك الفعلى لهذه الطبقات فقد تمثل فى أنها تحاول قهر الطبقة المضادة لها ، ولقد كان ذلك هو السبب فى مشاهدة مل للخطر المترتب على الطبقة الحاكمة ، ومن ثم رفضه للسلطة السياسية التى تستحوذ عليها أكبر الطبقات عدداً ، وتلك التى تصل إلى أقلها عدداً ، لذلك فإن الدائرة الفاسدة للمشاركة تُعد تبريراً لاستمرار المشاركة المتباينة .

إن فشل الحل التعاونى لم يقدم أية حلول لذلك التناقض الذى شاهده مل بين الاقتراع العام المتساوى وسعادة المجتمع العظمى . لم يوجد ثمة طريق يعبر من خلاله عن افتراضه المتمثل فى أن الطبقة العاملة ستستخدم حقاً دستورياً متساوياً من أجل سن تشريع طبقي غير متناغم مع العدو البعيد ، النوعية ، السعادات العظمى للمجتمع بصورة عامة

إن هذا التناقض يحوى ضمناً تناقضاً آخر ، التناقض بين علاقات الرأسمالى فيما يتعلق بالإنتاج ونموذج الديموقراطية عن إمكانية التطور الذاتى الفردى . إن مل لم يشاهد هذا التناقض بشكل تام . لقد نظر نظرة ضيقة فيما يتعلق برؤية هذا التناقض فى بناءاته عن علاقات العمل ورأس المال الموجودة

(١٣) الاقتصاد السياسى . فى : الأعمال الكاملة . ص ٧٩٢ .

إن ذلك يتناقض مع فكرة مل التى قدمها عام ١٨٣٨ : إن الغالبية العديدة فى أى مجتمع مهما كان يجب أن تتكون من أفراد فى ذات المكانة الاجتماعية ويمتلكون فى ذات اللحظة نفس الرغبات ، وغير بارعين فى الأعمال اليدوية .

- بنام ، مقالات عن الأخلاق ، المجتمع ، والدين . فى : الأعمال الكاملة . ص ١٠٧ .

(وخاصة عندما جعلها متناقضة أخلاقياً مع العلاقة التعاونية) ولكن وكما لاحظنا فى تحليلاته لعلاقات السوق الرأسمالى، برر الملكية الخاصة لرأس المال المترتبة على التعاقد، ونظر إليها باعتبارها موجوداً متناغماً من حيث المبدأ مع النظام العادل.

من المحتمل أن يعتقد شخص ما فى أن هذين العيبين فى نظرية مل عن الديموقراطية الليبرالية سيكونان كافيين لمنعها من الاستمرار، وفقدانها لمكانتها التى اكتسبتها فى القرن التاسع عشر باعتبارها نموذجاً للديموقراطية الليبرالية. ولكن ليس هذا هو كل ما حدث. ومن السهل أن نرى لماذا. فى المقام الأول، لو شاهد أتباع مل هذا التناقض الضمنى السالف الذكر باعتباره خلافاً فى النظرية، فإنه من الممكن توقع أن هذا التناقض سيؤدى إلى تهتك هذه النظرية. ولكن وكما سنرى فى الجزء الأخير من هذا الفصل، فإن منظرى الديموقراطية الليبرالية المتأخرين كانوا أقل اعترافاً بالتناقضات الحيوية بين علاقات السوق الرأسمالى والقدرة المتساوية للتطوير الذاتى. لذلك ظلوا مؤمنين بفكر مل عن الديموقراطية التطورية.

وفى المقام الثانى فإن التعارض الذى شاهده مل بين الاقتراع العام المتساوى والتعارض القائم بين المصالح الطبقيّة اختفى مع بداية القرن العشرين. لو أن الاقتراع العام اختفى ليصبح غير موجود، فإن ما خشيّه مل تمثل فى الطبقة الحاكمة. لقد كان بنتام وجيمس مل على حق فيما يتعلق باتباع الطبقة العاملة لقيادة الطبقة الوسطى، على الرغم من أنهم كانوا على صواب لأسباب خاطئة كما سأوضح ذلك. وعلى أى حال، عندما وجد أول تركيب للاقتراع العام فى الوجود فى إنجلترا عام ١٨٨٤، بعد موت مل بأحد عشر عاماً، العديد من هذه التركيبات وجدت مؤخراً، فإنها لم توجد الحكم الطبقي بواسطة الطبقة العاملة. لهذا فإن أتباع مل رفضوا وبابتهاج الشروط الغير مشروعة لنموذجهم - الاقتراع العام والتشريع الانتخابى - بينما قبلوا فكرته الأساسية عن التطور.

من أجل ذلك يجب علينا ألا نتحدث عن النموذج الثانى (أ) باعتباره قاصراً. إنها ذات الخطوط التى استمرت لتتصور وبشكل عام بواسطة الديموقراطيات الليبرالية، وبصورة أكثر بساطة لأن افتراضاتها التشريعية انتهت. انتهت لأنها بدت غير ضرورية من ناحية، وأى أى شىء يترتب على هذا النمط لم يعد من المتوقع أن يُجرم الحركات الشعبية القوية^(٢٤). ولكن ذلك حول للنموذج الثانى (أ) مثله مثل النموذج الثانى (ب) الحياة فى القرن العشرين. إن النجاح المتواصل للسياسيين المهيمنين فى القرن التاسع عشر، والنظام عينه فى القرن العشرين فيما يتعلق بالتحريف والتهديد الضمنيين للامتياز الديموقراطى منعت انهيار النموذج الثانى قبل منتصف القرن العشرين. إنه لم ينهار بسبب انتقادات القرن العشرين، ولكن شراح النموذج الثالث أدركوا التناقضات الداخلية فى النموذج الثانى، من أجل ألا يقعوا فيها. لقد انهار لأسباب مختلفة يجب أن نشرحها الآن.

كاملة الامتياز الديموقراطى؛

قبل أن ننظر إلى نجاحات النموذج التطورى المتأخر، يجب علينا أن نختبر السبب الذى أدى إلى عدم إشراقة الاقتراع الإنسانى المتساوى من خلال الطبقة الحاكمة التى خشيتها مل، لذلك فإن الطريق ظل مفتوحاً أمام الديموقراطيات الليبرالية المتأخرة لتتنقل حجة مل. إن ذلك سيساعدنا على فهم سيطرة كل من النموذج التطورى الأخير، المنحدر تقريباً من منتصف القرن العشرين، وانهياره التام.

(٢٤) إن مقدرة هذه الحركات كانت فعالة فى إثارة إصلاح بل عام ١٨٧٦، التى كان مل حبيبها. لقد راجع سجلاته من أجل أن يصادق على الإصلاح الجماعى المحافظ حيث وجد أن ذلك يؤدى للسيطرة على قوى الطبيعة من أجل تحقيق الامتياز الدستورى المشروع.

من خطاب مل إلى و. ر. كريم فى الواحد من مارس عام ١٨٧٦، فى الأعمال الكاملة، ص ص ١٢٤٧ - ١٢٤٨. وانظر: رويدن هاريسون قبل الاجتماعيين: دراسات فى العمل والسياسات ١٨٦١ - ١٨٨١. لندن وتورنتو ١٩٦٥ فصل الثالث.

إن ما حدث شيء لم يستطع مل أن يدركه، وربما أدركه بصعوبة ولكن الشيء الشيق يتمثل في أن المنظرين المتأخرين، أولئك الذين أسسوا النموذج الثانى (ب)، لم ينظروا ليروه أو يفهموه، لقد اعتقدوا أنه يجب أن يُرى من خلال ما هو موجود آنذاك. وإننى اقترح أن إخفاقهم فى رؤيته هو ما أدى إلى انهيار النموذج الثانى (ب)، واستبدل به النموذج الثالث.

إن السبب الذى أدى إلى عدم حضور الامتياز الإنسانى المتساوى باعتباره نتاجاً للطبقة الحاكمة التى خشيتها مل تمثل فى النجاحات الخارقة للعادة، حيث كان النظام الحزبى يمتلك القدرة معها على ترويض الديمقراطية. إن ذلك هام لأنه على الرغم من أنه يمنح النموذج الثانى فرصة جديدة للحياة، إلا أن النموذج الثانى كان فى النهاية غير فعال . لأنه ترك العملية السياسية للديموقراطية وهى غير قادرة على تقديم المدى الفعال للمشاركة التى طالب بها مؤيدوها وأملوا فيه، وغير قادرة على تأسيس التطور الذاتى والوحدة الأخلاقية، التى سعت إليها الديمقراطية الليبرالية. هذا ما تضمنه النموذج الثانى، الذى أقصى جانباً فى منتصف القرن العشرين بواسطة النموذج الثالث الذى أضحى أكثر واقعية، وهو موضع الاختبار فى الفصل التالى.

كيف يمكن للنظام الحزبى أن يُنفذ النموذج التطورى، ويخول له أن يظهر فى الميدان بتنقيحه لصورة الامتياز المتساوى لنصف قرن أو يزيد؟ كيف كان النظام الحزبى قادراً على منع الطبقة التى خشيتها مل من تولى السلطة، وكذلك يسمح للتخيل الديموقراطى بالثبات بواسطة مؤيدى الليبرالية بعد أن أثبت الامتياز المتساوى؟

إن الامتياز المتساوى سيتمنح بشكل عام وبوضوح الصوت الراجح لعمال الطبقة العاملة فى معظم الأقطار الصناعية، وكذلك للمزارعين وبعض العمال المستقلين (أو مزيج منهم والعمال)، وفى كلتا الحالتين فإن الصراع على المصالح مع هيمنة الملكية الرأسمالية أضحى متوقفاً. كيف يمكن لشيء مثل الحرفى أم المحايد باعتباره نظاماً للأحزاب المتنافسة أن يعوق سلطة الطبقة المهيمنة

بواسطة من هو تابع؟ ألن يعيد النظام الحزبي الجانب العددي للمصالح المختلفة، التي تظهر للوجود وبشكل فعلى من أجل أن تخدم من هو مهيمن أكثر من أن تعيقه؟ لقد أعيقت الطبقة المهيمنة بمساعدة النظام الحزبي فى كل الديمقراطيات الغربية.

إن الطريقة التى حدث بها هذا أضحت مختلفة فى البلدان المتغيرة؛ معتمدة وبشكل جزئى على الوضع الطبقي للبلد، على وجود نظام حزبي غير ديموقراطى ومسؤول قبل الوصول للامتياز الديموقراطى، ومعتمدة وبشكل جزئى أيضاً على الاختلافات المترتبة على التحالف القومية. ليس بالاستطاعة الآن تقديم تحليلات حول كل هذه الاختلافات المعقدة بين تلك الطرق التى قدمت من خلالها النظم الحزبية ذات الدلالة السياسية فى بلاد متغيرة مثل إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والأمم الغربية الشهيرة. ومع ذلك فإنه ليس من الصعب أن يرى، لو أن واحداً يغير بؤرة اهتمامه من ذلك إلى الأوصاف المعتادة عن دلالة النظام الحزبي، حيث تتمثل غايته الفعلية ليس فحسب فى إبداع توازن سياسى ثابت، وإنما فى تقديم نمط عام عن التوازن.

إننى أعتقد أن الوضع ليس مبالغاً فيه من أجل القول بأن الدلالة الفعلية التى صنعها النظام الحزبي وبشكل فعلى فى الديمقراطيات الغربية منذ ابتداء نظام الاقتراع قلصت الصراع الطبقي الموجود بالفعل أو المحتمل وجوده، ولو أنك تحب من أجل التسامى عن الصراع الطبقي القائم على أساس من المصلحة، وكذلك من أجل أن تحمى أسس الملكية الموجودة ونظام السوق من الهجوم الفعال.

إن ذلك الحدث كان فى أمريكا أقل منه فى أوروبا، حيث كانت العلاقة بين الحزب والطبقة أكثر وضوحاً. لقد كان أقل مما توقعه منظرو القرن العشرين فى أى مكان، ومرد ذلك لنجاحات النظام الحزبي فى دفع المواقف الطبقيّة لتصبح بمنأى عن الأخطار، تلك التى تضخمت وبشكل كبير فى القرن التاسع عشر.

إن دلالة الاتفاقات الطبقية الواضحة وأيضاً تسوية المصالح الطبقية المتصارعة يُنظر إليها باعتبارها متساوية صُنعت بواسطة أى من أنواع النظام الحزبى الثلاثة:

١- نظام الحزبين (أو الحزبين المهيمنين)، حيث نزع الحزبان إلى توضيح المصالح الطبقية المتعارضة، مثل ما هو موجود فى إنجلترا حيث حزب العمل والحزب المحافظ.

٢- نظام الحزبين (أو الحزبين المسيطرين) حيث كان كلاهما غير دقيق فيما يتعلق بتنظيم المصالح الإقليمية مثل ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

٣- نظام التعدد الحزبى، حيث تتشكل الحكومة من العديد من الأحزاب مثل ما يحدث فى معظم بلدان أوروبا الغربية.

ففى الحالة الأولى، ينزع كل حزب إلى بلوغ الموقف المعتدل، الذى يتطلب أن يتحاشى الوضع الطبقي وبوضوح. يجب عليه أن يفعل ذلك من أجل أن يكون قادراً على أن يُبدع تصوراً لنفسه باعتباره حزباً قومياً مبنى على أساس من الخير العام، وبدون ذلك فلن يتسنى له الحصول على الأغلبية المفترضة. وفى الحالة الثانية فإن كلا الحزبين الرئيسيين أكره على العمل بأسلوب بدائى: فيجب على كل منهما أن يقدم برنامجاً يحوى كل الأشياء لكل الناس، ومع ذلك فإنه يبدو قبل كل شىء شديد الغموض. وفى الحقيقة، ففى مثل هذا النظام فإن ثلاثة أو أربعة أحزاب من المحتمل أن تظهر للوجود مع الوضع الذى يحوى وجوداً طبقياً دقيقاً، ولو أن مثل هذا الحزب أراد أن ينمو ويرتب من حيث الحجم ليصبح الحزب الأول أو الثانى، فيجب عليه أن يعمل ذات الشىء. وفى الحالة الثالثة، فإنه نظام التعدد الحزبى الحقيقى، حيث لا يوجد حزب بعينه يستأثر بالأغلبية، لا يوجد ثمة حزب باستطاعته أن يمنح معطيات حاسمة لجمهور المقتربين، لأن كلاً من الحزب والمقتربين عرف أن الحزب سيمضى لبلوغ الحل الوسط وبشكل دائم فى الحكومة الائتلافية

لو أن الانقسام الطبقي ثنائى القطب فى البلد تجاهل وبشكل عام المعنى المترتب على الماهية القومية وكل ما هو إقليمي، دينى، عرقى، وتيارات أخرى عامة، فإن أياً من هذه الأنظمة الغير واضحة لم يهيمن كما كان يجب أن يفعل. لو أن الطبقة الاقتصادية كانت أحادية الهدف، ولم ينجرف أعضاؤها فى تيارات أخرى بواسطة التيارات الحالية أو الارتباطات التقليدية، فإن أياً من هذه النظم الثلاثة لم يسد.

ولكن وكما حدث فى كل هذه البلدان، فإنه فى ذات اللحظة التى أضحي فيها الامتياز الديموقراطى فعلاً، وُجد العمال حيث أضعف الانقسام الطبقي الثنائى المتصور بين هؤلاء الذين ساندوا وأولئك الذين رفضوا النظام القائم للملكية وتنافس السوق. لقد صنعت أمريكا الشمالية والتوسع الأوروبى والجزيرة الحرة فى القرن التاسع عشر الطبقة الأوسع، كما صنع المزارعون الأحرار وصغار الملاك من العمال صورة مصغرة للبرجوازية: لقد أرادوا رأسمالية خاصة واقتصاد السوق، لقد أوضحوا أنه لم يخلق من أجل المدن التجارية فحسب. وفى ذات الازدواجية، فإن التوسع الاستبدادى فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أدى إلى أن تقر إنجلترا ومعظم بلدان أوروبا الغربية بمشروعية حكوماتها المدللة، من خلال تقديمها بيانات للمقترعين، التى عبرت عن رغبات الطبقة العاملة فى تحقيق إصلاحات فعلية.

لم يستطع النظام الحزبى المحايد ولهذه الأسباب القيام بهذه المهمة. ولكن منح هذه الدوافع بدون النظام الحزبى يجعل القيام بهذه المهمة أمراً غير محبب. إن النظام الحزبى فى أى شكل من أشكاله المختلفة عبر عن المعانى التى وبواسطتها أضحت المهمة غير الواضحة المتضمنة للاختلافات الطبقيّة فعالة.

لقد شيد النظام الحزبى عدم القدرة على فعل ذلك ومرد ذلك لمقوم آخر. ومهما كان مدى هذا الامتياز فلقد أضحي النظام الحزبى وبشكل ضرورى أقل مسؤولية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. ولناخذ الحالة الكلاسيكية للنظام

الحزبى الإنجليزى. فلقد حوى العديد من المعانى الإيجابية فيما يتعلق بصنع أو لا صنع الحكومات قبل وجود شىء مشابه للامتياز الديموقراطى، وما دام هذا الحق الدستورى أضحى قاصراً على الطبقة المالكة، أولئك المنتخبين فى الدوائر الانتخابية، حيث يمتلكون القدرة على ممارسة التأثير الفعال على منتخبهم، والسيطرة عليهم. ولأن المجلس التشريعى المنتخب مسؤول عن انتخابه، أو على الأقل عن ذلك الذى كان إيجابياً فى الانتخابات، فإنه لن يسيطر عليه من قبل مجلس الوزراء أو قائد الحزب البرلمانى.

لقد تغير كل هذا مع صبغة الحق الدستورى بالصبغة الديموقراطية إن الإعجاب بالطبقة الاجتماعية المنتخبة يستلزم تشكيل أحزاب قومية منظمة بشكل جيد بعيداً عن الأحزاب البرلمانية. إن التنظيم الفعال يستلزم آليات الحزب المهيمن إن الموافقة من قبل الحزب المُشكل أضحت وبشكل فعلى الطريق الوحيد لمنح المنتخب الطريق إلى البرلمان. إن قائد الحزب المسيطر كان وقبل أى شىء مسيطراً على مجلس النواب. وذات السلطة مُنحت لقادة الحزب فى البرلمان، حيث يخشى رئيس الوزراء والوزراء الخاضعين له الإقصاء من الحزب كما يخشون الحل السابق لآونه للبرلمان، إن هؤلاء متممون للانتخابات. إن مجلس الوزراء تجسد فى هؤلاء الذين حُولوا السيطرة على البرلمان من أجل بلوغ أعلى منزلة اجتماعية. إنه مازال يفعل ذلك.

إنه ليس قادراً على ذلك فحسب: لقد أضحى فعل ذلك ضرورياً الآن. لقد أحدث الاقتراع العام تغيراً فى وظيفة النظام السياسى التى يقوم بها، ذلك التغير الذى استلزم سيطرة الحكومة أكثر من سيطرة العملية الانتخابية أو هيمنة أى حزب خارج أطر النظام البرلمانى. وقبل أن يصبح هذا الحق الدستورى ديموقراطياً، فإن دلالة النظام تجلت فى مسؤوليتها عن اتحاد الأهداف الشهيرة والمتغيرة للطبقة المالكة، التى يمكن أن تُقدم على أفضل صورة بواسطة الحكومة التى كانت مسؤولة خلال المجلس النيابى التشريعى عن العمليات الانتخابية الرئيسية. ومع الانتخاب الديموقراطى وقف النظام بين متطلبات طبقتين، أولئك

الذين يتمتعون بالملكية المطلقة وأولئك المحرومون منها. إن ذلك يعنى أن النظام يمتلك وبشكل مستمر تسويات منظمة، أو على الأقل تسويات ظاهرية. إن هذه التسويات تتطلب غرفة من أجل المناورات. إنها الحكومة التى يجب أن تمتلك هذه الغرفة. وفى نظام التعدد الحزبى، حيث تكون الحكومة ائتلافية، يبدو ذلك مفهوماً. إنه لا يُفهم وبشكل طبيعى أن غرفة المناورات هذه ضرورية فى النظام ازدواجى الحزب (يقوم على حزبين للأغلبية) حيث تتشكل الحكومة بطبيعة الحال من حزب واحد. ومع ذلك فإن غرفة المناورات تصبح لازمة هنا من أجل البحث عن تسويات للمصالح المتعارضة، سواء ظهر هذا الاختلاف داخل الحكومة أو لم يظهر. إن الحكومة وخاصة حكومة الأغلبية ليس باستطاعتها امتلاك غرفة المناورات هذه، فلو بدت مسؤولة وبشكل مطلق عن النظام البرلمانى، فيجب أن تبدو بمفردها كحزب خارجى مثل الجميع خلال الميثاق الحزبى السنوى، أو كأحزاب انتخابية. إن أية محاولات من قبل الأحزاب أو الحركات الديمقراطية من أجل الإصلاح فى الأقطار البرلمانية، من أجل أن تجعل الأفراد والحكومة مسؤولين و بشكل تام عن التنظيم الشعبى الخارجى بآءت بالفشل. إن السبب النهائى لمثل هذا الفشل تمثل فى أن المسؤولية التامة لم تقر بغرفة المناورات والتسوية، اللذان جعلت الحكومة منهما أمراً داخلياً لازماً لحزب واحد من أجل تنفيذ دلالاته المتمثلة فى التسوية بين المصالح الطبقية المتعارضة فى المجتمع بصورة عامة.

إن النتيجة العامة من هذه النظرة السريعة على النظام الحزبى تتمثل فى أن النظام الحزبى حوى معانى التسوية فيما يتعلق بالحق الدستورى العام مع الحفاظ على وحدة المجتمع. لقد صنع ذلك من خلال إيضاح المواقف وتقليل مسؤولية الحكومة فيما يتعلق بالانتخابات. لقد صنع كلا الفعلين من أجل أن يُنجز المهام الملقاة على كاهله فى مجتمع غير متساو. لقد فشل فى أن يبدع مشاركة سياسية واسعة فى العملية السياسية التى تطلبها النموذج الثانى،

وفشل أيضا فى أن يطور الفرد بحيث يصبح مواطناً، وأن يعزز الوحدة الأخلاقية كما تصورها النموذج الثانى.

النموذج الثانى (ب)

الديموقراطية التطورية فى القرن العشرين؛

على الرغم من حدوث كل هذا إلا أن العقل ظل وبواسطة الديموقراطيات الليبرالية مرشحاً وبقوة للنظرية التطورية، وبصورة أساسية نظرية مل المفتقرة إلى افتراض الاقتراع الجماعى إننى لن أضيع الوقت فى إيضاح تفاصيل النظريات الديموقراطية لكتاب النصف الأول من القرن العشرين سواء المثاليين أمثال (باركللى، لندسى، وماكجيفس) أو البراجماتيين أمثال (ديوى)، أو الذين تقيّدوا بالنفعية أمثال (هوبز) كانوا خاضعين لنظرية مل. إن الاستثناء الوحيد تمثل فى مجموعة من المنظرين حاولوا وبوضوح أن يمزجوا القيم الليبرالية ببعض أنماط الاشتراكية أمثال (كول، لاسكى)، ولكنهم لم يحاولوا تحريف التعاليم الليبرالية. وبناء على ذلك وجدت الازدواجية فى التعاليم الليبرالية السياسية، فلقد ترتب على المقارنة الدائمة الانغماس وبشكل مستمر فى الواقعية فيما يتعلق بتحليلات الديمقراطية الليبرالية.

لقد شاهد مل هذا التناقض بين نموذجه التطورى والانقسام الطبقي والمجتمع المستغل فى عصره. لقد فشل فى حل هذا التناقض فى نظريته، لأنه لم يعتبرهما وعلى وجه الدقة شيئاً واحداً: إنه لم ير أن هناك تناقضاً بين علاقات الإنتاج الرأسمالية والنموذج التطورى ولكنه لم يوضح على الأقل أن العمليات السياسية الديموقراطية باستطاعتها قهر الانقسام الطبقي والاستغلال. لقد وضع آماله فى أشياء أخرى مثل إبداع الاتحادات الإنتاجية، والطبقة العاملة... الخ. إن هذه الآمال لم تكن كافية، ومع ذلك فإنه لم يلق كل الأعباء على العمليات الديموقراطية ذاتها.

لقد أقصى منظرو النصف الأول من القرن العشرين البعد الطبقي والاستغلال. لقد كتبوا وبشكل عام، كما لو أن الديموقراطية ذاتها، على الأقل

تلك التى تتضمن النظام ودولة الرفاهية، باستطاعتها فعل الكثير مما يجب أن تفعله، والمزيد مما نحتاج إلى فعله من أجل خير المجتمع. وفى الواقع أنهم لم يدركوا المشكلات المترتبة على القوى الاقتصادية الخاصة، ولم تربطهم علاقة حميمة مع الأيديولوجيات الفردية، التى نظروا إليها باعتبارها متضمنة فى الواقع الاجتماعى الكائن بالفعل. فلقد كان لندسى على سبيل المثال رافضاً وبقوة للفردية الذرية، التى لازمت الديمقراطية الحديثة منذ نشأتها، التى طابق بينها وبين بنتام وماركس بشكل عرضى. إنه لم يتصور وبشكل تام السيطرة القائمة بالفعل للإنتاج بواسطة رأس المال: إن تطبيق الحكم الصناعى على المبادئ الديمقراطية سيكون مرادفاً للقضاء عليها. ولكن ما يبدو كافياً لسيطرة الديمقراطية على الأفعال تمثل فى السيطرة على الأعمال الاحتكارية. لقد أضحت عبودية المستهلكين المترتبة على اقتصاد السوق التنافسى متوقعة وبشكل متقن. ومع العلاقات الرأس مالية المترتبة على الإنتاج لا يوجد ثمة شيء خاطئ. وفى النهاية فإن أمله فى الديمقراطية بُنى على أساس من ازدهار اتحادات ديمقراطية غير سياسية مثل الكنائس والجامعات^(٢٥).

إن الجماعية المثالية الجديدة شهدت حضوراً قوياً فى النظرية الديمقراطية الليبرالية فى بدايات القرن العشرين وهناك بعض العذر، أو على الأقل سبب لاستخفاف أولئك المنظرين بالانقسام الطبقي. فلقد حل نظام الحزب الديمقراطى هذه المشكلة: لقد واجه خطر الحكومة الطبقية. ولكنهم لم يدركوا كيف صنع ذلك، لقد حدث هذا بإبداع الممثلين الديمقراطيين للحكومات من خلال العمليات الانتخابية، الأمر الذى ترتب عليه عدم هيمنة الانقسام الطبقي على المستوى السياسى. لذلك كان باستطاعتهم أن يكتبوا كما لو أن العمليات الديمقراطية أضحت نظاماً يستطيع الأفراد العقليون فيه وذوى الأهداف أن يمتلكوا بواسطته كل ضروب المصالح المختلفة، استطاعوا أن ينظموا وعلى نحو

(٢٥) أ. د. لندسى. أسس الديمقراطية. الطبعة الثانية. ١٩٣٥. ص ٦٤-٦٢، ٧٣-٧٤.

كاف اختلافاتهم فى شكل سلمى وعقلى ، يُمنح ويُسلب بواسطة الأحزاب وجماعات المصلحة والأعمال الحرة. لقد غمسوا أنفسهم فى الأمل المتمثل فى أن الوضع الطبقي ستأفل شمس: إما لأنه تم الاستعاضة عنه بجماعات اجتماعية ستحد، أو أنه سيبدع بواسطة دولة الرفاهية التى سيؤسسها المجتمع الديموقراطى مع مجتمع السوق الرأسمالى . بينما ينظر باركر للحظة (المعطى الطبقي) التى استلزمت منح بعض الاهتمام لحساب المكسب والخسارة بين الطبقات والاتحادات المختلفة، وبينما يستلزم ذلك إعادة توزيع الحقوق بين الطبقات، ذلك التوزيع الذى ومن المحتمل أنه سيصبح نتيجة لذلك التعديل المتواصل والمتجدد، الشبيه بنمو الفكر الاجتماعى عن العدالة الذى يترتب على نموه اتساع دائرة تفسير المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة^(٢٦). ولقد اعتقد أن التعديلات التى أضحت مطلوبة الآن من المحتمل أنها ستبدأ، ومن المحتمل أنها ستظل على مستوى الاتفاق الاختيارى بين الاتحادات الاختيارية (المتمثلة فى العمال والموظفين) ذلك الاتفاق الذى بُنى على أساس من الحوارات الاختيارية وأسس فى الاتحادات الاختيارية. على الرغم من أن بعض الأشياء التى تحققت فى هذا الطريق بدت باعتبارها الأفضل، الأمر الذى جعلها مؤهلة لخلق الاتجاه العام، إلا أن فعل الدولة سيظل ملائماً. وفى هذا الوضع فإن الدولة التى لا تمثل عدواً للمجتمع وإنما تخضع له فى شىء ما مترتب على العلاقة التى يخضع فيها المحامى للأسرة، فإن هذا الأفضل سيُسجل أو يُحول باعتباره طريقاً للتنظيم العام والسلطة^(٢٧).

إن الفكرة العامة المتمثلة فى أن الاختلافات الطبقية نُظمت مثل الفكر الاجتماعى عن نمو العدالة، وأنه من الممكن حدوث هذا بواسطة الاتحاد الطبقي الاختيارى، تعتبر فى جوهرها عودة لتفسير مل لمشكلة الطبقية. لقد أدت إلى

(٢٦) ارنست باركر، مبادئ النظرية السياسية والأج.

(٢٧) المرجع السابق. ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

ظهور تحليلات مل النفعية وبشكل عملى وواقعى فى المقارنة مع اعتماد
المثاليين المتأخرين على الإرادة الخيرة. وفى مسحة مختصرة عرف ماكجيفر
الديموقراطية كهؤلاء الذين ذهبوا إلى القول بأنه فى الديموقراطية حوت الإرادة
العامة كل الجماعة باعتبارها وحدة، أو على الأقل حوت القدر الأعظم من
الجماعة فى الوعى، الاتجاه، والافتراض الإيجابى عن صورة الحكومة^(٢٨). لقد
مير وبدقة الدول الديموقراطية عن الدول ذات الهيمنة الطبقية، وتوصل إلى أن
اللاطبقيّة تدرجت فى الحضارات من واحدة إلى أخرى، ولم تحو ثمة تضامن
فيما يتعلق بالمصلحة^(٢٩) لقد أدار الانتباه صوب المعدل الشهير لمصلحة
الجماعات والاتحادات، باعتباره مبدعاً للعالم الاجتماعى حيث يوجد الانسجام
المواصل والفوضى، الصراع والانسجام^(٣٠) ولقد رأى النظام الحزبى باعتباره
الطريق الفعال لإبداع الاختلافات المتعددة فى الآراء المبنية على أساس بدائل
بسيطة ونسبية^(٣١). إن مهمة الدولة الديموقراطية، المهمة التى صنعتها تمثلت
فى التعبير عن الإرادة العامة وتقويتها بإظهار الناس باعتبارهم مواطنين أكثر من
اعتبارهم ملاكاً للمصالح العامة. "إن الخطر لن يتمثل فى عدم تقوية المصالح
العامة أو تأكيدها وإنما فى احتمال معاناة المصلحة العامة من الهيمنة خلال
متطلباتها الملحة. وتمثل الدولة الحصن الأساسى ضد هذا الخطر، ذلك لأن
نظامها وافتراضاتها المسبقة أقرت بإيجابية الإرادة العامة ويجب أن نوضح
علاوة على هذا أنه وفى غضون المنهج التمثيلى السياسى التقريبى ومع وجود
الاعتدال ربما تُختزل الأقلية والأغلبية المترتبة على الجماعية والأهداف المعلنة
كما أشار إلى ذلك روسو إن بنى الإنسان لا ينشدون أن يمثلوا وبشكل بسيط
كفلاحين أو مهندسين أو محبى الموسيقى أو أى نمط من أنماط الفن: إنهم

(٢٨) ر. م. ماكجيفر، الدولة الحديثة، أكسفورد، ١٩٢٦، ص ٣٤٢.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(٣٠) ماكجيفر، شرك الحكومة، نيويورك ١٩٤٧، ص ٤٣٥ وفى الأعمال الكاملة ص ٤٦١

(٣١) المرجع السابق، ص ٢١٤

يريدون أن يمثلوا باعتبارهم مواطنين. وثمة أمنية أخرى متمثلة في أن وحدة حياتهم الفردية غير معبر عنها، إنها ليست أقل من وحدة المجتمع. لقد أثبت هذا التمثيل ولكن لا نعلم كيف حدث هذا خلال تطور النظام الحزبي. إننا نرى أن الأحزاب الحالية هيمنت بواسطة المصالح العامة التي تعتبر من حيث الفكرة والمبدأ صياغات للمتطلبات الأساسية للمواطنين، وبدون ذلك فإن الدولة ستنقسم إلى أجزاء^(٣٢). لقد صاغ ماكجيفر تصوره عن الدلالة الأساسية للدولة باعتباره وصفاً للدلالة التي صيغت وبشكل فعلى ومقتن بواسطة دول الديمقراطية الليبرالية من خلال نظمها الحزبية.

عندما ننتقل من المثالية الحديثة إلى وجهة نظر جون ديوى البراجماتية عن الديمقراطية الليبرالية، فإننا نجد أنها أقل تسامحاً فيما يتعلق بفاعليتها الحقيقية. وعلاوة على ذلك فلقد ناقش ما عرضته جماعة المثاليين باعتباره برهاناً على أساس أنه مجرد رغبة أو أمل. لقد حوى العديد من الأوهام عن النظام الديمقراطي الفعلى، أو عن المساواة الديمقراطية بالنسبة للمجتمع المهيمن عليه بواسطة البواعث الفردية والكسب المشترك. إن الأساس لم يقع وبصعوبة فى أى عيوب الآلية المترتبة على الحكومة، ولكن الديمقراطية العامة ظلت بدائية وغير منظمة، ولا تمتلك القدرة من أجل رؤية ماهية القوى الاقتصادية والنظام الإيديولوجى التى تقف فى مواجهته^(٣٣). لا يوجد ثمة استخدام إصلاحى مع الآلية السياسية: فلقد تمثلت المشكلة الأولية فى اكتشاف المعانى التى ومن المحتمل أن تمتلك الجماعية المتناثرة والمتقلبة بواسطتها القدرة على تنظيم نفسها وكذلك تعريف مصالحها والتعبير عنها^(٣٤). إن الجماعية المعاصرة لا تمتلك الأهلية لفعل ذلك، ومن ثم اكتشفت فشلها فى فهم القوى العلمية والتكنولوجية التى صنعتها. إن العلاج تمثل فى التطلع إلى المزيد من

(٣٢) الدولة الحديثة. ص ص ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٣٣) الجمهور ومشكلاته. ١٩٢٧. دينر ١٩٥٤. ص ١٠٩.

(٣٤) المرجع السابق. ص ١٤٦.

انتشار المعرفة الاجتماعية: إن الديمقراطية اسم ناجم عن حياة الحرية والمشاركة الخصبة. لقد امتلكت نبوءاتها في والت وإيمان إنها ستمتلك كمالها عندما يشيد المجتمع الحر المتساوى فن التواصل التام والمتحرك^(٣٥).

إن ما احتاجت إليه ليس مزيداً من التربية فحسب- العلاج الذى توجه إليه العديد من الليبراليين الأول- ولكن صحة فى العلوم الاجتماعية من خلال توظيف المنهج التجريبي ومنهج التكامل العقلي^(٣٦).

إن الحاجة الأساسية تتمثل فى تقديم المناهج والأوضاع المعطاة، فى المناقشة والإقناع هذه هى مشكلة الجماعية ... إن هذا التقدم يعتمد وبشكل حيوى على تحرير التساؤل وإتقانه وانتشار نتائجه^(٣٧) إنها تحتاج أيضاً لرغبة واسعة فى وجود سيطرة اجتماعية على القوى الاقتصادية. لقد تحدث ديوى فى كتاب سطره تحت تأثير الكساد الناجم عن التخطيط من أجل تنظيم التطور الصناعى، المفضل من خلال الاتفاق الإدارى. وربما بواسطة المجلس الإدارى، الذى التقى فيه قادة الصناعة والموارد المالية مع المحافظين على العمل والموظفين العموميين من أجل رسم نظام النشاط الصناعى... وفى أى وضع فإن المقدمة المترتبة على المسؤولية الاجتماعية داخل نظام أعمالنا سيتبعه الحكم على أى متفعة صناعية مادية^(٣٨). وبعد بضعة سنين شجب السيطرة المترتبة على الوصول لبعض الحريات للإشارة إلى العمل الإنتاجى باعتباره جزءاً من كل، كما لاحظ أن وجود الصراعات الطبقيّة معادل لأوقات الحرب الباردة، وأوضح أن الليبرالية ستسير وراء الخدمات الاجتماعية، وتأميم قوى الإنتاج، لذلك فإن حريات الأفراد ستفترض بواسطة أقوى بناء للنظام الاقتصادى^(٣٩).

(٣٥) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٣٦) الليبرالية والعمل الاجتماعى (١٩٣٥) نيويورك ١٩٦٣ ص ٨١ وأيضاً الجمهور ومشكلاته. ص ٢٠٢.

(٣٧) الجمهور ومشكلاته ص ٢٠٨.

(٣٨) المردية قديماً وحديثاً (١٩٣٩) نيويورك ١٩٦٣ ص ١١٧-١١٨.

(٣٩) الليبرالية والعمل الاجتماعى ص ٢٨، ٨٠، ٨٨.

ولكن قوى الإنتاج التى أمتت أضحت علماً وتكنولوجيا، وانحرفت الآن عن غايتها الأولية إن ذلك لا يمكن فعله بواسطة المزج أو الثورة الاجتماعية، ولكن بواسطة المنهج المترتب على الفكر التعاونى فحسب^(١٠). وعلى الرغم من أنه أشار أكثر من مرة إلى المرغوبية فى الاقتصاد المؤمم^(١١). إلا أن ما يدور فى عقله لا يبدو واضحاً بشكل تام. إنه لم يعن بتقديم أية تحليلات عن الليبرالية. لقد كان مولعاً وبشكل تام بإمكانيات الديمقراطية الليبرالية. لقد كان على علم بأن قوانيننا والديموقراطية فى مقدمتها تنزع إلى التعاطف وبشكل مطلق مع تمييز البلوتوقراطية، فلقد ذهب إلى القول "ومع ذلك فإنها لأنهما مطلقاً الإقرار فى مقدمة أى جهد عقلى أن أسس السياسة الديمقراطية عاجزة عن التطور الأبعد أو عن تطبيق أى بناء اجتماعى. فكما نعرف الآن، فإن صور الحكومة المحافظة قادرة وبشكل حيوى على التعبير عن الإرادة العامة عندما تقرر أى شىء يشبه الاتحاد"^(١٢).

إن ما أحتيج إليه علاوة على ذلك لبلوغ الحريات من أجل تطبيق العلاقات الاجتماعية والاتجاه الاجتماعى تمثل فى المنهج التجريبى والفكر التعاونى، الذى تم بلوغه وبشكل واسع من أجل إخضاع الطبيعة الفيزيائية للاستخدام الإنسانى الحيوى^(١٣). وبما أن ديوى كان بعيداً كل البعد عن الوثوق فى أن الآلية السياسية الديمقراطية الموجودة باستطاعتها أن تُحدث تحولاً فى المجتمع، الأمر الذى حدا به إلى التحول من الديمقراطية الآلية إلى الديمقراطية الإنسانية. فالديموقراطية طريق للحياة: إنها لا تستطيع أن تعتمد الآن على قوانين سياسية أو يُعبر عنها من خلالها فحسب^(١٤). إن وجهة النظر الإنسانية

(١٠) المرجع السابق ٨١.

(١١) المرجع السابق ص ص ٩٠، ٩١.

(١٢) المرجع السابق ص ص ٨٥، ٨٦.

(١٣) المرجع السابق. ص ٩٢.

(١٤) الحرية والثقافة. نيويورك ١٩٣٩. ص ص ١٣٠، ١٢٥.

التي رآها باعتبارها أساساً للديموقراطية يجب أن تُغرس داخل كل مصطلحات حضارتنا- العلم، الفن، التربية، الأخلاق، والدين- مثل السياسات والاقتصاد^(٥٠) إن ذلك يتم وبشكل أولى من خلال نشر التطلع العلمي إن مستقبل الديمقراطية يتحالف مع انتشار المتطلب العلمي ويجب أن يتم فعل كل هذا بواسطة الكل، الحر، والمناهج التجريبية^(٥١)

إن وجه الاختلاف بين براجماتية ديوى وتأثيرها القوى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بدايات القرن العشرين، والمثالية الجمعية (التعددية) فى الديمقراطية الليبرالية الإنجليزية المفكرة فى ذات الازدواجية، لم يكن كبيراً فلقد شاهد كل منهما الحاجة إلى الكل، الجزء، والمناهج التجريبية فلقد كان المنظرون الإنجليز أكثر ميلاً إلى النزوع لقيم الأثينين القدماء، أما الأمريكيون فكانوا يهدفون إلى ترويض الأيديولوجيا ولكن كلاً منهما كان على اقتناع بفعالية الجماعية (التعددية)

من المحتمل أن يكون القول بأن كلاهما تصور وبلا وعى تقدم السياسة الديمقراطية باعتبارها مرادفة للسوق، سوق حر كل شىء فيه يعمل من أجل بلوغ أفضل ميزة لكل فرد (أو لمحو الحد الأدنى من الضرر عن كل فرد) قول جائر إنهم لم يجعلوا السوق متشابهاً بوضوح. لأنه كان مادياً وبشكل تام لقد ظلوا يكبحوا النموذج الديموقراطى القائم على تطور الذات الفردية، حيث تضمن تشابه السوق البحث عن المصلحة الذاتية الحالية بمعناها الضيق لم يرغبوا فى أن ينسبوا للمواطن المعقولة الضيقة المترتبة على إنسان السوق. ولكنهم نسبوا إليه معقولة قادرة على رؤية عيوب النظام الديموقراطى الفعلى لقد كانوا شجعان فى فعل ذلك لأن النظام الفعلى كان ما زال على قيد الحياة فلقد استطاع ماكجيفر على سبيل المثال أن يذكر حقيقة بقائه على قيد الحياة

(٥٠) المرجع السابق، ص ١٢٥

(٥١) المرجع السابق ص ص ١٤٨، ١٢٦

باعتبارها دليلاً على أن المواطنين في جمعهم لإرادتهم العامة كمواطنين يبدعون إرادة عامة عاقلة، وأن النظام سيجيزها من أجل أن يعبر عنها إن ما لم يستطع منظرو القرن العشرين رؤيته، كما لاحظنا، هو المدى الذى ظل فيه هذا النظام على قيد الحياة من خلال إبداع استجابة الحكومات للاقتراعات. إن إخفاق المنظرين التطوريين فى رؤية ذلك هو ما خول لهم تجاهل معقولية المواطن وبناءها داخل نموذجهم الوصفى. إن وضعهم الوصفى هو ما جعلهم عرضة لهجوم عنيف فى منتصف القرن العشرين من قبل علماء السياسة التجريبيين. وفى النهاية، هذا هو خطأ المنظرين التطوريين المتمثل فى عدم القدرة على رؤية الاختلاف بين النظام الديموقراطى الفعلى الذى كان أكثر شبهاً بالسوق (على الرغم من أنه كان بعيداً كل البعد عن السوق التنافسى) وبين آمالهم التطورية المثالية التى أدت إلى إخفاق النموذج الثانى (ب) وإبطاله بواسطة النموذج الثالث الذى تمثل فى نموذج السوق، والذى كان متيناً بشكل تام ويبدو واقعياً.

الفصل الرابع

ديموقراطية التوازن

تشابه السوق الإلزامى:

النموذج الثالث، هو ذلك النموذج الذى أتى لينتشر فى العالم الغربى فى العقود الوسطى للقرن العشرين، والذى أتى ليحل محل النموذج الثانى الذى أخفق ذلك عن المدى الذى لا يُدرك وبشكل اعتيادى، إنه ارتداد للنموذج الأول وتطویر له. وهذا هو المعيار الأول لتطابقه مع مجتمع السوق والإنسان البرجوازى، ونقصانه الواضح.

لقد أطلقت على النموذج الثالث النموذج التوازنى. ومن المحتمل أن نطلق عليه، كما حدث فى بعض الأوقات نموذج الصفوة الجماعية. ومن المحتمل أن المسمى الوحيد المناسب ربما يكون واحداً، هو الذى يمزج بين اصطلاحات ثلاثة، الصفوة، الجماعية، والنموذج التوازنى، لأن هذه السمات الثلاث تعتبر أساسية بالنسبة له. إنه جماعى لأنه يبدأ من افتراض أن المجتمع الذى يجب أن يبدعه نظام السياسة الديموقراطية الحديثة يجب أن يكون مجتمعاً جماعياً، هو ذلك المجتمع المتكون من الأفراد الذين ينجذبون إلى العديد من الاتجاهات بواسطة مصالحهم، فالفرد الآن فى وحدة مع جماعة من أنداده وفى ذات اللحظة مع جماعة أخرى. إنه صفوى فى تحديده للطريق الرئيسى فى العمليات السياسية لاختيار الجماعات الذاتى لقوادها. إنه نموذج توازنى فى إيضاحه للعمليات الديموقراطية باعتباره نظاماً يحافظ على التوازن فيما يتعلق بإشباع الرغبة المترتبة على الخيارات السياسية.

إن النموذج الثالث صيغ وبشكل نسقى عام ١٩٤٢ من قبل جوزيف شمبيتز فى العديد من فصول كتابه الرأسمالية، الاشتراكية، والديموقراطية. ومنذ ذلك التاريخ بنى هذا النموذج لنفسه أرضية من خلال أعمال العديد من علماء السياسة الذين شجعوا هذا النظام وطوروه من خلال المجموع العقلى للبحث التجريبى عن كيف تصرف المقترعون فى الديموقراطيات الغربية وعن

كيفية استجابة النظم السياسية الغربية لسلوكهم بشكل فعلى^(١). إن الشروط الأساسية لهذا النموذج تتمثل فى :

أولاً: إن الديمقراطية تعتبر وبشكل بسيط تقنية لاختيار الحكومة وتنصيبها، إنها ليست نمطاً من المجتمع أو إبداعاً لأية غايات أخلاقية.

ثانياً: إن هذه التقنية تتكون من التنافس بين ذاتين أو أكثر لاختيار السياسيين (الصفوة)، التى نُظمت فى أحزاب سياسية، من أجل الانتخابات التى ستحملهم إلى الحكم بعد الاقتراع المقبل.

إن حكم المنتخبين لا يقرر المواقف السياسية ومن ثم اختيار الممثلين الذين سيتخذون هذه القرارات: إنه أكثر من ذلك، إنه اختيار الناس الذين سيصنعون القرار.وها هو شمبيتز يقول: إن حكم الناس لإبداع الحكومة... المنهج الديمقراطي يتمثل فى التنظيم الدستورى للوصول إلى القرارات السياسية، التى يكتسب الأفراد من خلالها السلطة من أجل أن يقرروا الاقتراع الإنسانى من خلال المعانى المترتبة على الصراع التنافسى^(٢). إن الأفراد المتنافسين بالطبع هم السياسيون. إن حكم المواطنين يتمثل وببساطة فى الاختيار بين السياسيين فى وقت الانتخاب يتمثل فى قدرة المواطنين على استبدال حكومة بأخرى من أجل أن يحموا أنفسهم من الاستبداد. على الرغم من احتمال عدم وجود أى اختلاف بين ما تعلنه الأحزاب، وبعبارة أخرى عدم وجود اختلاف فى الخطوط العامة للسياسة، إلا أن الأفراد فى اختيارهم بين الأحزاب ينظرون إلى اتساق رغباتهم السياسية مع الخيارات السياسية التى تترتب على حزب ما أكثر من حزب آخر. إن المولدين لهذه الرغبات هم من

(١) إن أشهر الأعمال التى تناولت هذا الموضوع تمثلت فى: برنارد. ر. بيرلسون، وباول لازر زفيلد. الاقتراع. شيكاغو ١٩٥٤. وروبرت داهل. مدخل للنظرية الديمقراطية. شيكاغو ١٩٥٦. وداهل. من يحكم؟ نيوهيفن ١٩٦١ وداهل تحليلات سياسية حديثة. إنجلود. ن. ج ١٩٦٣. وجابريل الموند وسدنى فيزيا الثقافة المدنية. برنكتون ١٩٦٣.

(٢) جوزيف شمبيتز. الرأسمالية، الاشتراكية، والديموقراطية. الطبعة الثانية. نيويورك ولندن. ١٩٤٧. ص ٢٦٩.

يحصلون على معظم الأصوات، ومن ثم يصبحون الحكام المهيمنون بعد الاقتراع المقبل. إنهم لا يمتلكون القدرة على استبدال إدراكهم وجود انتخاب مقبل.

إن النموذج الثالث يخلو وبشكل تام من أى محتوى أخلاقى، الذى وضعه النموذج الثانى فى فكرة الديمقراطية. لا يوجد ثمة معنى للديموقراطية باعتبارها مرادفة للبرهان على الجنس البشرى. إن المشاركة لا تعتبر قيمة فى ذاتها، ولا مساعدة لبلوغ ما هو أعلى، أو بلوغ الوعى الاجتماعى للموجودات الإنسانية. إن غاية الديمقراطية تتمثل فى إشباع رغبات الناس كما هى كائنة، لا كما ينبغى أن تكون، أن يأملوا أن تكون. إنها وباختصار مرادفة لآلية السوق: فالمقترعون هم المستهلكون، والسياسيون هم ملاك المشاريع. ليس من المفاجئ أن الإنسان الذى افترض هذا النموذج كان اقتصادياً، فلقد عمل طيلة حياته مع أنظمة السوق. وبالتالى فإنه ليس من المفاجئ أيضاً أن يأخذ المنظرون السياسيون هذا النموذج باعتباره واقعياً، ذلك لأنهم عملوا وعاشوا فى مجتمع صُبع بسلوك السوق. إن نظام السوق يبدو منسجماً ومن ثم مفسراً للسلوك السياسى الفعلى للأجزاء المكونة للنظام السياسى- المقترعون والأحزاب-، ليس ذلك فحسب بل إنه يبدو أيضاً مبرراً لهذا السلوك، ومن ثم مُبرراً للنظام بصورة عامة.

وفى منتصف القرن العشرين لم يعد الحديث عن سيادة المستهلكين فى السوق الاقتصادى ساذجاً، وأضحى من السهولة بمكان رؤية التوازى فى السوق السياسى: فلقد ساد المستهلكون السياسيون لأنهم امتلكوا القدرة على الاختيار بين ممولى صفقات الخيرات السياسية. لقد كان من السهل بالنسبة للمنظرين السياسيين صنع ذات الافتراضات مثل المنظرين الاقتصاديين. لقد بدا ملاك المشاريع والمستهلكين فى النموذج الاقتصادى باعتبارهم مفسرين عقليين لخيرهم، ومؤثرين فى تلك الأوضاع المترتبة على المنافسة الحرة، التى سخرت كل الطاقات والصادر من أجل السوق، مع تلك النتيجة المتمثلة فى أن السوق أنتج الدرجة القصوى لتوزيع العمل ورأس المال والخيرات المُستهلكة. لذلك فإن السياسيين والمقترعين بدوا فى النموذج السياسى كمفسرين عقليين، ومؤثرين فى

تلك الأوضاع المترتبة على المنافسة السياسية الحرة، مع تلك النتيجة المتمثلة في أن السوق يشبه النظام السياسى حيث أنتج الدرجة القصوى من توزيع الطاقات السياسية والخيرات السياسية. لقد أنتج السوق السياسى الديموقراطى الدرجة القصوى من التوازن بين الموارد والإنتاج- الطاقات و المصادر التى وُضع الناس بها، والمكافآت التى حُرِّموا منها. لقد أشرت فى أكثر من موضع^(٣). أن علماء السياسة وبفعل عامل الزمن تبنا ذلك النموذج الاقتصادى الذى حُول بواسطة الاقتصاديين لصالح نموذج السلطة المحتكرة للاقتصاد. ومع ذلك فإن الفكرة العامة عن سيادة المستهلكين تظل مُتصورة فى النموذج السياسى الجماعى، وتعمل كتبرير ضمنى له.

لقد خلق النموذج افتراض سوق آخر. إنه لم يقرر فحسب أن الإنسان السياسى مثل الإنسان الاقتصادى مستهلك ومعد بشكل مطلق: ولكنه أقر أيضاً أن حاجات الناس المختلفة- المتطلبات المترتبة على الخيرات السياسية- المتنوعة والمتغيرة، هى الطريق الوحيد لجعلهم مؤثرين، الطريق الوحيد لإعداد قرارات الحكومة من أجل أن أن تلتقى معهم، الطريق الوحيد لانتقاء الرغبة اللازمة للخيرات السياسية، وتوزيعها فى الملكية من أجل المتطلبات التى لا تعد ولا تحصى، إن مثل هذا النظام يعتبر نظاماً إلزامياً مثل ذلك الذى يؤثر فى النموذج المعيارى المترتب على اقتصاد السوق التنافسى. إن هذه المتطلبات السياسية المحددة متنوعة لأنه لا توجد ثمة جماعة منهم باستطاعتها أن تتوقع إنتاج وضع جماعى واضح، وأن افتراض أن الحكومة فى الديموقراطية يجب أن تعبر عن إرادة الأغلبية، يعد بمثابة شعار يستلزم إبداع العديد من القرارات التى تكون أعظم توافقاً مع متطلبات الأفراد المختلفة. إن نظام الأحزاب الاحتكارية قدم صفقات للخيرات السياسية مغايرة لذلك، فيذهب إلى أن المقترعين بواسطة الاقتراع العام يختارون واحداً يقدمونه باعتباره الأفضل، أو

(٣) النظرية الديموقراطية: مقالات عن المساواة اكسفورد ١٩٧٣.

الوحيد، أداة لفعل ما يلي: يخلق حكومة مستقرة حيث تحقيق التوازنات بين المتطلب وإشباع الرغبة.

إن جماعية النموذج الثالث تحوى شيئاً ما فى العموم من الجماعية التى نظرنا إليها فى النموذج الثانى (ب) ولكن يوجد اختلاف كفى واضح فجماعية النموذج الثالث نأت بنفسها عن المكون الأخلاقى الذى تجلى فى النموذج الثانى (ب) لقد تحول المواطنون ليصبحوا وببساطة مستهلكين سياسيين، والمجتمع السياسى ليصبح سوقاً، إن العلاقة بينهم متشابهة كما أن الرغبات المترتبة على السلع السياسية متشابهة.

من خلال هذا العرض المختصر لمحتوى النموذج الثالث والافتراضات التى بُنى عليها، باستطاعتنا أن نرى أنه قدم فكرة عامة على ما يكون عليه النظام السائد، باعتباره مفسراً باصطلاحات السوق ماهية السبب التى حدثت به إلى أن يعمل كما. يعمل ولقد لاحظنا أيضاً أن التفسير دمج وبسهولة داخل التبرير. وقبل أن ننظر وبشكل أكثر انغلاقاً للنموذج الثالث باعتباره كافياً، وصفيّاً، شارحاً، ومبرراً، فيجب علينا أن نلاحظ وجود اختلافات فى الاصطلاحات بين بعض شراحه المشهورين، وإن لم تكن بشكل مطلق.

إن الاختلافات لا تكون بشكل أكثر فى الأوصاف التى أوضحوها كما هى فى مدى الأهداف التى صُنعت من أجل النظام. لقد نظروا إلى كل المواطنين باعتبارهم مستهلكين سياسيين، مع وجود متطلبات ورغبات متنوعة. لقد رأوا المنافسة بين السياسيين من أجل اقتراعات المواطنين باعتبارها المحرك للنظام. لقد وجدوا أن هذه التقنية تبعد مساواة دائمة. لقد حوت وجهات نظرهم فى بعض الأوقات اختلافاً حول المدى الذى يوضح معيار سيادة المستهلكين السياسيين. ويعطى شمبيتز قانوناً آخر لهذا النظام ويصنفه على هذا الأساس. فلقد وجد أن معظم اختيارات الناخبين صُنعت من أجلهم، وأن معظم ضغوطهم التى باستطاعتهم القيام بها فى أوقات الانتخابات لتكون ذات أثر على الحكومة لا تكون فعالة.

وثمة تحليلات أخرى تكون أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بلا فعالية خيارات المستهلكين. فلقد اكتشف داهل أن تحليلات شمبيتر الممتازة والمتنوعة تحوى فى بعض الأحيان بعض العيوب، تلك التى تتضح فى وجهة نظره القائلة أن النشاط الانتخابى المتبادل يعتبر ذا أهمية تافهة فى السياسة المتضمنة. ولكن اعظم أهداف داهل فيما يتعلق بهذه الأنشطة يتمثل فى إبداعها لعمليات تقديمية حاسمة من أجل ضمان استجابة القادة السياسيين لتأثيرات بعض المواطنين العاديين^(١). أو أنه مع كل هذه التأثيرات (النظام السياسى الأمريكى) فإن الاحتمال الأكبر يوضح أن أية جماعة مشروعة أو أى نشاط مشروع سيجعل لنفسه صوتاً مسموعاً وبشكل فعال فى إحدى مراحل صنع القرار.. إنه يبدو نظاماً فعالاً وبشكل نسبى من أجل الاتفاق المدعوم، الحداثة المشجعة، والسلام الاجتماعى الدائم فى ظل التأثير الضخم للاحداث الإنسان وقلقة، التنوعات القوية، والمجتمع المعقد بشكل لا يُصدق^(٢). ويعتبر داهل فى عمله الأخير عدم استجابة النظام أقل ارتفاعاً: "معظم المواطنين... يعرفون الاتفاق الحديث عن التأثير غير المباشر، لأن الموظفين المنتخبين يصنعون التأثيرات الحقيقية أو المتخيلة للناخبين فى عقولهم وبشكل دائم عندما يقرون ما على السياسات رفضه أو وضعه موضع الشك^(٣). لقد صنعت بعض المطالب أحياناً تلك التى تحتل الصدارة. فالدراسة الحيوية عن الاقتراع التى قدمها كل من بيرلسون ولارزفيلد تبرهن على أنه فى النظام السياسى الأمريكى لا يشبه المواطنون وبشكل تام المواطنون العقليون فى النموذج الثانى، مشيرة إلى أن عدم استجابة النظام مازالت تعمل (الأمر الذى لم يختلف داخل النظام الديكتاتورى أو الحرب المدنية)، وعملت أيضاً مع الاختلاف^(٤)، لقد استنتجت وجوب

(١) مدخل للنظرية الديمقراطية. ص ١٣١.

(٢) المرجع السابق. ص ١٥٠ - ١٥١.

(٣) من حكم! ص ١٦٤.

(٤) بيرلسون ولارزفيلد. ص ٣١٢.

احتوائها على ميزة محجوبة. شيء ما يشبه اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يجب أن تكون في العمل " لو أن النظام الديموقراطي اعتمد وبشكل كلي على كفاءات الفرد المنتخب، فمن الملاحظ أن الديموقراطية ستظل على قيد الحياة لبضعة قرون. وبعد اختبار المعطيات التي رُسمت عن عدم إدراك الأفراد لحقيقتهم السياسية، أو استجاباتهم للتأثيرات الاجتماعية التي لا تتصل بالموضوع، فإن واحداً يتساءل عن كيف يتسنى للديموقراطية حل مشكلاتها السياسية. ولكن عندما يوضح واحداً من المعطيات في نظرة أعم- فكيف يتسنى لهذه الشرائح الهائلة من المجتمع أن تنهيا من أجل الأوضاع السياسية المؤثرة عليها، أو كيف يتسنى للنظام السياسى أن يعد نفسه ليغير الأوضاع بصورة أطول مما تبغيه دورات الزمن- فليس باستطاعته أن يخفق من أجل أن يتحول بفعل النتائج العامة.

وحيث يتنازل المواطن العقلى يسيطر الممول^(٨). إن نتيجة آدم سميث لم تكن مفاجئة لبيرلسون... الخ. إنه ينزع إلى أن ينسب نجاحات النموذج الثالث لسوقه مثل الطبيعة: لا شيء أقل من سحر السوق باستطاعته تفسير نجاحات النظام، ولا شيء أكثر بحاجة إليه من أجل تبريره.

كفاية النموذج الثالث؛

لقد لاحظنا أن النموذج الثالث يقدم نفسه باعتباره وصفاً، شرحاً، وفي بعض الأوقات تبريراً للنظام السياسى الفعلى فى الديموقراطيات الغربية. وفي بحثنا عن كيف يكون هذا النموذج كافياً يجب أن نعرف أن هناك ثمة صعوبة فى عرض المحتويات الثلاثة بشكل منفصل، ذلك لأن كلاً منهم متداخل مع الآخر. هناك العديد من الأوصاف التي ومن المحتمل أن تهمل، لأن البنية التفسيرية أقرت بالفعل اعتبارها ذات أهمية قليلة، أو أنها لا تحوى أهمية على الإطلاق. أو أن نتائج الوصف التجريبي عن لامبالاة المواطنين، والمعلومات

(٨) المرجع السابق. ص ٣١١.

المضللة للمنتخبين على سبيل المثال تستلزم المنظرين من أجل تفسير الحقيقة المتمثلة في أن للنظام مهام دائمة. وكما شاهدنا فإن مبادئ الشرح انصهرت وبسهولة داخل المبادئ التبريرية. من المحتمل أن هناك واحداً على الأقل ما زال يفضل وبشكل مفيد البعد الوصفى عن البعد التبريرى، بدون أن يأمل في اعتبار البعد التفسيري منفصل وبشكل تام.

١- الكفاية الوصفية:

يجب أن يُعتبر النموذج الثالث صحيحاً وبشكل تام فيما يتعلق باعتباره وصفاً للنظام الفعلى السائد فى الأمم الديمقراطية الليبرالية. إنه تعبير أكثر وضوحاً وأكثر واقعية من أى شىء قدم من قبل النموذج الثانى. لقد بُنى على أساس من الأبحاث التجريبية الشاملة من قبل المدرسين المؤهلين وبشكل تام. لا يوجد ثمة سبب للشك فى نتائج أبحاثهم. التى انخرفت وبعثت عن النموذج الثانى من المحتمل أنهم يُسقطون بعض الأشياء من اهتماماتهم مثل قدرة الصفة على تقرير ماهية القضايا التى يجب أن تطرح من أجل المنتخبين، وما هو غير عرضة للنقاش^(١). ومع ذلك فإنه ومن المحتمل أن مثل هذه الأشياء المهملة تكون ذات تأثير فى كفاية النموذج على المستويين التفسيري والتبريري أكثر من كونها كذلك فيما يتعلق بالكفاية الوصفية.

هناك العديد من التعديلات التى يجب أن تحدث فى نتائجهم، التى بُنيت على أساس من الأبحاث داخل النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل أن تصبح قابلة للتطبيق فى أوروبا الغربية: فالقدرة الحالية للحزب الشيوعى فى فرنسا وإيطاليا على سبيل المثال افترضت أن الانقسامات الحزبية فى هذه البلدان استقطبت العديد من الطبقات بصورة تفوق الجماعية الأمريكية التى يبحث عنها النموذج. ولكن من المحتمل تكييف ذلك بدون صعوبات

(١) وكما وضع من قبل كل من بيت جشراثش وهورتون فإن هناك وجهين للسلطة. المجلة الأمريكية للعلم السياسى ديسمبر ١٩٦٢. الذى أعيدت طباعته فى كتاب تشارلز ماكوى وجون بلاى نفورد "سياسات سياسية" نقد للسلوكية) نيويورك ١٩٦٢.

أكثر. إن الصحة المطلقة للنموذج الثالث باعتباره وصفاً من المحتمل أنها ترجع إلى الصحة المطلقة لافتراضاته عن الإنسان والمجتمع الغربى الحاليين: فطالما تمتلك إنسان السوق ومجتمع السوق، فإنه باستطاعتهم أن يتوقعوا أن يعملوا باعتبارهم وصفاً للنموذج الثالث.

٢- الكفاية التفسيرية:

إن المبادئ التفسيرية تنزع أن توضح ماهية السبب فى أن نظام الأعمال بصورة عامة، أو الأعمال كما تفعل تنمو خارج (وتنمو داخل) النتائج الوصفية. ولكن هذه المبادئ اندمجت وبشكل عام داخل تبريرات النظام، التى ستصبح ملائمة لإيضاح الكفاية التبريرية والكفاية التفسيرية فى آن واحد. وفى الواقع إن معظم الكتابات النقدية الحالية للنموذج الثالث، التى تبدو وكأنها أخذت نقطة بدايتها من الاستياء من أهدافه التبريرية، إلا أنها ذهبت للعمل على تغيير كفايته التفسيرية والوصفية أيضاً. إننى لن أحاول أن أجمل كل التحليلات النقدية للنموذج الثالث التى قدمت فى العقد الأخير، قدمت من قبل علماء السياسة لما نطلق عليه معتقد الديمقراطية الليبرالية المحافظ،^(١٠) ولكنى سأستشهد بعملهم باعتباره حدثاً مترتباً على الاستياء من هذا النموذج من قبل علماء السياسة، إننى سأذهب للبحث فى ضوء من التحليلات التى صُنعت بالفعل عن إخفاق النموذجين الأول والثانى، عن ماهية السبب التى أدت إلى أن يصبح النموذج الثالث غير مرضى.

٣- الكفاية التبريرية:

من المحتمل أن يكون من الأفضل أن نبدأ بإيضاح ذلك الهدف الذى صُنِعَ وبشكل عام من قبل إشباع النموذج الثالث، الذى يوضح أن نموذجهم لا يعتبر تبريرياً بشكل مطلق، ولكنه وصفى وتفسيرى بالدرجة الأولى. إن هذه

(١٠) انظر فى ذلك: النظرية الديمقراطية وحكم النخبة، نقد، بوستون وتورنتو ١٩٦٢، ماكوى وبلاى فورد، المرجع السابق. وليمكونولى: النزعة الجماعية. نيويورك ١٩٦٩. وكارول باتيمان: النظرية الديمقراطية والمشاركة كامبردج ١٩٧٠.

الغاية لا يمكن تصورها، لأن شميتر الذى سعى لإقرار هذا الهدف كان تبريراً فى صناعه. ولكن المفسرين الآخرين وأكثرهم تشييعاً للنموذج الثالث أقرّوا بالتبرير على المستوى الأول أو على كلا المستويين. إنهم يقولون أن هذا النظام ومع الإقرار بكل عيوبه يعتبر - على الأقل - الطريق الوحيد لأداء هذه المهمة، أو هو الطريق الوحيد لأدائها بالشكل الأمثل. إنهم واقعيون لأن ما يحبه الناس والأفضل يتمثل فى ما هم مهياؤون لفعله. لقد قدم النظام وبشكل عام - وهو ما كان متطلباً - توازناً تفاؤلياً وبعض الاعتدال فيما يتعلق بسيادة المواطنين المستهلكين إن هذه الأشياء تقود إلى الخير الذاتى وبشكل تام، لذلك فإن النظام الذى يزودهم بذلك أخذ ليبهر بواسطة البرهان الممثل فى أنه يمدّهم بذلك. إن متطلبى الواقعيين يتمثلاً على الأقل فى الضمنية - كون الشئ ضمناً - أو التبرير فكيف يجعلون ذلك كافياً؟^(١١)

إن المتطلب الأول يشير إلى أن النموذج الثالث هو الأفضل، لأن أى شئ شامخ يعتبر غير عملى. إن المدافعين عن النموذج الثالث يقابلون بينه وبين ما يطلقون عليه عادة النموذج الكلاسيكى للديموقراطية، الذى صُنع ليكون نسيجاً مشوشاً للنموذج القبل صناعى (روسو وجيفرسون) ونموذجينا الأول والثانى. يجب أن يُأخذ هذا بمزيد من الاستطراء حتى يتسنى لنا تصنيف هذه العيوب وخاصة أن مناصرى النموذج الثالث التقليديين يقدموا شهودهم الزور بشكل أكثر اختلافاً. فلقد جعل شميتر هدفه الأساسى متجاوزاً للافتراضات العقلية التى وجدها فى النموذج الأول عند كل من روسو وبنّام: فلقد أوضح أن الإنسان المتوسط عاجز عن صياغة البراهين العقلية، التى يعتقد أنها متطلبة بواسطة هذه النماذج، قبل أن تُبطل هذه النماذج^(١٢).

(١١) إن مدى الفوضى لوحظ وأشير إليه من قبل مارول باتيمان: "إن فكرة النظرية الديمقراطية الكلاسيكية تعتبر خرافة" النظرية الديمقراطية والمشاركة. ص ١٧.

(١٢) إن أقلّ المواقف تطرفاً قدم من قبل بيرسون (بيرسون لازر فليد، ماكوى) ص ٣٢٢.

والبعض كان ينزع إلى التقليل من مطالب النموذج الثانى الأخلاقية، بينما آمن بوجهة نظر النموذج الأول عن الإنسان باعتباره حسابات تفسيرية عقلية: إن ذلك يرجع إلى أن معظم الناس فيما يتعلق بغالبية هذه الحسابات التفسيرية لا يقررون قضاء معظم وقتهم وطاقاتهم فى الممارسة السياسية، وهذا ما أبطل النموذج الثانى. إن كلا وجهتى النظر من أجل إيضاح ماهية السبب فى أن النموذج الثالث يبدو أكثر واقعية، أكثر من الناحية العملية، وأفضل من أى نموذج آخر شهير، قامتاً وبشكل نهائى على افتراض لا يمكن إثباته ويتمثل فى أن القدرات السياسية للشخص المتوسط فى مجتمع السوق الحديث ثابتة، أو على الأقل غير متشابهة من أجل تغييرها فى عصرنا.

من المحتمل أن واحداً يقرر بعدم صحة هذا الافتراض، لأنه يعتمد على نموذج الإنسان، الذى أتى إلى الوجود مع تخيل أو سيطرة مجتمع السوق الرأسمالى^(١٣). ولكنه لو سلم به، لو سلم بأن نموذج الإنسان قيد زمانى وقيد ثقافى، فإننا لا نعرف متى يخلفه. لذلك فإنه على الرغم من أن هذا الافتراض لا يمكن إثباته فإنه لا يمكن تكذيبه بشكل مطلق. لذلك فإن الكفاية التبريرية المترتبة على المتطلب الأول يجب أن تترك بدون حسم. إنه باستطاعتنا وبشكل أولى العودة إلى الحكم الاسكتلندى (لا برهان) ماذا عن المتطلب الثانى: عن تشابه السوق فى النظام الاقتصادى، نظام حزب الصفوة التنافسى الذى ترتب على التوازن التفاضلى لإشباع رغبة الخيرات السياسية، ويوضح حجم سيادة المواطن المستهلك؟. إن التوازن الأمثل، وسيادة المواطن المستهلك تعتبر ولأول وهلة خير فى ذاتها. إن التوازن يُسمع وبشكل أفضل من اللاتوازن بالنسبة لمعظم الناس الذين يحيون فى المجتمعات المتقدمة والمستقرة نسبياً، لذلك فماذا يمكن أن يكون أفضل من التوازن الأمثل؟ وسيادة المواطن المستهلك الذى يعتبر اصطلاحاً حُمِلَ بكلمات خيرة. لذلك فلو أن النموذج الثالث يشترط ذلك فمن

(١٣) كارل بولانى. التحول الأعظم. نيويورك ١٩٤٤. وكتابى النظرية الديمقراطية. المقالة الأولى.

المحتمل أن نستنتج بالتأكيد أنه نمط جميل وخير للديموقراطية، ولكن ذلك لم يترتب عليه. إن كل ما ترتب عليه تمثل فى أنه نمط خير وبارع من أنماط السوق. ولكن السوق لا يعتبر ديموقراطياً بالضرورة.

إننى أبغى أن أوضح الآن أن النموذج الثالث (نظام السوق السياسى) لا يبدو ديموقراطياً كما أراد أن يقدم نفسه باعتباره كذلك: إن التوازن يبدع توازناً فى اللامساواة، ذلك لأن سيادة المستهلك التى هدف إلى إيضاها ويسعى لبلوغ الحد الأقصى منها، وأراد أن يقرها كحقيقة، تتناقض مع الهدف الأساسى للديموقراطية المتمثل فى تحقيق المساواة بين الأفراد من أجل استخدام وتطوير خصائصهم إن أهداف التوازن الأمثل وسيادة الاستهلاك تبدو واحدة وبشكل فعلى - إنهما وجهان لعملة واحدة - لذلك فمن الممكن دمجهما معاً كادعاء واحد

إن الإدعاء يعجز عن إحصاءين، أولاً، يعتبر نظام السوق السياسى فيما يتعلق بتشابهه مع السوق الاقتصادى حتى الآن تنافسياً وبشكل كاف لإنتاج المتطلب الأمثل وتوزيع الخيرات السياسية، أمثل فى العلاقة من أجل المتطلبات، إن ما يفعله يتمثل فى تعبيره عما أطلق عليه الاقتصاديون المتطلب المؤثر، والاستجابة له، المتطلبات التى تمتلك شراء القوة من أجل إرجاعها إليهم. إن هذا يعنى وببساطة المال فى السوق الاقتصادى، سواء أمتلك بواسطة إنتاج من يملكونه، الطاقة، أو أى طريق آخر إن القوة المشترية فى السوق الاقتصادى تأخذ حجماً أكبر، ولكنها ليست المال بكل ما فى الكلمة من معنى. لقد أضحت بحاجة إلى المال من أجل مناصرة مرشح حزب فى حملة انتخابية، من أجل أن تنظم جماعة الضغط، أو تشتري زماناً ومكاناً فى وسائل الإعلام (أو تمتلك بعض وسائل الإعلام). ولكن القوة السياسية المشترية تحوى أيضاً نفقة مباشرة على الطاقة فى الإدارة، التنظيم، والمشاركة بطرق أخرى فى العمليات السياسية.

لقد أضحت القوة السياسية المشتراه حتى الآن مرادفة للمال، لذلك يمكننا القول وبشق الأنفس أن عمليات التوازن الديموقراطية توجد فى أى مجتمع مثلنا تسود فيه اللامساواة المطلقة فيما يتعلق بالثروة وفرص اكتسابها. من المحتمل أنه يتسنى لنا أن نطلق عليها سيادة المستهلك لو رغبنا فى هذا. ومع هذا فإن سيادة أية جماعة من المستهلكين الغير متساوين لا تعتبر ديموقراطية بوضوح.

إن القوة السياسية المشتراة تُوجه حتى الآن صوب الوضع الذى يبدو أفضل. ماذا يبدو أوضح من العودة من أجل تزويد النشاط السياسى؟ إن المواطنين اللامبالين لن يكونوا أكثر رغبة فى العودة من الإيجابيين. إن ذلك سيبدو مبدأً مناسباً ومتناغماً مع المساواة الديموقراطية، لو أن اللامبالاة كانت معطى غير مستقل، لو أن اللامبالاة كانت نتيجة للقرار المفسر من قبل الأفراد، مقارنةً بين أكثر الاستخدامات فائدة لزمته ونشاطه، مقارنةً بين المشاركة السياسية والأشياء الأخرى، ولو أن كل فرد تصور أن كل وقت يعطيه لأنشطته يحوى ذات القيمة، ذات القوة المشتراة فى السوق السياسى مثل أى فرد آخر.

إن النموذج الثالث علاوة على هذا يسهم وبشكل مباشر فى اللامبالاة. فكما لاحظنا فى الفصل الحالى فإن المهام التى يجب على النظام الحزبى القيام بها فى ظل المجتمع اللامساواتى والامتياز الطبقي تستلزم شفافية المواقف وتصغير مسؤولية الحكومة فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، لقد أبدع كل منهما الحافز للمقترعين من أجل أن يبذلوا أنفسهم فى صنع الاختيار. إن السبب المباشر لعدم الاقتراع يتمثل فى الشعور بعدم وجود اختيار حقيقى.

لقد قدم أنصار النموذج الثالث الكثير عن ظاهرة لامبالاة المقترع، ولم يردوها عادة إلى الأسباب التى أشرت إليها. لقد أشاروا إلى أن العملية الناجحة للنموذج الثالث تستلزم شيئاً ما شبيه بمستويات اللامبالاة الحالية: حيث إن

المشاركة العظمى ستعرض استقرار النظام للخطر^(١١). إن صحة هذا الافتراض لم تثبت بعد، ولكن الحقيقة في كونه فرض على الآخرين أوضحت واضحة: ففي واقعية النموذج الثالث وُجد بعض الخير في شيء ما مثل اللامبالاة واسعة الانتشار الغير موجودة. من المحتمل أننا نفضل الاعتقاد بأن النظام السياسى الذى يستلزم اللامبالاة ويشجعها لا يقدم وضعاً منعشاً للمتفائل، وخاصة في وجهة النظر المتعلقة بالاختلاف الطبقي في اللامبالاة^(١٢).

ومن أجل أن نقيم العنصر الأول، فإننا نجد أن نظام السوق السياسى حتى الآن يعتبر تنافسياً وبشكل كاف من أجل القيام بمهمة تحقيق توزن إشباع الرغبة المترتبة على الخيارات السياسية والمتطلبة من قبلها- إنها وحتى الآن تستجيب لطلبات المستهلك- إنها تنظم وتستجيب للطلبات التى تعتبر شديدة التأثير بشكل متفاوت. إن بعض الرغبات أكثر فعالية من الأخرى، ويرجع ذلك إلى أنه عند التعبير عن المتطلب في تزويد الإنسان بالطاقة، فإن تزويد شخص ما بالطاقة لا يؤهله لبلوغ العودة للوحدة كشخص آخر. إن الطبقة المترتبة على الرغبات السياسية التى تمتلك الحد الأقصى من المال من أجل العودة إليهم تعتبر شبيهة بتلك التى ابتعدت عن الجماعة فيما يتعلق بتزويد الطاقة الإنسانية.

وفي كلتا الحالتين فإنها رغبات أعلى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية هى التى تكون ذات التأثير الأعظم. لذلك فإن طبقات القانونيين تعد من

(١١) انظر: بيرلسون. المرجع السابق. الفصل الرابع عشر. وجون موريس لى الدفاع عن الخرافة (دراسات سياسية) ١٩٥٤. ص ٢٥-٣٧. وسيمون مارتن ليدست. الإنسان السياسى. نيويورك. ١٩٦٠. ص ١٤-١٦. وولستر مليبراث المشاركة السياسية. شكاغو ١٩٦٥. الفصل السادس.

(١٢) يوجد اختلاف طبقي في المشاركة السياسية الذى يعد نتيجة للدراسات التى قدمت حول الاقتراع. انظر لى ذلك: سدنى فيرباونور مان تى. المشاركة فى أمريكا. المشاركة السياسية فالمساواة الاجتماعية. نيويورك ١٩٧٢.

اللامبالين. وباختصار، فإن سيادة التوازن والاستهلاك أوضحت أنهم حتى هذه اللحظة بعيدون كل البعد عن الديمقراطية^(١١).

وفيما يتعلق بالعنصر الثانى الذى تمثلت غايته فى إيضاح ضعف سيادة ديمقراطية المستهلك، فإن النموذج الثالث لم يوضح دلالة سيادة المستهلك. لقد كان السوق السياسى للنموذج الثالث بعيداً كل البعد عن المنافسة الشاملة. لأنه وبمفردات الاقتصاديين كان احتكارياً. لأنه توجد فحسب بعض السلع وبعض الرغبات المترتبة على الخيارات السياسية، وبعبارة أخرى يوجد فحسب بعض الأحزاب السياسية: يوجد فحسب فى النموذج الثالث حزبين مؤثرين، مع إمكانية وجود أكثر من واحد أو اثنين. وحيث توجد بعض السلع، فإنهم لا يحتاجون لرغبات البائعين ولا يستجيبون لها كما يجب أن يفعلوا فى النظام التنافسى التام. باستطاعتهم أن يضعوا القيم ومتوسطات الخيارات التى يقدمونها. والأكثر من ذلك أنه باستطاعتهم أن يبدعوا المتطلب. لا تعتبر الرغبة تلقائية أو معطى مستقل فى السوق الاحتكارى.

إن تأثير الاحتكار، الذى يعتبر شيئاً عادياً بالنسبة للنظرية الاقتصادية أعير القليل من الاهتمام من قبل المنظرين السياسيين للنموذج الثالث. فشمبتر الذى يعتبر من أوائل مؤسسى النموذج الثالث تحتل التماثلات الاقتصادية مكانة كبيرة فى فكره، وهو من صنع وجهة النظر المتكاملة عن الطريق الذى يستلزم الاحتكار والمنافسة الناقصة من خلال تنقيح مطلق للنظرية الاقتصادية التقليدية والجديدة، ومع ذلك فإنه لم يعرها الحد الأدنى من الاهتمام فى نموذجها السياسى. إنه يشير إلى التطابق بين الاقتصاد والمنافسة السياسية الناقصة^(١٢). ولكن أعلى درجات المنافسة الناقصة لا تمثل أعلى صورة للنقص، التى تتمثل فى الاحتكار، الذى تمثله فى عقله: بدلاً من الدوران مع الحقيقة الحاسمة عن احتكار الحزب، يصف الحزب وتقنية السياسيين

(١١) إنه روبرت داهل الذى أوضح ما يشتمل عليه النموذج الثالث بصورة تفوق أكثر مناصريه بشكل عام فى مؤلفه بعد الثورة ١٩٧٠ وتحدث بوضوح عن التأثير المدمر للمساواة الطبقية، وأوضح أن اختزاله يعتبر متطلباً أساسياً من أجل الديمقراطية الحقيقية.

(١٢) الرأسمالية. الاشتراكية، والديمقراطية. ص ٢٧١.

باعتبارها محاولة لتنظيم المنافسة السياسية من أجل أن تتطابق مع الممارسات المترتبة على الاتحاد المهني^(١٨).

لماذا يجب على الأحزاب الاحتكارية امتلاك القدرة على إبداع متطلبات الخيارات السياسية التي تتطلع إليها؟. إننى اعتقد أن ذلك يرجع إن المنظرين امتلكوا مسلمة تتمثل فى أن رغبات المقترعين لا تكون، وليس باستطاعتها أن تكون المعطى. النهائى المستقل عن النظام السياسى^(١٩). إن النتائج المترتبة على مسلمتهم الأولية تتمثل فى أن نظام الحزب الديموقراطى يعتبر وبشكل حيوى منافسة بين الصفوة. حيث تصبح الصفوة القوة القائدة، هم من يصوغون القضايا. لذلك يقول شمبيتر "إن ما نقابله فى تحليلات العمليات السياسية لا يعتبر حقيقة ولكن إرادة مصطنعة، مصطنعة فى طرق مشابهة لطرق التنوع التجارى^(٢٠). فالناس لا يبدعون القضايا ولا يصوغونها.. ولكن القضايا التي تشكل مصيرهم هى ما صيغت وقررت من أجلهم^(٢١). إن أمنيات المقترح لا تمثل معطى نهائى، إن اختيار الناخبين لا ينتج عن حقهم فى سن قانون أو تشريع ولكن صياغته، حيث تعتبر هذه الصياغة جزءاً أساسياً من العملية الديموقراطية^(٢٢).

يؤكد النموذج الثالث على أنه بصرف النظر عن مدى الاحتكار فى المنافسة الحزبية، إلا أنه مناسب للحقيقة المتمثلة فى أن روح المبادرة تجسدت فى الصفوة عادة، فالأساس، والوحدة التي يتعذر اختزالها فى العمليات الديموقراطية لا تتجسد فى استقلال الأفراد، الاستقلال المترتب على الحاجات، أو كما يجب أن يقول الاقتصاديون متطلب مستقل يجب إدراجه. لقد أكد النموذج الثالث بدلاً من ذلك على وجوب إدراج متطلب من أجل الخيارات السياسية فرض نفسه بواسطة الرغبات.

(١٨) المرجع السابق. ص ٢٨٣.

(١٩) المرجع السابق. ص ٢٥٤.

(٢٠) المرجع السابق. ص ٢٦٢.

(٢١) المرجع السابق. ٢٦٤.

(٢٢) المرجع السابق. ص ٢٨٢.

إن هذا التأكيد صحيح وبدرجة كافية. ولكن هذه الحقيقة لم تُقدم وبغرابة لإبطال متطلب النموذج الثالث ليصبح ديموقراطياً، ولكنها عززته. وتمثل الحجة، في أنه منذ لم تصبح غاية الفرد المدرجة المعطى الأساسى المستقل عن النظام، فليس باستطاعة العملية الديموقراطية أن تأمل في أن تحيا التوقعات الديموقراطية أو النموذجين الأول أو الثانى، ليس باستطاعتها أن تأمل في إصلاح الدلالات التى نُسبت إليها بواسطة النموذج الأول والثانى أو بواسطة أى تغيير للنموذج التقليدى، لأن كل هذا يعتمد على الأفراد المستقلين: لذلك يعتبر النموذج الثالث أفضل من الأول والثانى.

هذا الوصف للعلاقات الفعلية التى تسود مجتمعنا من قبل بناء النموذج الثالث، ألا تقوى متطلب النموذج الثالث من أجل أن يصبح واقعياً. واقعى من أجل ذلك المجتمع الذى اعتُقد فى عجزه فيما يتعلق بالقدرة على المضى خلف الاقتصادى الاحتكارى، اللامساواة المترتبة على الطبقات، وتخيل الناس لأنفسهم باعتبارهم مستهلكين. ولكن ذلك يضع بعض التوتر على الادعاء بأن النموذج الثالث يعتبر ديموقراطياً. منذ أقر النموذج الثالث ويستلزم أيضاً القول بأن غايات الصفوة فيما يتعلق بالخيرات السياسية تمثل جزءاً واسعاً من المطالب المبدعة (كما فعلوا، أو كما يجب أن يفعلوا فى السوق الاحتكارى) فإن القاعدة هُزمت من قبل الوضع المترتب على سيادة المستهلكين والتوازن المتفائل فى النموذج الثالث. لم يتبقى القليل من النموذج الثالث عدا الحماية التامة ضد دلالة الاستبداد.

من المؤكد الآن عدم وجود ثمة فرد حر، فرد مفسر، وسوق يقلل من أهمية الوقاية من الاستبداد. لو أن النموذج الثالث مثل البديل الوحيد للديكتاتورية فيما يتعلق بالحكام، فإن وضعه مع اللامساواة، الاحتكار، واللامبالاة سيظل مفروضاً. ولكن النموذج الثالث هو البديل الوحيد الذى لم يُثبت إن ما نحتاج إليه الآن هو التساؤل عن إمكانية وجود نظام غير ديكتاتورى ولا يمتلك عيوب النموذج الثالث.

تداعي النموذج الثالث؛

سيظل النموذج الثالث أعظم نموذج وصفي صحيح، وسيظل يُتصور باعتباره نموذجاً تبريرياً، مادامت المجتمعات الغربية ستظل مفضلة الوفرة على الوحدة (ونعتقد أن مجتمع الوفرة يشترط الوفرة بلا حدود) ومادامنا سنواصل الاعتقاد بأن الحرب الباردة هي البديل الوحيد للنموذج الثالث، وتعتبر الدولة شمولية استبدادية غير ليبرالية. ومن الممكن وضع هذا بصورة أكثر سطحية، فمن المحتمل أن نقول أن نظام الصفوة المتنافسة مع مستوى قانوني لمشاركة المواطنين أضحي متطلباً في مجتمع غير مساواتي، معظم أفرادهم ينظرون إلى أنفسهم باعتباره مستهلكين بالمعنى الواسع للكلمة.

لقد أضحي تبني هذا المتطلب ملحا مع سيادة الكساد الاقتصادي المفجع مع بدايات ١٩٣٠ في كل الأمم الغربية. إن الحاجة إلى الدولة من أجل أن تتدخل في الاقتصاد، من أجل حماية الواقع الاجتماعي الرأسمالي، دلت على الحاجة الملحة لنزع القرارات السياسية من أي استجابة ديموقراطية: إن الخبراء فحسب، هؤلاء الذين فرض فكرهم على مجادثة المقترعين، هم من باستطاعتهم حماية النظام. لقد أثبتت نصيحة الخبراء، وحمت النظام لمدة تناهز الثلاثة أو الأربعة عقود. لقد كان النموذج الثالث منذ بداياته عام ١٩٤٠ منظماً وبلا معقولية ضد المشاركة الديموقراطية. ولكن مع التحرر المتزايد من الأوهام في غضون النتائج المترتبة على الدولة الرأسمالية المنظمة في ١٩٦٠ - ١٩٧٠ أضحت كفاية النموذج الثالث موضعاً للتساؤل على نحو متزايد.

الحقيقة أن الشكوك التي بدت وبشكل متزايد حول كفاية هذا النظام لا يتسنى لنا أن نأخذها وبشكل غير ملائم باعتبارها دليلاً على أنها تحركنا وبدرجة كافية بعيداً عن اللامساواة، وبعيداً عن إدراك أنفسنا باعتبارنا مستهلكين وبشكل فعلي، من أجل أن نصنع نموذجاً سياسياً جديداً. إن ما يتسنى لنا فعله هو النظر للمشكلات المترتبة على تحركنا صوب نموذج جديد، واختبار الحلول الممكنة.

الفصل الخامس

النموذج الرابع:

ديموقراطية المشاركة

إذا تجاوزنا الديمقراطية الليبرالية، وأردنا أن نعتبر ديمقراطية المشاركة مثلاً، فمن المحتمل أنها ستنتج حياً للتناظر أكثر من اللازم. إن ديمقراطية المشاركة ليست صلبة ودقيقة مثل هؤلاء الذين مازلنا نختبرهم. لقد بدأت كشعار لحركات الطلاب اليسارية عام ١٩٦٠. وانتشرت في الطبقة العاملة أعوام ١٩٦٠ - ١٩٧٠. وبدأت باعتبارها لجاناً للتعبير عن الاستياء بين العمال البيض والسود على حد سواء، وأن أقصى اتساع لها تجسد في الشعور بالاغتراب، الذي أضحي بمثابة موضوعات راقية للاجتماعيين، خبراء الإدارة، لجان الحكومة العصرية، والصحفيين الشعبيين. إن أحد مظاهر هذه الروح تمثل في ظهور الحركات من أجل سيطرة العمال في الصناعة. وفي ذات العقود، فإن الفكرة المتمثلة في وجوب مشاركة المواطن الفعلية في الحكومة وصنع القرار انتشرت وبذات السرعة، ذلك لأن الحكومات سليمة الفكر سارعت بتسجيل أنفسها، على الأقل من حيث الظاهر، تحت راية المشاركة، وبادرت في بعض الأحيان ببرامج جسدت وبشكل شامل مشاركة المواطن^(١). إذن ذلك يوضح أن الأمل في مجتمع أكثر مشاركة ونظام للحكومة أتى ليبقى.

إننا لسنا بحاجة إلى مراجعة الأدب الحالي الكبير للغاية عن المشاركة في مجالات المجتمع المختلفة إن اهتمامنا منصب فحسب على توقع نظام للحكومة يكون أكثر مشاركة بالنسبة للأمم الديمقراطية الليبرالية الغربية. هل باستطاعة حكومة الديمقراطية الليبرالية أن تقدم المزيد من المشاركة، ولو كان من الممكن فيكف؟ إن هذا التساؤل لم يلق ما هو جدير به من الاهتمام. فالمناقشة بين المنظرين السياسيين عُنيت بتساؤل أولى: هل المزيد من مشاركة المواطن مرغوب فيها؟^(٢). لقد أجاب أنصار النموذج الثالث كما شاهدنا بالففى. ولكن

(١) إن برامج الفعل الاجتماعى التهمت بواسطة حكومات الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالية فى ١٩٦٤. إن الحد الأقصى للمشاركة فى هذه المناطق تجسد فى مشاركة الجماعات فى الخدمات. من أجل المحتوى النقدى لهذا، انظر: هواراد كالوندر، المشاركة فى السياسات.

(٢) يمثل هذا الاهتمام الأولى لنقاد الليبرالية المحافظة للنموذج الثالث، كما أوضحنا ذلك فى الفصل الرابع.

هذه المناقشة لم تنته بعد^(٣). ومع ذلك فمن المحتمل أن تفوق هذه المناقشة أهدافنا. إن ذلك كافياً للحديث عن وجهة النظر المتعلقة بالتفاوت الطبقي الغير مفند، في المشاركة السياسية في النظام الحالي، وإيضاح أن هذا التفاوت يعتبر السبب الدائم والفعال لعجز طبقة المشرعين هذه عن إيضاح حاجاتهم أو صنع متطلبات مؤثرة، لذلك فلا شيء مثل اللامشاركة، التوازن الفاتر للنموذج الثالث يكون على مستوى المتطلبات الأخلاقية للديموقراطية. ليس ذلك من أجل القول بأن نظام المشاركة الأكثر سيقضى على جور مجتمعا وإنما للقول بأن المشاركة القانونية والجور الاجتماعي سيجعلان معاً المجتمع الأكثر إنسانية وعدلاً نظاماً سياسياً أكثر مشاركة فحسب

إن التساؤل الصعب يدور حول هل التغير في النظام السياسى والتغير في المجتمع يستلزم كل منهما الآخر؟ وهذا ما يشغل اهتمامنا وبشكل واسع في الجزء الثانى من هذا الفصل. إننى سأوضح في الوقت الحالى أن هناك شيئاً أكثر مشاركة من نموذجنا الحالى المرغوب فيه ولكن التساؤل الدائم يدور حول هل من الممكن ذلك

هل المزيد من المشاركة ممكن الآن؟

١- حجم المشكلة:

ليس من السهل تمجيد المساواة الديموقراطية فيما يتعلق بالحياة وصنع القرار (المخولة للحكومة)، التى من الممكن امتلاكها بسهولة فى المحادثات المعاصرة أو لقاءات المدن الإنجليزية الحديثة، أو ذلك الذى أمثلك بالفعل فى دول المدينة القديمة من المحتمل أن هناك المزيد من الممكن أن نعرفه عن نوعية الديموقراطية باختبار هذه المجتمعات بوضعها وجهاً لوجه، ولكن ذلك لن

(٣) انظر: المشاركة فى السياسات. إعداد: يسوك وشايمان نيويورك ١٩٧٥ إن منظم شراح هذا الكتاب، الذى نرى على أساس من مجموعة أوراق قدم عام ١٩٧١، ذهبوا إلى أنه مسح اجتماعاً سبواً للمجتمع الأمريكى فيما يتعلق بالفلسفة السياسية المشروعة. وأقروا دعوته للمزيد من المشاركة. ومع ذلك فإن الاتجاه المصاد حطى بدفاع شديد.

يوضح لنا كيف يمكن أن تسود الديمقراطية فى العالم الحديث المكون من مئآتى مليون إنسان. من الواضح أنه على المستوى القومى ستوجد بعض النظم المحافظة، التى لا تعتبر ديموقراطية مباشرة، بكل ما فى الكلمة من معنى.

إن الفكرة المتمثلة فى القول بأن التطورات الحالية أو المتوقعة فى تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات ستجعل من الممكن اكتساب وإحراز الديمقراطية المباشرة على مستوى واسع تعتبر جذابة ليس فحسب بالنسبة للتكنولوجيين وإنما بالنسبة للمنظرين السياسيين وفلاسفة السياسة^(١). ولكن ذلك لا يوجه الانتباه وبشكل كاف صوب البرهان الحتمى على عملية صنع القرار: شخص ما يجب أن يصيغ التساؤلات.

لا يوجد ثمة شك فى أن هناك شيئاً ما من الممكن فعله بواسطة التلفزيون، من أجل جذب أكثر الناس صوب المناقشة السياسية الإيجابية. ومن المؤكد أن ذلك ملائم فنياً من أجل أن نضع فى كل غرفة نوم - من أجل أن يضع كل مواطن بجوار سريره - لوحة كمبيوتر تحوى أزرار القول بنعم أو لا، أزراراً للقبول أو الرفض، عدم المعرفة، أو الموافقة بقوة، طريق الموافقة، عدم الاهتمام، طريق الرفض، الرفض بقوة، أو من أجل اختيارات متعددة ومتميزة. ولكن ما يبدو حتمياً يتمثل فى أن الحكومة يجب أن تقرر ماهية التساؤلات التى يجب أن تُسأل : إن ذلك سيقود وبسرية إلى البناءات الخاصة.

فى الواقع، أنه من المحتمل وجود شرط ما يتمثل فى امتلاك عدد معين من المواطنين حق اقتراح الأسئلة التى يجب أن توضع إلكترونياً من أجل الاقتراع بصورة عامة. ولكن مع وجود مثل هذا الشرط، فإن معظم التساؤلات التى يجب أن تُسأل فى مجتمعاتنا الحالية المعقدة من الممكن أن تُصاغ بواسطة جماعات المواطنين التى تكون كافية وبصورة معينة من أجل الإجابات التى

(١) انظر: ميشيل روزمان: عن التعلم والتغير الاجتماعى. نيويورك ١٩٧٢. ص ٥٧-٥٨ وكذلك روبرت باول، فى الدفاع عن الفوضوية. نيويورك ١٩٧٠. ص ٣٤-٣٧.

تهب الحكومة الاتجاه الواضح ليس بالاستطاعة توقع أن المواطن العادى سيستجيب لهذا النمط من الأسئلة، الذى أضحي لازماً من أجل منح الاتجاه الواضح. إن الأسئلة ستبدو معقدة، فعلى سبيل المثال؛ ما هى النسبة المئوية لمعدل الغير موظفين التى يمكن أن نتوقعها من أجل تقديم معدل التضخم بمضاعفة النسبة المئوية؟ أو ما هو النمو الذى نتوقعة فى معدل ١- ضريبة الدخل ٢- المبيعات ورسومها الضريبية ٣- ضرائب أخرى (المخصصة) من أجل أن تنمو بواسطة النسبة المئوية التامة (التى تصب فى الفراغ) على مستويات ١- المنح الحكومية فى العصر القديم ٢- الخدمات الصحية ٣- خدمات اجتماعية أخرى (مخصصة) ٤- أى منافع أخرى (خصصتها)؟

لذلك فإذا ما وُجد مثل هذا الشرط، فإن الحكومات ستظل مبدعة للمزيد من القرارات الحقيقية.

والأكثر من هذا، فإذا لم يوجد فى مكان ما فى هذا النظام، ذلك الشخص الذى تتجسد مهمته فى التوفيق بين الرغبات المتناقضة، فإن هذا النظام سيتفكك. لو أن مثل هذا النظام حاول الوجود فى شىء ما شبيه بمجتمعنا الحالى فإنه من المؤكد سيبدع الرغبات المتناقضة فحسب

فإنسان- ذات الإنسان- سيتطلع على سبيل المثال إلى تقليص عدم التوظيف فى ذات الوقت الذى سينشد فيه تخفيض التضخم، أو زيادة نفقات الحكومة مع التقليل من الضرائب . والأناس المختلفون بالطبع- الناس مع المصالح المتعارضة، مثل التميزات الحالية أو اللامعيزات- سيبدعون رغبات متعارضة. باستطاعة الكمبيوتر أن يدور وبسهولة مع التعارضات الأخيرة من خلال التحقق من وضع الأغلبية، وأنه لا يتسنى له الانسجام مع الأول. من أجل أن نتفادى هذا البناء الذى يهدف إلى التسوية بين الرغبات المتعارضة فإن التساؤل يجب أن يُصاغ بطريقة مغايرة، التى تستلزم موافقة كل مقترح، الأمر الذى يصبح من الاستحالة بمكان تصوره.

إن الموقف يجب أن يكون أفضل فى أى مجتمع مستقبلى متوقع. إنه لحقيقى أن هذا النمط من التساؤلات، الذى دار مع توزيع الحسابات والمنافع الاقتصادية بين دوائر متغايرة من المواطنين، من المحتمل أن نتصوره ليصبح أقل حدة وحماسة فيما يتعلق بقياس الندرة المادية. ولكن لو اختفت باعتبارها مشكلات داخلية فى معظم المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، فسيعود ظهورها باعتبارها مشكلات خارجية: مثل: أى أنواع المعونة ستقدمها الدول المتقدمة لغيرها من الدول النامية؟ والأكثر من هذا يتمثل فى أن مستوى آخر من التساؤلات سيظهر على المستوى الداخلى لا يدور مع التوزيع وإنما مع الإنتاج فى معناه الواسع، مع الاستخدامات التى صُنعت من أصل الطاقة ومصادرها، وتشجيع أو عدم تشجيع النمو الاقتصادى من ناحية ونمو المواطن من الناحية الأخرى. وبين هذا وذاك ستظهر بعض التساؤلات مثل إلى أى مدى سيشجع المجتمع الحرف التربوية أو الثقافية أو ينفذ يده منها.

إن مثل هذه التساؤلات وفى معظم نقائجها المفضلة تعتبر خيالية، إنها تستلزم إعادة صياغة. إن مثل هذا النمط من التساؤلات لن يسمح لنفسه بأن يُصاغ بواسطة الإرادة الشعبية. إن صياغتها يجب أن يُعهد بها إلى البناء الحكومى. لو أنه من الاستحالة بمكان ترك صياغة كل التساؤلات السياسية للمبادئ الشعبية، فإن أشهر ما هو سياسى من الممكن تركه لها على الأقل. للموافقة على أن مئات القرارات السياسية التى تُصنع الآن كل عام بواسطة الحكومات والمشرعين ستظل تُصنع بواسطة الشعب، فإن ذلك يستلزم المطالبة بأن قراراتهم هذه يجب أن تتطابق مع الاستفتاء الشعبى فيما يتعلق بأعم التساؤلات. ولكن من الصعوبة بمكان أن نرى كيف يمكن أن نترك صياغة أعمق التساؤلات للمبادرة الشعبية. إن المبادرة الشعبية باستطاعتها أن تصوغ وبوضوح التساؤلات المتعلقة بالمواقف الفردية، للعقوبة الاقتصادية، مشروعية تناول المخدرات، أو الإجهاض، هذه المواقف التى تستلزم الإجابة بنعم أو بلا. ولكن المبادرة الشعبية للأسباب التى قدمناها آنفاً لا تمتلك القدرة على صياغة

تساؤلات ملائمة للمواقف ذات العلاقة التبادلية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب أن تترك لعضو في الحكومة، هذا العضو إما أنه كان عضواً مُنتخباً، أو مسؤولاً عن انتخاب بناء ما، إن مثل هذا النظام للاستفتاء الشعبي المتواصل لا يكون ديموقراطياً بشكل فعلى: إن ما هو أسوأ يترتب على منح الظهور للوجود الديموقراطى، إن مثل هذا النظام سيحجب الموقع الحقيقي للسلطة وسيخول للحكومات الديموقراطية أن تصبح استبدادية أكثر مما هي عليه الآن، ليس باستطاعتنا العمل بدون انتخاب السياسيين. يجب أن نعول على الديموقراطية الغير مباشرة ولكن ليس تعويلاً كلياً. إن المشكلة تتمثل فى صنع سياسيين منتخبين موثوق بهم^(١٠).

إن الزر الالكترونى بجوار كل سرير ليس باستطاعته فعل ذلك إن التكنولوجيا الإلكترونية لا يتسنى لها أن تهبنا الديموقراطية المباشرة. لذلك فإن مشكلة ديموقراطية المشاركة على المستوى الجماهيرى لا يمكن معالجتها. إنه من الصعوبة بمكان معالجتها لو حاولنا أن نرسم الطبقات الآلية للنظام السياسى المفترض بدون أن نغير الحد الأدنى من الانتباه للتغيرات التى تحدث فى المجتمع ولوعى الناس بأنفسهم، التى سيتضح وجوب أن تفوق من حيث الأهمية أو تلازم تحقيق ديموقراطية المشاركة إننى أبغى أن اقترح الآن أن

^(١٠) إن هذا يدل على أن الديموقراطية الحقيقية عندما كفرسون ليست الديموقراطية المباشرة، لأننا جميعاً لا نمتلك القدرة على صياغة التساؤلات السياسية أو صنع إجابات لها. إن الديموقراطية الفعلية وفق ما يرى هي الديموقراطية الغير مباشرة، التى تتمثل مشكلتها فى كيفية صنع سياسيين يكونون موضع ثقة، إن ما تؤدى إليه الديموقراطية المباشرة هو الاستبداد المطلق، إنها لا تقودنا إلى المشاركة كما نتخيل وإنما إلى المزيد من الفردية. وعلى هذا فديموقراطية ماكفرسون وباختصار مرادفة لديموقراطية الصفوة. التى لا يتسنى لنا بلوغها بلغة العصر أى بالكومبيوتر، الأمر الذى يقودنا إلى التساؤل عن كيفية بلوغها. هذا التساؤل الذى يجيب عنه ماكفرسون موضحاً أن ذلك يستلزم تحول الإنسان من مستهلك مطلق إلى مطور ومتمتع بخصائصه الإنسانية من ناحية، والقضاء على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية من الناحية الأخرى (المترجم).

المشكلة المحورية لا تتمثل فى كيفية سيادة ديموقراطية المشاركة وإنما فى كيفية التحرك صوبها.

الدائرة المفرغة والمنافذ الممكنة؛

إننى سأبدأ من افتراض عام: إن المشكلة الأساسية بالنسبة لديموقراطية المشاركة لا تتمثل فى كيفية التعجيل بها، وإنما فى كيفية الوصول إليها لو أننا نستطيع الوصول إليها، أو إلى إحدى مسلماتها الأساسية، فإن طريقنا الطويل للبحث عنها سيجعلنا قادرين على التعجيل بها، أو على الأقل عجزاً مما نحن عليه الآن.

بعد إعلانى لهذا الافتراض، يجب على تحديده حالاً. إن البلدان التى امتلكت هدفاً واعياً واجهت اخفاقات عدة فيما يتعلق ببلوغ ديموقراطية المشاركة حتى الآن، الأمر الذى تجسد على سبيل المثال فى تشيكوسلوفاكيا فى الأعوام التالية لعام ١٩٦٨، وبعض بلدان العالم الثالث، تلك التى وضعت بعض التحفظات على هذا الافتراض: وفى كلتا الحالتين تم بلوغ نموذج خير عن الطريق: أنا أعنى ذلك الطريق البعيد عن الانقسام الطبقي الرأسمالي والايديولوجيا البرجوازية فى الحالة الأولى، والنزعة الإنسانية الماركسية فى الثانية، والتصور الروسى المجسد للإرادة العامة، وفى كل الحالات طريق صوب المعنى القوى للوحدة عما نمتلكه الآن. إنه الطريق الذى تم بلوغه بعد التخلي الخاطئ لنظام السوق الرأسمالي الاحتكارى: إننى أعنى المنافسة الاحتكارية بالنسبة للأحزاب السياسية التى سادت بيننا، التى لا تعبر هى فحسب عن اللامشاركة، ولكن موحى بها من قبل المنظرين الديموقراطيين الليبراليين الحاليين، باعتبارها لا تعبر عن المشاركة كما ينبغى أن تكون. عندما تحدث بعض التغيرات فى المجتمع والأيديولوجيات فإننا نزع أن معظم الطريق قد قطع، ومع هذا فهناك العديد من الصعوبات التى مازالت قائمة فى البحث عن ديموقراطية المشاركة.

أى طريق من المحتمل أن يكون ممكناً من أجل بلوغ أى الديمقراطية الليبرالية الغربية للمشاركة، أو إلى أى مدى يتسنى لهذا الطريق أن يجعلنا مهياين للخضوع لنظام أكثر مشاركة مما نحن عليه الآن، إن مثل هذا التساؤل جدير بالاهتمام لذلك فإنه يأخذ الصيغة الآتية: ما هى العقبات التى يجب إزالتها، وما هى التغيرات التى يجب أن تحدث فى مجتمعنا الحالى وفى الأيديولوجيا السائدة باعتبارها شروطاً أساسية لبلوغ ديمقراطية المشاركة؟

لو أن تحليلاتى الأولى صحيحة وبشكل تام، فإن اللامشاركة الحالية، أو نظام المشاركة السياسية المترتب على النموذج الثالث يتفق مع المجتمع القائم على اللامساواة والمترتب على صراع المستهلكين والملاك: وفى الواقع، لا شىء ولكنه ذلك النظام وصفوته السياسية المتنافسة ولامبالاة مقترعيه، يبدون متنافسين من أجل أن يقدموا مثل هذا المجتمع لو أن ذلك كذلك، فإن شرطين أساسيين متضمنين فى النموذج الرابع يجب الإشارة إليهما.

يتمثل أولهما فى التغير فى وعى الناس (أو اللاوعى) من رؤية أنفسهم وعملهم كمستهلكين فعليين لرؤية أنفسهم وفعلهم كمبدعين ومطورين لخصائصهم ومطورين لها إن هذا الشرط الأول ليس مجرد تخيل وإنما هو عامل فعال فيما يتعلق بديموقراطية المشاركة ذلك لأن التصور الأخير للذات يبدع معنى للمشاركة يفقد إليه الأول. من الممكن أن يُكتسب الأول ويستهلك بواسطة ذات واحدة من أجل إشباع أو توضيح القوة الخارقة للعادة لشخص ما على الآخرين: إن ذلك لا يؤدي إلى معنى المشاركة أو يقويه، على حين أن استمتاع الفرد بخصائصه وتطويره لها هو فعل من أجل. إنه يصنع ذلك فى الأعم فى ارتباط مع الآخرين. فى علاقة مع الجماعة. ومما لا شك فيه أن فعالية ديمقراطية المشاركة ستستلزم معنى أقوى للجماعية مما هو كائن الآن.

إن الشرط الثانى يتمثل فى الإقلال وبشكل كبير من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية. فكما أوضحت فإن اللامساواة تستلزم النظام الحزبى القائم على اللامشاركة. من أجل أن يبدعاً معاً المجتمع. إن النظام السياسى

القائم على اللامشاركة التقى مع اللامساواة التي تم تصورها من خلال هؤلاء، الذين يفضلون الاستقرار في كل الطبقات من أجل توقع التفكك التام للمجتمع. والآن فلو أن هذين التغيرين في المجتمع - استبدال تصور الإنسان كمستهلك مطلق، وتخفيض اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية - يعتبران شرطين لديموقراطية المشاركة، فإننا نبدو وكأننا وقعنا في دائرة مفرغة. فمن غير المتوقع أن أياً من هذين الشرطين من الممكن أن يكون فعالاً بدون أن نصل إلى مشاركة ديموقراطية أكثر مما هي عليه الآن. لن يتسنى التقليل من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بدون فعل ديموقراطي قوى سواء اتبعنا مل أو ماركس فإن الاستغراق في الفعل السياسى المترابط سيبدو بمثابة الطريق الوحيد من أجل أن يتسامى الناس على وعيهم بأنفسهم كملاك ومستهلكين. إذاً فالحلقة المفرغة: ليس باستطاعتنا اكتساب المزيد من المشاركة الديموقراطية بدون حدوث تغير أولى في اللامساواة الاجتماعية وفي الوعي، ولكن ليس باستطاعتنا أن نحقق مثل هذه التغيرات في اللامساواة الاجتماعية والوعي بدون نمو قبلى في المشاركة الديموقراطية.

أيوجد ثمة مخرج؟ أعتقد أنه من المحتمل وجود ذلك، فمن خلال أعمال الفكر في مجتمعاتنا الرأسمالية الغنية يمكننا القول بعدم وجود احتمال لاتباعها النموذج المفترض أو المتوقع في القرن التاسع عشر إما بواسطة ماركس أو مل لقد تصور ماركس أن تطور الرأسمالية سيقود إلى التوسع في الوعي الطبقي، الذى سيؤدى إلى أنماط شهيرة للعمل السياسى من قبل الطبقة العاملة وسيدور بها فى وعى ثورى وتنظيم ثورى. إن ذلك سينتج عن تولى الطبقة العاملة الثورية السلطة، حيث تندمج هذه السلطة بواسطة الازدواجية المترتبة على ديكتاتورية البروليتاريا، التى ستقضى على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وستستبدل بالإنسان المستهلك المطلق، الإنسان باعتباره مبدعاً ومطوراً لخصائصه الإنسانية. مهما اعتقدنا فى احتمالية هذه النتيجة فإنها حدثت، إنها تتطلب نمو الوعي الطبقي من أجل أن تبدأ، ويوجد القليل من البرهان على حدوث

هذا فى المجتمعات الغربية المزدهرة حالياً، حيث رفضت ذلك وبشكل عام منذ أيام ماركس^(١).

إن المخرج الذى قدمه مل لا يبدو أكثر تفاؤلاً أيضاً. لقد سُكِّل فى شيئين. يتمثل الشئ الأول فى أن اتساع الحق الدستورى (الانتخاب) سيؤدى إلى المزيد من انتشار المشاركة السياسية، التى ستؤدى إلى جعل الناس مؤهلين لأن يظلوا أكثر مشاركة على المستوى السياسى وستؤدى إلى التغير فى الوعى. أما الشئ الثانى فيتمثل فى تغير علاقة العامل والمالك مع اتساع دائرة اتحادات المنتجين: وبمقدار المدى الذى سيتبدلون به معيار العلاقة الرأس مالية، سيتغير كل من الوعى واللامساواة. ولكن انتشار الحق الدستورى (الانتخاب) لم يؤدِّ إلى النتيجة التى أمل فيها مل، كما أن العلاقة بين المالك والعامل لم تتغير بالطريقة المرجوة.

من هذا المنطلق فإن طريق مل أو ماركس لا يُمثل مخرجاً من هذه الحلقة المفرغة. ولكن يوجد جانب عام واحد بالنسبة لكل منهما من المحتمل أننا سنتبعه. فلقد أوضح كلاهما أن التغيرات على كلا المستويين، التى بدت بالنسبة لكل منهما افتراضات أولية وبشكل مطلق — لحظة المشاركة السياسية على الجانب الأول، وتخيل الإنسان باعتباره مستهلكاً مطلقاً ومالكاً مطلقاً على الجانب الآخر— ستحدث خطوة بخطوة وبشكل تبادلى، وسيقود التغير الناقص فى واحد منهما إلى بعض التغير فى الآخر والمزيد من التغير فى الأول... الخ. لذلك فإن مخطط ماركس يحوى تغيراً ثورياً على المستوى الأول، ويستلزم التغير القيمى والتبادلى قبل وبعد الثورة من خلال النظر إلى هذه الدائرة المفرغة فمن المحتمل أننا سنقرر وبكل تأكيد أننا لسنا بحاجة إلى أن نقصّر أن أحد هذه التغيرات سيتم وبشكل نهائى قبل أن تصبح باستطاعة الآخر أن يبدأ .

(١) توجد بعض الإشارات على أن هذا الوعى الطبقي مازال، ولكنها لا تشير إلى أنه سيصبح ثورياً.

إننا سنبحث عن مخارج فى مكان آخر من الدائرة، فى التغيرات الواضحة بالطبع أو المتوقعة إما فى لحظة المشاركة السياسية أو اللامساواة الاجتماعية أو الوعى الاستهلاكى. لو وجدنا التغيرات التى لا تكون متوقعة ولكن تنسب إلى القوى أو النتائج المتشابهة من أجل أن تواصل العمل مع التأثير التصاعدي، فإنه يمكننا امتلاك بعض الأمل فيما يتعلق بالاختراق. لو أن التغيرات تكون فى المجموعة التى تُشجع التغيرات التبادلية فى الميادين الأخرى فإن ذلك سيكون أفضل.

أ توجد ثمة مخارج تترتب على هذه المواصفات؟. دعنا نبدأ من الافتراض الأخير الموت لبحثنا، الافتراض الذى يدور حول أن معظمنا مجرد مجمعين مطلقين لمنافعنا قبلنا ذلك أم أبينا، صنع حسابات للمنفعة فيما يتعلق بكل شىء، على الرغم من أننا نصنع ذلك بغموض. وأن الغالبية العظمى منا ترى نفسها بوعى أو بلا وعى مستهلكين مطلقين وبشكل فعلى. إن الدائرة المفرغة ستبدو نتاجاً لهذه الافتراضات بشكل مباشر. إن معظم الناس سيقترحون، صنع المزيد من أجل تغيير النظام، الذى يُنتج الكفاية، ينمى وبشكل متواصل الإنتاج القومى العام، ويبدع اللامبالاة السياسية أيضاً ولكن توجد الآن بعض المخارج القيمة. وسوف أدير الانتباه صوب ثلاثة منها:

١- إن الكثير والكثير من الناس فى تلك السمة التى نسبناها إليهم باعتبارهم مجمعين لحسابات المنفعة، يعيدون حساب نسبة المنفعة فى غضون تأليه مجتمعنا للتوسع فى الإنتاج القومى العام. إنهم مازالوا ينظرون إلى المنافع المترتبة على النمو الاقتصادى، ولكنهم بدأوا الآن ينظرون إلى حسابات الماء والهواء وتلوث الأرض. توجد العديد من الحسابات الواسعة فى اصطلاحات عن المساواة فى الحياة. هل يؤدى ذلك إلى افتراض أن القلق على المساواة يعتبر الخطوة الأولى للبعد عن الانغماس فيما هو كمى، وكذلك الخطوة الأولى للبعد عن النظر لأنفسنا باعتبارنا مستهلكين مطلقين، ونتحول صوب تقدير قدرتنا على إبداع طاقاتنا وخصائصنا فى البيئية الحالية؟، من المحتمل أنه

يؤدى إلى ذلك. ولكن نمو الوعي فيما يتعلق بهذه الحسابات سيُضعف
التصور القائم على أن الإنتاج القومى العام هو معيار الخير الاجتماعى.
هناك العديد من الحسابات الاقتصادية، ليس فحسب الاستنزاف المفرط
لمصادر الطبيعة وأرجحية الخطر المترتب على العلاقة بين الكائنات الحية
وبيئتها الذى لا يمكن إغناؤه، لوحظت وبنمو إن القلق من حسابات النمو
الاقتصادى-أخذت الناس إلى ما بعد الوعي الاستهلاكى العميق من الممكن
تصور ذلك من أجل وضع بعض الوعي عن المصلحة العامة التى لم تكن
موضع اهتمام من قبل المصلحة الخاصة لكل مستهلك أو منافسة الصفوة
السياسية.

٢- يوجد قلق متزايد من حسابات اللامبالاة السياسية، وما يترتب عليها، ولقد
تغلغل القلق المتزايد إلى الطبقة الصناعية العاملة، فيما يتعلق بالقلق من كفاءة
الأشكال التقليدية للعمل الصناعى. لقد أتت لترى المواطنين والعمال باعتبارهم
غير مشاركين، أو مشاركين فحسب فى القنوات التقليدية، التى تجيز تركيز
السلطة المشتركة للهيمنة على الجيران، الوظائف، وكيفية الحياة فيما يتعلق
بالعمل والسكن. إن مثالين لمثل هذا القلق يمكن عرضهما:
إن الأول أكثرهما وضوحاً، على الأقل فى مدن أمريكا الشمالية، التى ظلت
حتى يومنا هذا شهيرة بعدم عنايتها بالقيم الإنسانية، يترتب على حركات
الوحدة والجوار والاتحادات التى صيغت من أجل إبداع الجهد لحماية أو
تعزيز قيمهم ضد العمليات التى أطلقوا عليها المركب السياسى التجارى
المدنى. إن بعض هذه الحركات نشأ ضد طرق التغيير، مطورى الملكية، وضد
ضعف المدينة الداخلى، من أجل مدارس أفضل... الخ، إنه لحقيقى أنهم
بدأوا وبشكل عام، وظلوا لبعض الوقت مجرد جهود لمواقف فردية. ولم
يبحثوا عادة عن استبدالها. ولكن فحسب لبذل المزيد من الجهد فيما يتعلق

بالبناء السياسى المحلى الصورى ^(١) إن معظمهم لم يحاول أن يؤسس طريقاً ذا دلالة بعيداً عن نظام الصفوة المتنافسة. لم ينجزبوا صوب المشاركة السياسية الإيجابية المترتبة على مشرعى الاقتصاد الاجتماعى، أولئك الذين امتلكوا وبوضوح معظم اللامبالاة السياسية.

والأقل ملاحظة، ولكن من المحتمل أن يبدو مع الأيام الأكثر أهمية تمثل فى حركات المشاركة الديموقراطية فى صنع القرار على مستوى ميدان العمل. إن هذه الحركات لا تمتلك القدرة على صنع أية خطوات حاسمة فى أى من الديموقراطيات الرأسمالية، ولكنها جهد من أجل القبول الجزئى لسيطرة العمال على أرضية المصنع، والأمثلة على ذلك فى العمل مرجوة.

سواء أكانت القرارات متعلقة بأوضاع العمل ورسم ذلك الطريق الذى يتسنى للعمل من خلاله بلوغ القمة فحسب، وسواء مضى بقدر المشاركة السياسية فى القرارات على مستوى الثبات، فإن أهميته تبدو مضاعفة.

ففى المقام الأول، اكتسب أولئك الذين استغرقوا فيها خبرة المشاركة فى صنع القرار فى هذا الجانب من حياتهم - حياتهم فى العمل - حيث يكون اهتمامهم أعظم، أو إحساس أقل صراحة من أى إحساس آخر. باستطاعتهم أن يشاهدوا فى المقام الأول مدى فعالية مشاركتهم. إن القوى التى تصنع من أجل لا مبالاة الشخص العادى فى العمليات السياسية الصورية بالنسبة للأمة تعتبر غائبة. لو أن المشاركين لا يعتقدون فى فعالية مشاركتهم فإن عدم الاهتمام بالتطلع وبوضوح بعيداً عن المواقف السياسية المغاير للنتائج لا ينطبق على المشاركة فى القرارات على مستوى ميدان العمل. إن شهوة المشاركة التى بُنيت على الخبرة المترتبة عليها، من الممكن أن تُرحل الحسابات من ميدان العمل إلى مناطق سياسية أوسع.

(١) إنهم يصنعون ذلك فى بعض الأحيان من أجل تهذيب البناء الصورى، مثلما يحدث فى متطلبات السيطرة الجماعية على المدارس أو السياسة، أو المشاركة العظمى فيما يتعلق بتخطيط العمليات الثقافية للمدينة. كما أشار إلى ذلك جون لادد وشيمان فى (أخلاقيات المشاركة) المرجع السابق. ص ص ٩٩-١٠٢.

أولئك الذين برهنوا على منافستهم فى نمط واحد من المشاركة، واكتسبوا الثقة هناك فى قدرتهم على أن يكونوا مؤثرين، سيكونون أقل قدرة على التخلص من تلك القوى التى أبقت عليهم باعتبارهم لا مبالين سياسياً، وأكثر قدرة على التفكير فى التغير السياسى أكثر من النتائج، وسيكونون أكثر قدرة على رؤية أهمية القرارات على الأبعاد الأخرى التى تتجاوز معظم اهتماماتهم الحالية.

وفى المقام الثانى، فإن أولئك الذين ورطوا بواسطة سيطرة العمال يعتبرون مشاركين باعتبارهم منتجين لا باعتبارهم مستهلكين أو ملاك. إنهم لا يحصلون فى هذا على أعلى أجر أو أعلى نصيب من الإنتاج، ولكن يجعلون عملهم الإنتاجى ذا معنى بالنسبة لهم. لو كانت سيطرة العمال مجرد خطوة صوب المزيد من الأخذ والعطاء، جهد متواصل من أجل الإبقاء على الأجور الحقيقية من خلال منح النمو للأجور المادية والمنافع الإضافية، التى تعتبر الغاية التى سعى إليها الاتحاد الإنتاجى، فإنها لن تصنع ثمة شىء عادل كما لم تقدم ممارسة الاتحاد الإنتاجى ثمة شىء لتحول طريق الناس فيما يتعلق بتخيل أنفسهم باعتبارهم مستهلكين وملاك. ولكن سيطرة العمل لم تقم فحسب على أساس من توزيع مصادر الدخل: إنها تدور حول أوضاع الإنتاج، وباستطاعتها توقع امتلاك تأثير منفصل وواضح.

٣- إن الشك يزداد فيما يتعلق بقدرة الرأسمالية المتحدة على التوفيق بين التصورات الاستهلاكية فى الطريق القديم واللامساواة السائدة فى الوقت الراهن، على الرغم من إدارة الدولة الليبرالية لها ومساعدتها. يوجد ثمة أساس حقيقى لهذا الشك: يتمثل هذا الأساس فى وجود التناقض داخل الرأسمالية، ذلك التناقض الذى لا يمكن تجاهله.

إن الرأسمالية تعيد إنتاج اللامساواة والوعى الاستهلاكى، ويجب أن تفعل هذا من أجل استمرار سيادتها. ولكن قدرتها النامية على إنتاج الخيرات وأوقات الفراغ تعد بمثابة الوجه الآخر لنمو حاجاتها من أجل أن تنشرها

بصورة أكثر اتساعاً لو لم يستطع الناس بيع خيراتهم، فلا توجد ثمة فائدة من الممكن صنعها من وراء إنتاجها.

من الممكن تحطيم هذه المسلمة من خلال الإبقاء على الحرب الباردة والحروب العسكرية لوقت طويل: طالما تفترض الإرادة العامة ذلك، فإن العام كالمستهلكين يشترون بواسطة تفويض كل من ينتجون ما هو مفيد ومربح، وتدميره بشكل مرض. لقد ساد ذلك ولفترة طويلة، ولكنه يعتبر على الأقل شيئاً متوقفاً ولا يُفترض بشكل مطلق باعتباره طبيعياً. لو لم يتوقع هذا، فإن النظام إما أنه سينشر خيراته بشكل أكثر اتساعاً، الذي سيؤدي إلى اللامساواة الاجتماعية، أو يُحطم، أو يصبح غير قادر على أن يواصل إعادة إنتاج اللامساواة والوعى الاستهلاكي.

عندما امتلكت الرأسمالية أكبر صمامات الأمان للتوسع القارى والعسكرى أضحت مسلمتها أكثر قوة الآن مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر. إن المسلمة ومع عدم إدراك التغير العام لمعدل حساب المنفعة للنظام، وضعت الرأسمالية فى وضع مغاير لذلك الذى استتمعت به فى أيام مل وماركس.

لقد عانت الرأسمالية فى كل الأمم الغربية عام ١٩٧٠ من الصعوبات المترتبة على افتراضات الأزمات الغربية. ولا توجد ثمة نهاية فى السماء لها. إن المعالجات الكينييزية التى نجحت لمدة ثلاثة عقود بدءاً من عام ١٩٣٠ فشلت الآن وبوضوح فى أن تساير التناقض السائد. إن أعظم دليل على هذا الفشل يتمثل فى التفشى المتزامن لكل من التضخم المالى والبطالة - الشيطان اللذان استخدما باعتبارهما بديلين - وفيما يتعلق بالأجراء فإن تآكل قيمة المال المكتسب فى تواز مع قلة التوظيف جسدا الحدث الأشهر. لقد أدى ذلك بالطبع إلى نمو نضال الطبقة العاملة فى صور شهيرة: ففى بعض البلدان نما النشاط السياسى وقدرة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. وفى البعض الآخر نمت المشاركة فى نقابة العمال والنشاط الصناعى. إن نقابات العمال ستوظف وبنمو،

لا لتعنى بمشاركة العمال فى الدخل القومى فحسب ، وإنما لتنظيم البناء المتعارض مع الرأسمالية. ليس بالاستطاعة القول بأن قادة نقابة العمال لم ينظروا إلى ذلك أبداً، ولكنهم مضغوطين وبقسوة من قبل نشاط ممثل السوق وفعل الأحزاب الغير قانونى. كل ذلك من أجل أن يصبح متوقعاً أن مشاركة الطبقة العاملة فى الفعل السياسى والصناعى ستتم، وستخلق وعياً طبقياً نامياً. إن احتمالية هذا الفعل الصناعى، التى يوجد لها استعداد كبير، ستصبح سياسية وبشكل حيوى، ولذلك، فسواء اتخذ صورة المشاركة فى العملية السياسية الصورية أم لا، فإنه سيعادلها من أجل أن ينمى المشاركة السياسية.

إننا نمتلك ثلاث وجهات نظر واهية فى هذه الدائرة المفرغة - عدم إدراك حسابات النمو الاقتصادى، عدم إدراك حسابات اللامبالاة السياسية، والشكوك المترتبة على قدرة الرأسمالية السائدة على تقبل تصورات المستهلك بينما تعيد إنتاج اللامساواة. ومن الممكن القول بردها جميعاً إلى الطرق الممكنة التى نراها من أجل التحقق الممكن للأوضاع اللازمة من أجل ديموقراطية المشاركة. إنهم يفضون معاً إلى الضعف فى الوعى الاستهلاكى، إعادة إنتاج اللامساواة الطبقيّة، والنمو فى المشاركة السياسية الحالية. إن وجهات النظر عن المزيد حول المجتمع الديموقراطى لا تعتبر كثيبة بكل ما فى الكلمة من معنى. إن التحول صوبها يستلزم ويعزز الرغبة فى المشاركة. ويبدو لنا ذلك الآن فى إطار عالم الممكن.

قبل أن نترك المناقشة حول إمكانية التحول صوب ديموقراطية المشاركة، يجب أن أوضح أننى أبحث فحسب عن الطريق الممكن لذلك. إننى لم أحاول أن أذهب إلى القول بأن نسبة الكسب خلالها أكبر أو أقل من ٥٠ : ٥٠ إن الفرد بحاجة فحسب إلى التفكير فى قوة النقابات القومية المتعددة، إمكانية التغلغل فى الشىء ون العامة للوطن من قبل القوى الذكية السرية مثل ال C.I.A الأمريكية، التى أضحت متطلبة من قبل الحكومات من أجل أن تحوى بذكائها بعض الأنشطة مثل الترتيب لغزو بعض الدول الصغرى وتدمير

الحكومات الأخرى الغير موالية لها، والاستخدام المتزايد لسياسة الإرهاب من خلال اغتصاب حق اليمين واليسار، مع منح العذر للحكومات فيما يتعلق بالسير قدماً في ممارستها لسياسة الدولة، وتهب الدرجة القصوى فيما يتعلق بالافتراض الشعبى لسياسة الدولة.

من الممكن وضع الحقيقة ضد هذه القوة فحسب حيث إن حكومات الديمقراطية الليبرالية ترددت فى الاستخدام المفتوح للقوة على المستوى الواسع، إلا ضد الحركات الشعبية المقترضة: إن الحكومات تشعر وبسوء فهم بالحاجة لأن تفعل ذلك، إنها لن تقدر على أن تضع فى حساباتها السلاح والسياسة.

توجد ثمة عوامل أخرى من المحتمل أن تفوق التخفيض الضرورى للامساواة الطبقية. إن الاقتصاد الغربى المتقدم من المحتمل أن يبطئ من وضع الاستقرار (حيث لا يوجد نمو اقتصادى لعدم وجود ثمة حافز من أجل تشكيل رأس مال جديد) قبل أن تقدم جماعات الضغط الشعبية المزيد من أجل الحصول على التقليل من اللامساواة الطبقية: إن ذلك سيؤدى إلى صعوبة حدوث تخفيض أكثر. إن استمرار مستوى التأثير الغربى سيصبح مستحيلاً لو استطاعت بعض الدول النامية بواسطة الأسلحة النووية أو أى أشياء أخرى، أن ترفض توزيع الدخل القومى بين الأمم الغنية والفقيرة. إن إعادة التوزيع الشامل هذه ستجعل التقليل من اللامساواة فى الأمم الغنية أمراً أكثر صعوبة^(٧).

إننى لا أعرف دليلاً تجريبياً كافياً يخول للفرد أن يقيم القدرة النسبية للقوى فى مجتمعنا المعاصر التى صُنعت من أجل أو ضد التحول صوب المزيد من ديمقراطية المشاركة. لذلك فإن شرحى لهذه القوة الممكنة التى صُنعت من

(٧) س. روبرت هيللونر. اللامساواة فى المشهد الإنسانى. الطبعة الثانية. نيويورك ١٩٧٥ وخاصة الفصل الثالث الذى أوضح فيه إنه وللعديد من الأسباب أن الأمم الغربية غير متشابهة من أجل أن تقبل جميعها الديمقراطية الليبرالية.

أجلها لا يؤخذ باعتباره وحياً إليها. ولكن باعتباره مجرد نظرة خاطفة عن
الإمكانات

نماذج ديموقراطية المشاركة؛

دعنا ندور أخيراً حول التساؤل عن كيفية عمل ديموقراطية المشاركة إذا
ما نفذنا الشروط الأساسية. كيف ستصبح المشاركة، أ ستكون غير مباشرة أو
نظاماً تمثيلاً أكثر من كونها ديموقراطية مباشرة تقوم على المواجهة وجهاً
لوجه؟

١- النموذج الرابع A

الاقتراح النظري الأول

لو أن واحداً نظر إلى التساؤل في اصطلاحات عامة، طارحاً جانباً من
أجل ما هو معاصر التقاليد والنتائج الفعلية. التي ومن المحتمل أن تسود في
أى بلد عندما تُنجز الشروط الأساسية بشكل كاف، فإن أبسط أنموذج يتسنى
لنا أن نطلق عليه ديموقراطية المشاركة سيكون نظاماً هرمى الشكل فيما يتصل
بالديموقراطية المباشرة على مستوى القاعدة، وديموقراطية نيابية على كل
المستويات الأخرى عدا ذلك. هكذا فإن واحداً من الممكن أن يبدأ من
الديموقراطية المباشرة على مستوى الجيران والمصنع - المواجهة الفعلية وجهاً
لوجه - ويناقش ويقرر بواسطة الاتفاق الجماعى فى رأى أو الأغلبية، وينتخب
النواب. الذين سيشكلون مجلساً للشورى على أشمل مستوى، يشير إلى المدينة
باعتبارها مدينة ذات ممثلين فى البرلمان أو حى فى المدينة أو دائرة انتخابية.
إن النواب يجب أن يكونوا مأمورين وبشكل تام من قبل من انتخبهم
ومسؤولين عنه فيما يتعلق بصنع القرارات على مستوى مجلس الشورى، وهذه
تعتبر ديموقراطية مسؤولة. لذلك فإنه يتحول من المستوى الأدنى إلى المستوى
الأعلى. الذى سيصبح مجلساً قومياً فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام

القومى . ومجالس محلية وإقليمية فيما يتعلق بالقضايا التى تكون أقل اهتماماً على المستوى القومى .

مهما كان مستوى القرارات النهائية فيما يتعلق بالقضايا المختلفة ، فإن القوانين يجب أن تُصاغ وبكل تأكيد بواسطة لجنة مترتبة على مجلس الشورى . ومهما كان مستوى توقف الصلة ، فيجب أن تقف فى فعالية مع اللجنة الصغيرة المترتبة على مجلس الشورى . من المحتمل أن يبدو ذلك بعيد المسافة عن سيادة الديمقراطية . ولكننى أعتقد أن ذلك أفضل ما يمكننا فعله . إن ما نحتاج إليه فى كل مرحلة من أجل صنع النظام الديمقراطى يتمثل فى أن صناع القرارات وصانعى القوانين يجب أن يُنتخبوا من قبل القاعدة ويجب أن يكونوا مسؤولين عن هذه القاعدة بأن يصبحوا موضوعاً لإعادة الانتخاب أو إلغائه .

إن بعض النظم التى لا تعرف مسؤولياتها بدت الآن وبوضوح على الأوراق . لو أن الأوراق تعد دستور قومى ، فلا يوجد ثمة التقاء فعلى بينها وبين ديمقراطية المشاركة : تعتبر ديمقراطية الاتحاد السوفيتى ديمقراطية مركزية ، التى كانت بمثابة مشروع وهمى ، ومن ثم فإنه لا يمكننا القول بأنها مرادفة للسيطرة الديمقراطية المرجوة . إن التساؤل يدور حول هل الإخفاق متأصل فى طبيعة النظام الهرمى . إننى أعتقد أنه ليس كذلك . إننى أقترح أنه باستطاعتنا أن نعين الخطوات المترتبة على النتائج ، التى يعمل النظام فيها باعتباره مقصوداً ، مبالاً إلى إيضاح المسؤولية المناسبة للقاعدة ، ومبالاً لأن يكون ديمقراطياً وبشكل إيجابى . إن ثلاث خطوات مترتبة على النتائج تعتبر واضحة .

١- إن النظام الهرمى لن يوضح المسؤولية الحقيقية للحكومات على كل مستويات القاعدة فى الوضع الشبه ثورى ، وعلى الأقل إنها لن تفعل ذلك أبداً لو أن خطر الثورة المضادة بوجود أو بدون وجود التدخل الأجنبى أضحي موجوداً . لذلك فإن السيطرة الديمقراطية فى هذه الحالة ، ومع كل معوقاتنا منحت السلطة المركزية . هذا هو الدرس المترتب على الثورة

البلشفية عام ١٩١٧ وثمة درس آخر يمكن اقتباسه من الخبرة السوفيتية، ويتمثل في أنه لو بالاستطاعة التفكير في الآلام الثورية باعتبارها ديموقراطية، فسيتم التفكير فيها باعتبارها غير ديموقراطية.

والآن ومنذ أن بدا لنا أنه من غير المرجح في الديموقراطيات الليبرالية التحرك صوب الديموقراطية السقامة بذات الطريق المترتب على الثورة البلشفية، فإن ذلك لا يبدو صعباً بالنسبة لنا. ولكن يجب أن نلاحظ أن تهديد الثورة المضادة وجد ليس فحسب بعد الثورة البلشفية ولكن أيضاً بعد الثورة البرلمانية

إن المنتخب الذى تولى السلطة بواسطة الحزب أو الجهة الشعبية تعهد بالإصلاح الأساسى المؤدى إلى استبدال الرأسمالية إن هذا التهديد من المحتمل أن يكون حقيقياً. وحاسماً للنظام الثورى الدستورى الذى حاول أن ينشأ بشكل ديموقراطى، الأمر الذى يتضح فى مثال الثورة المضادة التى أطاحت بنظام Allende فى شيلى، بعد ثلاث سنوات من الحكم. إننا نتساءل هل من الممكن أن يُعاد هذا السياق الشيلى فى المزيد من الديموقراطيات الغربية المتقدمة أيمكن أن يحدث ذلك فى إيطاليا أو فرنسا؟ لو أضحى ذلك ممكناً فإن فرص ديموقراطية المشاركة فى أى من هذه البلدان تتضاءل

لا يوجد ثمة تأكيد على عدم حدوث ذلك هناك ليس باستطاعتنا بالطبع أن نجزم بأننا أكثر تعوداً على الدستورية فى الديموقراطيات الأوربية عنها فى أمريكا اللاتينية: فى الواقع ليس بالاستطاعة الحديث عن التعاليم الدستورية فى الديموقراطيات الليبرالية الأوربية التى تكون أعظم تشابهاً من أجل أن تصبح فى هذا الموقف فى المستقبل المأمول (إيطاليا وفرنسا) من أجل القول بأنها أكثر تقدماً أو حداثة عنها فى شيلى ائتلاف يجب أن نلاحظ أن ائتلاف Allend الشعبى تمثل فى السيطرة على الحزب الوحيد للسلطة التنفيذ (الرئاسة، ولكن ليس الفعل المكتسب. الذى امتلك السلطة ليحكم على مشروعية أى فعل إجرائى)، وتجسد فى عدم السيطرة على أية سلطة تشريعية

(مشتملة على فرض الضرائب) لو أن الحكومات البسيطة حظيت بالسلطة فى مكان آخر على أساس قوى فباستطاعتها أن تتقدم وبالشكل ديموقراطى بدون الخطر المتمثل فى المعاناة من الثورة المضادة.

٢- ثمة نتيجة أخرى لا يعمل فيها نظام المجلس الهرمى المسؤول وإنما سيصبح مجرد إحياء للاتقسام الطبقي والتعارض السائدين لذلك، وكما رأينا، فإن مثل هذا الانقسام يستلزم هذا النظام السياسى، من أجل أن يقيد المجتمع على نحو متصل، ويصبح قادراً على إصلاح العمل المترتب على التعارض الدائم بين المصالح الطبقية، وأن هذا العمل سيجعل من الاستحالة بمكان امتلاك خطوط قوية وواضحة عن المسؤولية فيما يتعلق بمستويات الانتخاب العليا التحتية .

إن هذه لا تمثل مشكلة بالنسبة لنا. لو أن تحليلاتى الأولى صائبة، فإننا لن نصل إلى إمكانية تشكيل مثل هذا النظام المسؤول حتى لو خفضنا اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية الحالية. إنه لحقيقى أن ذلك يصبح ممكناً فحسب عندما تتغير علاقة العامل والرأسمالى السائدة فى مجتمعنا، ذلك لأن العلاقات الرأسمالية تُنتج وتعيد إنتاج الطبقات المتعارضة. ومما لا شك فيه أن إعادة توزيع الدخل القومى لدولة الرفاهية سيغير هذه العلاقة. ومما لا شك فيه تحقق مشاركة العمال أو سيطرتهم على السوق أو التخطيط: إن هذه وجهة نظر عن إنجاز كبير موعود به، ولكنها لن تقوم بكل المهام إن المجتمع الديموقراطى الكامل يستلزم سيطرة سياسية ديموقراطية على الاستخدامات، التى وُضع فيها رأس المال المتراكم و المصادر الطبيعية الباقية للمجتمع. وسواء أخذ ذلك صورة الملكية الجماعية لكل رأس المال، أو سيطرة اجتماعية عليه فإنه سيصبح شبيهاً بالملكية، ومن المحتمل ألا يمثل هذا الأمر قضية. إن المزيد من إعادة توزيع الدخل القومى بالنسبة لدولة الرفاهية ليس كافياً: لا توجد ثمة قضية فيما يتعلق بمقدار نقصان اللامساواة الطبقية على مستوى الدخل، ولكنها لن تلمس اللامساواة الطبقية فيما يتعلق بالسلطة.

٣- إن النتيجة الثالثة التي لا يعمل معها المجلس الهرمى المسؤول تتمثل فى كون الناس لامباليين. إن مثل هذا النظام ليس بالاستطاعة تعزيزه إلا بواسطة الإنسان الذى تخلص من اللامبالاة السياسية ولكن أليس من المحتمل أن تنمو اللامبالاة مرة أخرى؟ لا يوجد ثمة اتفاق على أن ذلك لن يحدث. ولكن العامل الأساسى- على الأقل- الذى أوضحت أنه يبدع ويُبقي على اللامبالاة فى نظامنا الحال سيغيب أو يعدل بواسطة الافتراضات إننى أعنى البناء الطبقي الذى أعاق مشاركة هؤلاء فى الطبقة التشريعية سيجعلها غير مؤثرة بشكل نسبي، ومن ثم يمنع المشاركة بشكل أكثر عمومية من خلال الالتزام بتعتيم المواقف بحيث لا يمكن اعتبار الحكومة مسؤولة وبشكل واضح عن العملية الانتخابية.

من أجل اختصار المناقشة حول التوقعات فيما يتعلق بنظام المجلس الهرمى باعتباره ديموقراطية مشاركة، فمن المحتمل أن نقول أن الأوضاع اللازمة من حيث المبدأ من أجل التحول صوب نظام المشاركة فى أى بلد غربى من ناحية، والقضاء على المعوقات الواضحة التى تعوق مخطط المجلس الهرمى ليصبح ديموقراطياً من الناحية الأخرى لم تحدث. من المحتمل أن يعمل النظام الهرمى، أو أن المعوقات الأخرى التى تُخيل أنها تعيقه أضحت ديموقراطية بشكل تام إن اتباع هذا ليس خاطئاً، لأن هذا النموذج البسيط غير واقعى. إنه لا شىء ولكن اقتراب أولى من النموذج العامل، الذى انتشر من خلال الطرح المتعمد لى يجب أن يكون الآن موضع البحث- سلطان التقاليد والنتائج الفعلية التى تشابهت لتسود فى أية أمة غربية فى ذات الوقت الذى يصبح التحول فيه ممكناً.

إن أعظم الدوافع أهمية هنا يتمثل فى وجود الأحزاب السياسية. حيث لم يجد النموذج البسيط مكاناً بالقياس إليها. إنه يتصور عدم وجود أى حزب أو حزب واحد. لقد كان ذلك ملائماً وبشكل كاف عندما قدم النظام فى ظل النتائج المترتبة على إنجلترا القرن السابع عشر وروسيا فى بدايات القرن

العشرين. ولكنه لا يلائم الأمم الغربية فى نهاية القرن العشرين، إنها تبدو غير متشابهة فيما يتعلق بالتحرك المستقبلى صوب صياغة ديموقراطية المشاركة من خلال سيادة الحزب الثورى الواحد. إنها ستكون أكثر تطابقاً عندما تُصنع تحت قيادة الجبهة الشعبية أو ائتلاف الديموقراطية الاجتماعية والأحزاب الاشتراكية. إن هذه الأحزاب لن تنزوى على الأقل لبضعة أعوام. على الرغم من أنها جميعها ستظل قريبة إلا أن واحداً منها هو من يثبت قدميه. إن السؤال الفعلى يدور حول إمكانية وجود ثمة طريق لدمج بناء مجلس الثورى النيابى مع نظام الحزب التنافسى.

٢- النموذج الرابع B: الاقتراب الثانى؛

إن دمج الآلية الديموقراطية الهرمية المباشرة أو غير المباشرة مع النظام الحزبى الدائم تبدو حيوية. لا شىء، ولكن النظام الهرمى هو من سيدمج أية ديموقراطية مباشرة فى فكرة البناء الحكومى الواسع، وأن مقداراً هاماً من الديموقراطية يبدو لازماً بالنسبة لأى شىء من الممكن أن نطلق عليه ديموقراطية المشاركة. وفى ذات الوقت فإن الأحزاب السياسية التنافسية يجب أن توضح لتصبح متناغمة- الأحزاب التى لا يمكن تجاهل أهدافها- مع أى شىء بالاستطاعة أن نطلق عليه ديموقراطية ليبرالية.

إن الدمج بين النظام الهرمى والأحزاب لا يمكن تلاشيه فحسب: فمن المحتمل أنه يبدو مرغوباً فيه وبشكل موضوعى. فى المجتمعات التى لا تقوم على الانقسام الطبقي من المحتمل أن تظل المواقف التى تشكل الأحزاب حولها، ومن المحتمل أنها ستصبح بحاجة لهذه المواقف لتنافس وتقترب بشكل فعال: المواقف مثل إجمالى حصة المصادر، التخطيط البنى والمدنى، السياسات السكانية والتهجير، السياسة الخارجية، والسياسة العسكرية.

إذا ما افترضنا الآن أن نظام الحزب التنافسى لا يمكن تلاشيه أو أنه مرغوب فيه وبشكل فعلى فى مجتمع غير استغلالي ولا يقوم على الانقسام الطبقي، أيستطيع أن يندمج مع أى نمط من الديموقراطية الهرمية مباشرة كانت أو غير مباشرة؟.

إننى أعتقد أنه يستطيع. ذلك لأن الأعمال الأساسية التى ألزم نظام الحزب التنافسى القيام بها فى مجتمعات الانقسام الطبقي حتى الآن قام بها. التعارض الطبقي الواضح، والتنظيم المستمر للتسويات أو التسويات الغير واضحة بين متطلبات الطبقات المتعارضة لم تعد ضرورية بشكل أكثر. إن هذه الصورة التى قدمها نظام الحزب التنافسى حتى الآن تتعارض مع ديموقراطية المشاركة الفعالة. وبما أن هذه الصورة لم تعد لازمة فإن التعارض سيختفى.

يوجد على المستوى النظرى المجرد احتمالين عن المزج بين النظام الهرمى والأحزاب المتنافسة. يبدو أولهما أكثر صعوبة، ومن غير المحبب أن نعيده الاهتمام هنا إنه يقوم على وجوب أن نستبدل بالحكومات الغربية برلمانية كانت أم رئاسية أم نابعة من الكونجرس نمط البناء السوفيتى (الذى يمكن تصوره مع حزبين أو أكثر). إن الآخر أقل صعوبة، ويقوم على أساس وجوب الابتعاد عن البناء الموجود للحكومة، والإبقاء على الأحزاب ذاتها من أجل أن تعمل بواسطة المشاركة الهرمية. إنه لحقيقى وكما قلت سابقاً أن كل المحاولات التى صُنعت بواسطة حركات الإصلاح الديموقراطية والأحزاب لتجعل قادتها- عندما يشكلون الحكومة- مسؤولين عن القاعدة فشلت ولكن سبب فشلهم لا يوجد فى النتائج التى أوضحناها، أو على الأقل فى أى شىء شبيه بالمنزلة الاجتماعية ذاتها. إن سبب الإخفاقات هذه تمثل فى أن المسؤولية الصارمة لقادة الحزب وأعضائه لم تخصص حيزاً للمناورات والحلول الوسط التى يجب أن تمتلكها الحكومة فى المجتمع القائم على الانقسام الطبقي من أجل أن تتم عملها الهام المتمثل فى التسوية بين المصالح الطبقيّة المتعارضة فى المجتمع بصورة عامة. ومما لا شك فيه أن المجتمع الذى لا يقوم على هذا الانقسام الطبقي يمتلك هذا الحيز من التسوية ولكن مقدار الحيز الذى يتم الاحتياج إليه من أجل التسوية يتوقف على نوع القضايا، ومن ثم فإن الأحزاب المنقسمة لن تكون فى ذات الوضع من الأهمية بسبب المقدار اللازم الآن، وأن مبادئ الخداع أو الإخفاء اللازمة لمواصلة الضبابية المستمرة للمخططات الطبقيّة لن توجد. وبالتالي فإنها تُظهر للعيان وجود إمكانية فعلية لأحزاب مشاركة بصورة

حقيقية، وباستطاعتها أن تعمل فى غضون البناء البرلمانى أو الكونجرس لتوضح المعيار الحقيقى لديموقراطية المشاركة وأعتقد أنها محتملة الآن طالما تسير وفق برنامج عمل.

هل تعتبر ديموقراطية المشاركة مرادفة للديموقراطية الليبرالية؟

مازال هناك تساؤل: هل من الممكن أن نطلق على هذا النموذج لديموقراطية المشاركة الديموقراطية الليبرالية؟ أعتقد أنه من الممكن ذلك إنه وبوضوح ليس ديكتاتورياً ولا شمولياً استبدادياً. إن الضامن لذلك لا يتمثل فى وجود أحزاب بديلة، إنه من الممكن تصور ذلك بعد بضعة عقود، حيث ينزرون وباستمرار فى الأوضاع المترتبة على أعظم وفرة والملائمة واسعة الانتشار من أجل مشاركة أكثر مما هى فى غضون الأحزاب السياسية. وفى هذه الحالة يجب أن نتحرك صوب النموذج الرابع A إن الضمان يكون أكثر فى الافتراض السابق الدائر حول أن أى تحول فى النموذج الرابع ليس باستطاعته أن يوجد أو يظل فى الوجود بدون معنى واسع وقوى للمبدأ الأخلاقى للديموقراطية الليبرالية الذى مثل قلب النموذج الثانى - الحق المتساوى لكل رجل وامرأة فى التطوير والاستخدام التام لخصائصهم - إن إمكانية وجود النموذج الرابع تستلزم وكما أوضحنا فى المبحث الثانى من هذا الفصل تخفيض افتراضات السوق المتعلقة بطبيعة الإنسان والمجتمع أو التخلّى عنها. والتخلّى عن الانطلاق من تصور الإنسان باعتباره مستهلكاً مطلقاً، والتخفيض الكبير للمساواة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بالفعل. إن هذه التغيرات ستجعل من الممكن إحياء وإدراك المبدأ الأخلاقى الأساسى للنموذج الثانى؛ إنهم لن يرفضوا، و لذات السبب الذى ذكرته آنفاً، النموذج الرابع " الليبرالية الوصفية " طالما يُبقى النموذج الرابع على المعنى القوى للقيمة العليا للحق المتساوى فى التطوير الذاتى فإنه سيصبح أفضل تقليد للديموقراطية الليبرالية.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة: ماكفرسون: من الليبرالية الزائفة إلى الديمقراطية المفقودة	٥
الفصل الأول: أمثلة وإرهاصات	٥٥
بشائر الديمقراطية الليبرالية	٦٨
الديموقراطية والنظام الطبقي	٦٨
نظريات ما قبل القرن التاسع عشر باعتبارها بشائر	٧١
الفصل الثاني: الديمقراطية الوقائية	٨٥
التغير فى التعاليم الديمقراطية	٨٧
أهداف بنتام من التشريع	٩١
تأرجح جيمس مل	١٠٤
الديموقراطية الوقائية من أجل إنسان السوق	١١٠
الفصل الثالث: النموذج الثانى الديمقراطية التطورية	١١٣
ديموقراطية جون ستيوارت مل التطورية	١٢٣
تامية الامتياز الديمقراطى	١٣٨

الموضوع	الصفحة
الديموقراطية التطورية فى القرن العشرين	١٤٥
الفصل الرابع: ديموقراطية التوازن	١٥٥
تشابه السوق الإلزامى	١٥٧
الفصل الخامس: النموذج الرابع ديموقراطية المشاركة	١٧٥
هل تعتبر ديموقراطية المشاركة مرادفة للديموقراطية الليبرالية	٢٠١
الفهرس	٢٠٢

تم بحمد الله

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

51
24

Bibliotheca Alexandrina



0673730

